

الدولة المستقلة و السيادة الوطنية



قيس عبد الكريم (أبوليس)

فهد سليمان

تيسير خالد

رمزي رياح

داود تلحمي

شركة دار التقدم العربي للطباعة و النشر

0185107



Bibliotheca Alexandrina

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الكتاب: الدولة المستقلة والسيادة الوطنية
المؤلف: المكتب السياسي للجبهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

جميع الحقوق محفوظة

شركة التقدم العربي
للمصاحفة والطباعة والنشر - بيروت
الأوائل للنشر والتوزيع
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

التنضيد الإلكتروني
دار الشجرة للخدمات الطباعة
دمشق - ① : ٦٣٢٠٧٧٥
ص.ب : ٣١٦٩١

التصميم والخراج الفني: منال وليد غنيم
تصميم الغلاف الخارجي: زياد أبو خولة

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

فهد سليمان قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
رمزي رباح تيسير خالد
داود تلحمي

قبل القراءة :

في الرابع من ايار (مايو) من العام ١٩٩٩ يقف الفلسطينيون أمام استحقاق تاريخي يتمثل بانتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، دون أن يكونوا قد توصلوا مع الجانب الاسرائيلي الى اتفاق حول الحل الدائم.

وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة الهامة :

❖ هل يتفق الطرفان على تمديد المرحلة الانتقالية، مما يمثله ذلك من اعتراف ضمني من الفريق الفلسطيني المفاوض باستمرار صيغة الحكم الذاتي وعملياً بشرعية الاحتلال الاسرائيلي؟ وهذا في حد ذاته كارثة وطنية مجهولة الأبعاد والانعكاسات.

❖ هل يعلن الطرف الفلسطيني دولة على مناطق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وهل يعلن الطرف الاسرائيلي، بالمقابل ضم المتبقي من الأرض رسمياً لدولة اسرائيل ؟

❖ هل ينفذ الاحتلال الاسرائيلي تهديداته باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية أو محاصرتها ؟

* * *

هذا الكتاب يتناول مجموع هذه الاحتمالات من جوانبها المختلفة، ويبدو، في السياق، إلى مبادرة وطنية لمواجهة الاستحقاق التاريخي باعلان السيادة الوطنية على أرض الدولة الفلسطينية (وعاصمتها

القدس) والقائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويحدد الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، بكل ما يتطلبه هذا الموقف من تحضيرات أهمها إعادة توحيد صفوف الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير على قاعدة برنامجها الوطني - العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - واستحضار كل عوامل القوة الذاتية والعربية والاقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة، أخيراً، أن هذا الكتاب هو الخامس ضمن مسلسل متابعة ملف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في إطارها الاقليمي والدولي وتطور الحركة الجماهيرية في فلسطين المحتلة وبلدان الشتات، فقد سبقته أربعة عناوين: « الطريق الوعر»، «سلام أو سلو بين الوهم والحقيقة»، «القبضة الملقوبة»، و«خمس سنوات على اتفاق أوسلو»، غطت المرحلة الممتدة من افتتاح مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣٠) وحتى مطلع العام ١٩٩٨.

الناشر

بسط سيادة دولة فلسطين المقدمات السياسية

رمزي رياح

فهد سليمان

مقدمة

في قسمه الأول : «المرحلة الانتقالية في عملها الأخير»، قدم كتاب «خمس سنوات على اتفاق أوسلو»^(١)، تحليلاً واسعاً لمختلف جوانب الوضع الفلسطيني وسياسات الاحتلال والوضعين العربي والدولي، يمكن إيجازه بالفقرات التالية:

❖ إن عملية أوسلو وبعد انقضاء ما يزيد على أربع سنوات على انطلاقها، والاتفاقيات التمسح التي عقدت في إطارها، لم تؤد إلى تطوير العملية التفاوضية من دخلها بل خفضت سقفها المخفوض أصلاً، كما أنها لم تعد إلى مقدمات الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ناهيك عن سائر الحقوق الوطنية. والمؤكد أنها لن تعود إليها إن لم يُستعص عن المياسة الفلسطينية الرسمية المتبعة حتى الآن، واستراتيجيتها التفاوضية بمياسة واستراتيجية تفاوضية أخرى.

إن مجيء تحالف الليكود إلى السلطة في إسرائيل (أيار/مايو ١٩٩٦) لم يقطع فجأة مع مسار أوسلو ليزج الاتفاق في مأزق، بل فاقم هذا المأزق القائم أصلاً باتباعه سياسة أكثر تشدداً واتسجماً مع برنامجه.

فاتفاق أوسلو لم يصبح الاتفاق الأموا بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية بل بسبب من بينته ونسبة القوى التي تربعت عليه. بالمقابل ينبغي عدم إغفال أن الليكود برنامجه الذي يميزه عن حزب العمل، وله تصوره الخاص للتسوية ولكيفية التعاطي مع عملية أوسلو، مع

(١) راجع كتاب: «خمس سنوات على اتفاق أوسلو» الصادر عن شركة للتقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (بيروت) - آذار / مارس ١٩٩٩.

التأكيد على أن الليكود، وخلافاً للأوهام التي يتم الترويج لها، لم ينتقل بأوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني إلى وجهة غلق الأبواب أمام هذه الحقوق. إن سياسة الليكود ظهرت سلبية أوسلو وثغراته الثقيلة على نحو أوضح وسرعت بمقاومة أزمته، وبذلك أسهمت في تعميق مأزق فريق أوسلو للفلسطيني.

❶ رصد الكتاب الاستعدادات العالية لدى فريق أوسلو الفلسطيني للتكيف مع التطورات الطارئة على العملية السياسية بحثاً عن تمويبات جديدة تتطوي على تنازلات إضافية على أنها أفضل الخيارات الممكنة. ودعا إلى اعتماد استراتيجية للعمل السياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية تستند أساساً إلى صد محاولات التكيف هذه واحتمالاتها والعمل على بناء عوامل الصمود في وجه سياسة حكومة إسرائيل وإدامة الاستنباك مع سياساتها العدوانية والتوسعية بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية من خلال تصعيد نضال الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وصولاً إلى مستوى الانتفاضة الشعبية. وفي هذا السياق تدرج المساعي لاستعادة وحدة الصف انطلاقاً من وحدة العمل في الميدان وصيغة الائتلاف الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واعتماد استراتيجية تفاوضية أخرى على أساس قرارات الشرعية الدولية لتجاوز صيغة اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من املاءاتها، وبما يكفل المشاركة الدولية الأوسع في رعاية العملية السلمية بغض حالة الاحتكار نتيجة للتفرد الأمريكي.

❷ ودعا الكتاب إلى منهج تفاوضي فلسطيني يختلف عن منهج السلطة الفلسطينية ويمتد إلى التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بما يكفل الانسحاب الإسرائيلي بالكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، تطبيقاً للقرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإعادة قضايا مفوضات

الوضع الدائم إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة والمطالبة بتنفيذها بما يعني التمسك بحق اللاجئين بالعودة (القرار ١٩٤)، إبطال ضم القدس (القرار ٤٧٨)، تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين (القرار ٤٦٥). كما دعا إلى اعتماد أسلوب للتفاوض السياسي حول الوضع السياسي المستقبلي للأراضي المحتلة، أي الانسحاب الكامل منها وممارسة للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير عليها بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية في الضفة ولقطاع وعاصمتها القدس العربية.

وفي هذا السياق ينبغي الارتكاز إلى الحركة الشعبية للمناهضة للاحتلال والاستيطان ورفض الاسياق وراء مطالب إسرائيل والخضوع لابتزازها. ومن هنا الدعوة إلى التمرير ببناء حركة جماهيرية مستقلة للاجئين في الوطن والشتات، ركيزة من ركائز م.ت.ف. تدافع عن مصالحهم وصوناً لحقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤.

❖ ودعا الكتاب إلى التقدم بثقت نحو وحدة الصف الوطني، والتفتيش عن عناصر القوة لدخل الوضع العربي، بما في ذلك العمل على استعادة للتضامن العربي. فالوصول إلى تحقيق هذا يمثل تجاوز الانقسام السياسي الفلسطيني عبر الدعوة إلى إطلاق وتفعيل الحوار الوطني الشامل مع الإدراك أن إنتاج هذا الحوار يتطلب مواصلة الضغط السياسي والشعبي بمختلف الوسائل على السلطة الفلسطينية وحركة فتح لإنتاج الحوار وتخليصه من مناورات السلطة وتكتيكاتها الإستخدامية الضيقة. وهو الأمر الذي لخصته المبادرة السياسية للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٩٧.

❖ وفي تحليله للوضع الإقليمي انطلاقاً من الترتيبات الأميركية والمشروع الإسرائيلي خلص الكتاب إلى الاستنتاج بأن سياسة الائتلاف اليميني

الحاكم في إسرائيل، هي سياسة عدوانية توسعية، تعمل لفرض نفسها على حساب شعوب المنطقة ودولها، وهو ما يؤدي إلى احتدام حركة الصراع على المصالح في الشرق الأوسط، ويفتح موضوعاً المجال أمام تقدم حلول وتسويات الصراع الدائر في المنطقة تراعي مصالح القوى الدولية الكبرى وأدوارها، وكذلك مصالح وأدوار القوى الإقليمية. وبالتالي يمكن الاستناد إلى هذا، في احتواء مشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة وحصد مشاريع إسرائيل العدوانية التوسعية.

❶ وفي عرضه لممارسات التسوية الثنائية والإقليمية والصل العربي المشترك توقف لكتاب أمام الجمود على المسارين السوري واللبناني، والتطور البارز على العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، وغلب الاستناد الأمريكي للضغط على حكومة إسرائيل للترجع عن موقف، هي في حقيقتها عنصر تزييم للعلاقات في المنطقة، وخلص إلى أنه تعززت ضمن هذه الأجواء إمكانية وشروط الصل العربي المشترك تجاه قضايا التسوية على مستوييها الثنائي والإقليمي، ورأى في التطورات العربية مؤشراً على إمكانية الارتقاء بمستوى التضامن العربي وصولاً إلى طرح تصور عربي مشترك حول عملية التسوية في المنطقة بعد تعثر المفاوضات وجودها بفعل القنصت الإسرائيلي والتحيز الأمريكي. ومن هنا الدعوة إلى قمة عربية تتناول بشكل رئيسي العملية السياسية الجارية لجهة إعادة إرسالها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف التوصل إلى حل شامل ومتوازن ووضع الأليات الضامنة لذلك.

❷ عالج الكتاب بتحليل معمق، واقع السلطة الفلسطينية داعياً إلى مهام محددة في مواجهة سياستها، كما دعا إلى إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجهما الوطني، وربط بين هذه الدعوة وبين إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها والاعتراف بالحركة الجماهيرية وفي القلب منها

الاتحادات الشعبية والمهنية باعتبارها إحدى القواعد السياسية والجماعية الرئيسية للمنظمة والمجتمع المدني الفلسطيني.

❶ إن الموضوعات السياسية الواردة فيما يلي تغطي أبرز التطورات السياسية منذ مطلع شهر ١/ ١٩٩٨ وحتى مطلع شهر ٥/ ١٩٩٨، توطئة للمبادرة الوطنية الشاملة التي تشكل المحور الثاني من هذا الكتاب، التي ناقشها وأقرها المؤتمر الوطني العام الرابع للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، (٤/٢٤ - ٥/٨/١٩٩٨)، والتي تشكل التطوير السياسي التكتيكي الرئيسي الذي أقر المؤتمر الوطني تبنيه محوراً لسياسة الجهة الديمقراطية في الفترة القادمة.

(1)

الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال

١- تحت ستار ظاهري من الجود في الموقف على الممار الفلسطينيين، تواصل حكومة نتنياهو، بتسارع محموم، ممارستها لهالفة، إلى فرض الأمر الواقع بالقوة وبمطوأة الاحتلال استباقاً لمفاوضات الوضع الدائم في محاولة لتقرير نتائجها من جانب واحد على الأرض بفعل الجرافات لا بالبحث على طهولة المفاوضات. وفي هذا تمسك الحكومة الإسرائيلية إلى أمد حدود من إجحاف تفككت أوسلو بالحقوق الفلسطينية ورخلة بنودها وتفككها - في المرحلة الانتقالية - إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتحولها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية + قطاع غزة) إلى «أراضٍ متنازع عليها» مما يؤسس لتقسيمها وضمانها لللاحق على يد إسرائيل.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية التي تتمحور حول توسيع دائرة الاستيطان والاستيلاء على الأرض ومواصلة هدم المنازل وسحب الهويات من أبناء القدس الفلسطينيين وسائر إجراءات التطهير العرقي والاستيلاء على البيوت وبناء الأحياء السكنية للإسرائيليين في إطار مخطط تهويد القدس، بدأت تأخذ منحى ناقراً بالإقرار الرسمي الإسرائيلي بممارسة سياسة إرهاب الدولة (كما جرى في أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ في قضية محاولة اغتيال خالد مشعل في عمان)، وجريمة قتل العمال الفلسطينيين بدم بارد على حلجز ترقيما، وأسلوب البلطجة الذي تعاملت به حكومة نتنياهو مع زيارة وزير الخارجية البريطاني رويين كوك (أذار / مارس ١٩٩٨) وتعطيلها لزيارة كوفي أنان (أذار / مارس ٩٨) إلى المدينة المقدسة في محاولة لإجبار المجتمع الدولي بالقوة على الاعتراف بسيادتها على القدس العربية المحتلة.

إن حكومة نتنياهو تهدف، بهذه الممارسات، إلى فرض تصور ها الخاص

الحل النهائي القائم على لبتلاع القدس وحوالي ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية وتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن سقف ما تسميه «الحكم الذاتي الموسع» وتنفيذ مخطط التوطين والتأهيل بالنسبة للاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني. وإذا لم يكن ذلك ممكناً في المدى المباشر فهي تهدف في الحد الأدنى إلى إثبات إمكانية تطبيق برنامجها القائم على فرض «السلام (١) والأمن» بالقوة دون التخلي عن الأرض، وإمكانية إخضاع الفلسطينيين والعرب لمتطلبات هذا البرنامج الكولونيالي الاستعماري دون أن يترتب عليه إلحاق ضرر ملموس بمصالح إسرائيل، مما يتيح لحكومة نتنياهو فرصاً أفضل لكسب الانتخابات القادمة وربح المزيد من الوقت لفرض حل نهائي ينسجم مع طموحاتها التوسعية.

٢- جريمة ترقيميا (٩٨/٣/١٠)، وردود الفعل الجماهيرية احتجاجاً عليها، أثارت على نطاق واسع التساولات عما إذا كانت مؤشراً، أو مدخلاً، لاندلاع انتفاضة شعبية شاملة، ولا يقتصر منشأ هذه التساولات على ملاحظة التشابه بين هذه الجريمة وبين حادث استشهاد العمال على حاجز بيت حلقون (إيريز) الذي كان الشرارة لاندلاع انتفاضة ١٩٨٧. إنها تعكس تنوع نطاق الإدراك، في أوساط مختلفة، انطلاقاً من تكرار هذه الظاهرة، ظاهرة الهبات الجماهيرية بوتائر متقاربة في السنتين الأخيرتين («هبة نفق الأقصى» في أيلول / سبتمبر ٩٦، «هبة للدفاع عن الأرض» في آذار / مارس - نيسان / أبريل ٩٧ التي انطلقت مع الشروع بأعمال تجريف جبل أبو غنيم..)، حقيقة أن وتيرة التدهور في الوضع على مختلف المستويات، وما تولده من إحقان وتوتر شعبي يعبر عن نفسه بتشكك شتى، تؤدي إلى اختلال العوامل الموضوعية لاندفاع الحركة الجماهيرية على طريق تجدد الانتفاضة.

لقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٩٨ تصاعداً ملحوظاً، وإن يكن بطيئاً ومنقطعاً، لوتيرة التحفز الجماهيري في مواجهة الممارسات القمعية والإستيطانية العنصرية لحكومة نتياهو، وأبرزت درجة أعلى وامتزوجة في الاستعداد النضالي لدى الجماهير للإبتراط في التحركات المناهضة للإستيطان ولسائر الممارسات العدوانية الإسرائيلية. قلباً جانب المثال الحي الذي قدمته التحركات الجماهيرية

التي أعقبت جريمة ترقيوميا، كان هذا ملموساً في الإصماع للنمبي والكفاحية العالية لتحركات الاحتجاج ضد مخططات العدوان الأميركي على العراق، وبعد ذلك أيضاً في فعاليات يوم الأرض ويوم الأسير والأول من أيار.

ومؤخراً بلغ هذا المنحى إحدى ذراه اللامعة في مسيرة المليون التي اجتاحت مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس وغزة (وشملت أيضاً مواقع الثنات الفلسطيني ومنطق ٤٨) في يوم الذكرى الخمسين للنكبة بما إنطوت عليه من زخم جماهيري وإنفداع نضالي، إن المنحى العلم الناهض لتطور الحركة الجماهيرية يضفي مصداقية على خيار تجدد الانتفاضة. فهذا الخيار، الذي كان قبل فترة ليست ببعيدة يبدو للكثير كمخرج واقعي بديل لخيار الإذعان للإتفالات التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

٣- إن هذا الاندفاع للحركة الجماهيرية يؤكد بأن العوامل الموضوعية لتجدد الانتفاضة بلغت تترامك بفعل احتدام التناقض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية، وبين استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التوسعية، ذلك التناقض الذي عجزت إتفالات أوسلو عن توفير الحلول له، والذي لزداد تفاقمًا بفعل عدوانية حكومة نتنياهو. لقد حصمت الوقائع بأن ما جاءت به تطبيقات إتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لا ينفي إمكانية تجدد الانتفاضة، بل هو فقط يكسبها خصائص ومميزات جديدة، ويملي وسائل وتكتيكات نضالية مختلفة تسمى عن تلك التي ابتدعتها الانتفاضة الكبرى، انتفاضة السنوات السبع.

إن اندفاع الحركة الجماهيرية التي تعبر عنها هذه الهبات المتواترة، إنما تبرز عقم وهشاشة مسار أوسلو والطريق المعسود الذي انتهى إليه، وتؤكد أن ثمة خياراً غير خيار الرضوخ والاستسلام للقيود التي فرضتها الإتفالات على الشعب الفلسطيني، وهو خيار استئناف الانتفاضة الذي ينطوي على إمكانية فرض معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال تختلف بمضمونها عن إتفالات أوسلو وتتجاوزها من خلال التحرر من قيودها نحو إعادة صياغة العملية السياسية على أسس جديدة تقود إلى إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الميقل، فإن المدى المحدود، تسمىاً، للتحركات الجماهيرية كما شهدناها في الشهور الأخيرة تكشف مجدداً، صحة ما لكناه، أكثر من مرة، من أن طريق تجديد الانقلضة ليس مبشر «مستقيماً»، ولا يكفي لشقه نضج العمل الموضوعي لوحده، بل هو يمر عبر مسار معقد كثير الاتواءات والمطبات تتفاعل فيه، بتأثيرات جدلية متبادلة ومتقلضة العوامل الموضوعية مع العوامل للذاتية المتعلقة من جهة بدرجة تنظيم الحركة الجماهيرية ووعياها وتكوينها القيادي، ومن جهة أخرى بدرجة الاقتراب من استعادة الإجماع الوطني (بالمعنيين السياسي والإجتماعي) على خيال الانقلضة، وهذا ما يقتضي بدوره وجود قوى طليعية منظمة قادرة على الاضطلاع بالدور المطلوب في الإسهام بتنظيم وقيادة هذه الحركة الجماهيرية وبلورة نسبة القوى اللازمة لاستحداث مسار استعادة الوحدة الوطنية.

على صعيد تنظيم الحركة الجماهيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لا يكفي الإنجاز المحدود الذي تحقق بإحياء هيلات للتسيق الموحدة للقوى والمؤسسات والقماليات الوطنية والإسلامية في الحيد من المحلفات. هذه الهيلات، التي تتخذ أشكالاً شتى ومتنوعة، ما يزال يقسم عملها بالانقطع والموسمية والإنقار إلى الانتظام والديمومة. ومع أهمية العمل على تميمها وتثبيتها، فإن جهداً مكثفاً يبقى مطلوباً لبناء مسائر الأطر المنظمة للحركة الجماهيرية وتعزيز قاعدتها الشعبية وتوسيع دائرة الإخراط الجماهيري المنتظم فيها (للحركة النقابية، النسائية، لجان مقاومة الإستيطان، حركة النفاع عن عروبة القدس، حركة التضامن مع الأمري الخ...).

٤- التحركات الجماهيرية الأخيرة، وأبرزها مسيرة المليون مؤخرًا في ذكرى خمسينية النكبة، يبيّن أهمية الدور الذي يلعبه توفر الإجماع الوطني في توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية ومضاعفة زخمها. وفي هذا المجال يشكل دور السلطة الفلسطينية - بشكل عام - عاملاً كالجأ.

وإذا وضعنا جانباً للتصريحات النارية وبعض المواقف التي تحوها الرغبة في استخدام الحركة الجماهيرية كأداة ضغط محددة على الإمبراطيليين، فإن الموقف

الحقيقي للسلطة هو السعي الممنهت لإحتواء الحركة الجماهيرية وقرملة مسارها والحيلة دون إنفعاها نحو المواجهة المباشرة مع الإحتلال. وهي تسعى إلى ذلك باللجوء إلى آليات الإحتواء للدخلي بما يعني العمل على خفض سقف التحرك الجماهيري من خلال أدوات فاعلة داخل صفوف الحركة الجماهيرية نفسها، أو من خلال اللجوء إلى آليات القمع المباشر والمكشوف (فرض الحظر على التظاهرات المناهضة للمدون الأميركي على العراق، استخدام قنابل الغاز لتفريق مسيرة الإحتجاج على جريمة ترقيما في نجلش، ومؤخراً أثناء مسيرة المليون زج الشرطة في غزة وعدد من مدن الضفة في محاولة الحيلة دون الإشتباك مع الإسرائيليين).

إن درجة نجاح السلطة في محاولات الإحتواء هذه تتفاوت، من حالة إلى أخرى، ولكنها عموماً تعجز عن تغيير المنحى الإجمالي للصاعد، وإن بتسريح للحركة الجماهيرية. وينبغي أن نرصد، في هذا السياق، أهمية التمايز، الذي يلت ملحوظاً أكثر فلكثر، بين موقف السلطة الفلسطينية وبين مواقف فتح، كجسم جماهيري سياسي، من القاعدة والكلار الميداني والوسيط صعوداً إلى مستويات أعلى، بجزء قضايا الحركة الجماهيرية وضرورة تطويرها. إن هذا التمايز، الذي ما زال يد في مرلطة الأولى، سوف يشكل بلا شك، مع استمرار إخرائط هذا الجسم الجماهيري السياسي في التحركات الميدانية وفي الحركة الجماهيرية عموماً، عملاً من عوامل تعجيل الإقتراب من نقطة استعادة الإجماع الوطني على خيار الإنتفاضة.

لقد بات الحديث عن هذا الخيار، خيار الإنتفاضة، بصفته واحداً من «الخيارات المفتوحة» المطروحة على جنول الأعمال، ينتشر على نطاق واسع في صفوف الأوساط السياسية والإجتماعية في الضفة والقطاع. ولا نستثنى من ذلك بعض الأوساط التي شكلت بحدود معينة، وما زال بعضها يشكل، جزءاً من الرككز الإجتماعية للسلطة الفلسطينية. وإذا كان هذا لا يعني بعد الإنتقال إلى أو الإقتراب الحاسم من مواقع هذا الخيار، فإنه يؤشر بالتأكيد إلى واقعية خيار الإنتفاضة ويحدد معالم الإتهاء الذي تسير نحوه الحركة الجماهيرية بصرف النظر عما ينتاب هذه المسيرة من تقطع وتحش وإتواءات.

(2)

المبادرة الأميركية^(١) : سقف العملية التفاوضية الراهنة

١- محاولات السلطة الفلسطينية لاحتواء ولجم الحركة الجماهيرية هي تعكس لخيار سياسي جوهري للمراهنة على الجهود الأميركية لإخراج مسيرة لوسلو من مأزقها الذي بات مستعصياً. فالتسليم بالطريق المسدود الذي انتهت إليه هذه المسيرة البائسة، لا يترتب عليه بالتمسك بالسلطة الفلسطينية البحث عن استراتيجية تضاللية وسياسية جديدة قادرة على شق الطريق نحو الأهداف الوطنية. أنه يقود، بالعكس، إلى التمسك باستراتيجية عقيمة قوامها التعلق بتفاهات لوسلو والمطالبة بإلزام إسرائيل بتنفيذها وتعليق الآمال على الدور الأمريكي الضاعط على إسرائيل بهذا الاتجاه..

وعلى هذه القاعدة باتت المطالبة بإعلان المبادرة الأميركية الهم الرئيسي للسلطة الفلسطينية، رغم أن هذه «المبادرة» وصفت بحق، من قبل أوساط السلطة، عندما تم تقديم عناصرها للمرة الأولى، بأنها نسخة منقحة من خطة نقتياهو مزوقة برتوش تجميلية أمريكية. وهذا ما لكتته أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، عندما أشارت إلى أن المبادرة الأميركية هي أقرب إلى الإقتراحات الاسرائيلية منها إلى الإقتراحات الفلسطينية.

(١) فيما يلي يجري تناول المبادرة الأميركية بالصيغة التي تداولتها لجنة المفاوضات في السلطة الفلسطينية مطلع شهر ٩٨/٢. وقد تعرضت هذه المبادرة (التي لم تعتمدها الإدارة الأمريكية، فبقيت تتكلم عن أفكار ترمي إلى تقريب وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية) إلى تعديلات عدة ولفاً بمنحى هامض (من الزاوية الفلسطينية) لترسو على صيغة أخرى (حافظت على ذات الجوهر وبقيت محكمة بنسب المنهجية) نشرتها صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية يوم ٩٨/٢/٤ ذات سلف ألفني من الصيغة الأولى (راجع الملحق رقم (١) و رقم (٢) ص ٩٥ و ص ٩٧).

٢- تقوم هذه المبادرة (الخطة) الأميركية التي قُدمت إلى رئيس السلطة الفلسطينية في ١٩٩٨/٢/١، تقوم هذه المبادرة على منهج التوازي (١) في تطبيق الالتزامات من الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد على النحو التالي:

❶ المرحلة الأولى تمتد من الأسبوع الأول إلى السادس. بعد إعلان القبول الرسمي للمقترح الأمريكي من الجانبين يتم مايلي:

١- تتشكل لجنة ثلاثية أمنية بهدف التركيز على التهديد الذي يمثله الارهاب.
٢- يتم تفعيل التنسيق الأمني الثلاثي الاسرائيلي - الفلسطيني^(١) بدون شروط وعلى كافة المستويات وبتمول كامل. وسوف تجتمع لجنة التنسيق الثلاثية مرة كل اسبوعين وتقدم تقاريرها حول تقييم التعاون الأمني إلى رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة.

٣- خلال اسبوعين سوف يطبق الجانب الاسرائيلي النبطية الأولى من إعادة الانتشار، كما أعلنت في آذار ١٩٩٧ وهي تعني تحويل ١,٩ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)، و ١,١ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (أ)، و ٧ بالمئة من منطقة (ب) إلى منطقة (أ).

٤- يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يصدر خلال هذه الفترة مرسوماً رئاسياً يحظر التحريض (١).

٥- يتم إنشاء لجنة ثنائية اسرائيلية - فلسطينية لمعالجة التحريض تضم مسؤولاً من كل جانب + صحفي من كل جانب + رجل أمن من كل جانب + رجل قانون من كل جانب. ويمكن أين يشارك فيها الأميركيون.

٦- تتشكل لجنة أميركية - فلسطينية للتعامل مع قضايا أمنية محددة مثل متابعة ملفات أشخاص ارتكبوا عمليات إرهابية أو شاركوا فيها بمعرفة وضعهم

(١) راجع مذكرة التتاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (١٩٩٧/١٢/٧) في الملحق رقم ٣ (ص ١٠١).

(هل تم اعتقالهم، هل حوكموا، هل مازلوا في السجن؟...).

٧- اللجنة الأمنية الثلاثية سوف تعالج قضايا الإرهاب الخارجية على المستوى الإقليمي وسوف تضع آليات تطبيق ومراقبة دائمة لعملية تدمير البنى التحتية للإرهاب.

٨- تصادق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على رسالة^(١) رئيس السلطة الفلسطينية إلى الرئيس الأميركي بشأن البنود الملغاة من الميثاق.

٩- المرحلة الثانية تمتد من الأسبوع السادس إلى نهاية الأسبوع الحادي عشر. يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار بتحويل ٥ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). وبالمقابل يلتزم الجانب الفلسطيني بما يلي:

١- يصادق الرئيس الفلسطيني على قانون حيازة الأسلحة بعد القرار من المجلس الفلسطيني.

٢- يقدم الجانب الفلسطيني إلى الاسرائيليين قائمة بأسماء أفراد الشرطة الفلسطينية.

٣- يتفرع عن اللجنة الثلاثية لجنة فرعية ثلاثية لمعالجة قضايا تهريب الأسلحة.

٤- يعقد اجتماع للجنة الارتباط العليا ولجنة الترجية لبحث مسألة «نقل المشبوهين» (المقصود هو تسليم المطلوبين).

٥- المرحلة الثالثة في الأسبوع الثاني عشر. يقوم الجانب الإسرائيلي بنقل ٥ بالمئة من منطقة (ج) إلى (ب) + (بالمئة من (ج) إلى (أ) + ٥ بالمئة من (ب) إلى (أ)).

٦- في ضوء ما تقدم، وبالإخلاصة، يتضح ما يلي: إن العناصر الرئيسية لهذه

(١) راجع نص الرسالة في الملحق رقم ٤ (ص ١٠٥).

المبادرة تقوم على اختزال النقيضين الأولي والثاني من عملية إعادة الانتشار المفترضة من الضفة الغربية بتحويل ١٣,١ بالمنة من مناطق (جـ) و(ب) إلى منطقة (أ)، وتحويل ١,٩ بالمنة من المنطقة (جـ) إلى المنطقة (ب)، بحيث تصبح المساحة الإجمالية للمنطقة (أ) حوالي ١٦ بالمنة من إجمالي مساحة الضفة الغربية مستقطعة منها مساحة القدس^(١) ومحيطها والمنطقة (ب) حوالي ٢٤ بالمنة من مساحة الضفة المجزأة.

وتجاهل المبادرة الأميركية النبعة الثالثة من إعادة الانتشار التي ينص عليها اتفاق أوسلو ٢ وبروتوكول الخليل، وتحيلها للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفوضات الوضع الدائم، مما يضي عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. وفي المقابل تطرح المبادرة على الجانب الفلسطيني سلسلة طويلة من الالتزامات الأمنية والميسية أهمها: إصدار مرسوم رئاسي يحظر التمييز^(١)، تفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، إصدار قانون بترحيم هيازة الأسلحة، تشكيل لجنة للبحث في تسليم المطلوبين لإسرائيل، مصادقة اللجنة التنفيذية على تحديد المواد التي تم إلغاؤها من الميثاق الوطني،... الخ.

٤. خلال الزيارة التي قام بها دينيس روس للمنطقة (تهابة آذار / مارس مطلع نيسان / أبريل ١٩٩٨) بعد انتهاء أزمة تفتيش القصور الرئاسية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، جرت مفاوضات مكثفة لوضع الصياغات التفصيلية لعناصر هذه المبادرة. وهكذا باتت هذه العناصر سقفاً جديداً للعملية التفاوضية وأصبحت هي القاعدة التي تجري على أساسها المفاوضات. إن مراكز القرار في السلطة الفلسطينية تبرر موافقتها من الزاوية العملية على هذه المبادرة الأميركية بل ومراعتها عليها بحجة أنه ليس ثمة بديل للخروج من المأزق الراهن. هذا المنطق يجانب الحقيقة، أولاً لأن هذه المبادرة، حتى إذا نجحت ووجدت طريقها إلى التنفيذ، لن تضمن الخروج من المأزق. بل هي، في أفضل الحالات ستعني ترحيلها إلى مفوضات الوضع الدائم. وثانياً لأن ثمة خياراً بديلاً ملموساً وواقعياً

(١) حول مساحة القدس المستقطعة من مساحة الضفة الغربية راجع الملحق رقم ٥ (ص ١٠٧).

بات يتبلور ويحظى بقبول واسع بين مختلف الأوساط القوي الوطنية.

وهذا الخيار البديل هو القائم على الجمع بين استراتيجية نضالية أساسها رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً لاستئناف مسيرة الإنتفاضة من جهة، وبين استراتيجية تفاوضية جديدة تركز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام من جهة أخرى. ولكن للشريحة المتقدمة في السلطة الفلسطينية تتجاهل هذا البديل عمداً كونه يتناقض مع مصالحها القوية الأتلافية.

وهكذا، فإن سياسة إدارة العملية التفاوضية على قاعدة المراهنة على المبادرة الأميركية تقترن بسياسة داخلية تقوم على تعطيل الوصول إلى إجماع، لو شبه إجماع وطني على مواجهة سياسة حكومة إسرائيل، وتتجلى سياسة للتعطيل هذه بسلسلة طويلة من الممارسات، التي تعكس حقيقة سياستها الباقسة في إدارة العملية التفاوضية.

(3)

السلطة الفلسطينية :

الهيمنة على المؤسسات والأزمة الاقتصادية المتفاقمة

١- إن سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة للفلسطينية تقوم على الإمساك بالأوضاع الداخلية لمؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال الهيمنة عليها وتهميش دورها وإخماد الأصوات المعارضة داخلها وبما يضمن انضباطها للكامل لتوجهات السلطة وقراراتها، وتغطي هذه السياسة وزارات السلطة والمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي) كما تغطي مؤسسات المجتمع المدني بدءاً من البلديات مروراً بوسائل الإعلام الرسمية منها وغير الرسمية وانتهاءً بالانقلابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات وحيث حقوق المواطن والإنسان.

فعلى صعيد وزارات السلطة يجري إغراقها بأعداد كبيرة من الموظفين وكبار الموظفين الموالين لميادنها وتُبنى في إطارها مراكز قوى متنافسة وأحياناً متصارعة لإحكام السيطرة عليها كما تستخدم الموازنات المخصصة لها لمزيد من إحكام هذه السيطرة، الأمر الذي يحولها إلى إدارات ضعيفة في أدائها وفي علاقتها مع المجتمع واحتياجاته في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويشل دورها في المساهمة في إعادة بناء وتطوير وتنمية الخدمات والبنى التحتية للفلسطينية التي دمرها الاحتلال في الصناعة والزراعة والتعليم والإسكان والصحة والمواصلات وغيرها من فروع الاقتصاد الفلسطيني ومجالات الحياة الوطنية.

٢- على صعيد المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) فإن سياسة السلطة تقوم على ترويضه وإسكات الأصوات المعارضة داخله وعلى تعطيل دوره في التشريع وسن القوانين وفي الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أدائها. إن حصيلة

علمين من عمل المجلس تبدو هزيلة، حيث يقف هذا المجلس عاجزاً عن مساواة ومحاسبة السلطة التنفيذية ووزاراتها ومن القوانين والتشريعات ووضع حد لعمل الاحتكارات التي تكبرها الشريحة المتنفذة في السلطة وتكمر الاقتصاد الوطني وتضع قيوداً واسعة على فرص تنميته ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وهدر المال العام ووقف البحث في صحة المواطن في قضايا الطحين لتتلف والمواد الغذائية والأدوية الفاسدة، كما يقف عاجزاً عن حماية حقوق الإنسان والمواطن والتصدي للاعتقالات السياسية وانهلاكات حقوق الإنسان وعن للتدخل في فوضى الأجهزة الأمنية وتضارب صلاحياتها وما ينتج عن ذلك من معاناة يحيشها الوطن والمواطن.

وإذا كان ليس من الواقعية في شيء الرهان على دور واسع للمجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) في إصدار القوانين ومن التشريعات بحكم القيد التي فرضتها اتفاقية أوسلو ٢ على تكوين وصلاحيات المجلس، إلا أن لهذا المجلس دوراً يستطيع القيام به في تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني. فالاتفاقية المذكورة لا تجيز له إصدار تشريعات بما فيها تلك التي تلغي قوانين سرية المفعول أو أوامر عسكرية تفوق ولايته، فضلاً عن أنها تعطي للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة - غير الموجودة عملياً - صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات التي يشير إليها البند الرابع من المادة الثامنة عشرة^(١) من تلك الاتفاقية. غير أن قيود هذه الاتفاقية لا تلغي أن يكون لهذا المجلس دور في التشريع في حدود ولايته ولا تبرر سلوك السلطة التنفيذية في تعطيل دوره في تنظيم عدد واسع من مجالات الحياة التي تهم المجتمع أو في تعطيل دوره على صعيد الاشتباك المحدود مع سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، كما لا تبرر سلوكها في تعطيل المصادقة على أكثر من مئة وخمسين قرأاً وتشريعاً صدرت عن المجلس ولا زالت معلقة ومعلقة دون أسباب مقنعة.

(١) ينص البند المذكور في المادة ١٨ من اتفاق أوسلو ٢ على التالي: «كل تشريع، بما في ذلك لتشريع الذي يعدل أو يلغي القوانين القائمة أو الأوامر العسكرية، والذي يتجاوز ولاية المجلس أو الذي يتتالي على أي نحو آخر مع أحكام «إعلان المبادئ» وأحكام هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية، يعد ملغياً وباطلاً من أصله».

ويأخذ ترويض المجلس الفلسطيني وتهميش دوره وتحويله إلى ديوان مظالم لا حول له ولا قوة أشكالاً متعددة تصب جميعها في مجرى سياسة الشريعة المنتفذة في السلطة القائمة على نزعة الهيمنة والافتراء والتفرد بالقرار السياسي وبكل ما يتصل بحياة وشؤون المجتمع وعلى تجويف وتقويض أسس الحياة الديمقراطية، حيث لا تكفي هذه الشريعة بتهميش دور المجلس في المحاسبة والمساءلة والمراقبة على أعمال السلطة التنفيذية ودوره في سن العديد من القوانين والتشريعات في حدود ولايته والتي تعكس حلجة موضوعية لتنظيم حياة المجتمع، بل هي تسعى كذلك من خلال تشكيل كتلة رسمية لحركة فتح في المجلس للحد من انفلاتات واحتجاجات عدد من نوابها على سلوك السلطة وللشريعة المنتفذة في إطارها، وبذلك من خلال ذلك المحاولات الدوابة والمتمركزة لضبط ميوههم ومواقفهم التي أخذت بشكل متزايد في الفترة الأخيرة تنصرف بهامش من الاستقلالية النسبية عن السلطة تحت تأثير الحركة الشعبية والمزاج الجماهيري واتسداد آفاق عملية أوسلو وتفاقم تناقضاتها.

وفي هذا الاتجاه أيضاً تمارس الضغوط على المجلس من أجل طي صفحات الفساد وهدر المال العام وبوضع جانباً الحديث عن إجراء تحويل وزاري حقيقي يهدئ الاحتقان في علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، والاحتقان في علاقة السلطة بالمجتمع والأوساط والقوى السياسية كذلك. وبسبب سياسة السلطة لا زالت القوانين التي أقرها المجلس مجمدة بانتظار توقيع الرئيس على الرغم أنها لا تقع في دائرة القيود التي تفرضها المادة الثامنة عشرة من اتفاقية أوسلو، بينما وضعت على نار حامية عملية صياغة القوانين التي تتطلبها المبادرة الأبركية وتقديمها للنقاش في المجلس كقانون الأحزاب، الذي لا حاجة وطنية موضوعياً له والذي يراد له أن يكون الأسس للقانوني لتحريم «التحريض» والأسس القانوني الذي تمتد إليه السلطة في مصادرة استقلال هذه الأحزاب وحفظها في التعبير عن مواقفها وسياساتها في إطار احترام التعددية السياسية والحزبية، وقانون الأسلحة النارية الذي لا وظيفة له غير تجريد المواطن الفلسطيني من حقه في الدفاع المشروع عن

النفس في وجه قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين، وغير ذلك من القوانين. واختزلت الامتجالية لمطالبات بعض النواب بتقديم موازنة ١٩٩٨ لمنقشتها في المجلس، بعرض شفهي من قبل وزير المالية، في حين بدأت السنة المالية وبدأ بتنفيذ الصرف بمعزل عن أية توصيات أو ملاحظات يمكن أن يتخذها المجلس، وهي توصيات تلقى عادة الإهمال من قبل السلطة التنفيذية..

٣- إذا كانت سياسة السلطة للإمساك بالأوضاع الداخلية الفلسطينية تحقق نجاحا يترك أشكالا من التوتر في علاقتها مع وزارات السلطة ومع المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني)، فإن سياستها هذه تنتج توترات ليس من السهل السيطرة عليها في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، التي تجد نفسها متحررة من قيود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل وتجد نفسها في اشتباك مستمر مع سياسة سلطات الاحتلال ومجلس المستوطنات الذي يشكل أحد أذرع السياسة العدوانية التوسعية لحكومة إسرائيل، هذه السياسة التي تلحق أضراراً بالاضرار بمصالح وحقوق تقريباً جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وعلى أكثر من صعيد، سياسي واجتماعي واقتصادي وعلى أكثر من صعيد مادي ومعنوي، كما تجد نفسها في الوقت نفسه متضررة ليس فقط من السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للسلطة ومن للتنسيق على الحريات العامة والديمقراطية، بل ومن سياسة التدخل في شؤونها ومن التمييز البيروقراطي لإداراتها واحتوائها وإلغاء استقلالها الذاتي وفرض السيطرة والهيمنة عليها وتحويلها إلى واجهات سياسية تنحصر وظائفها في تقديم الخدمات أو في تأييد سياساتها التقلوصية أو سياساتها العامة.

ومثل هذه السياسة التي تمارسها السلطة بشكل عام في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني ليست عقيمة وحسب بل هي ضارة بمصالح المجتمع وفئاته المختلفة وبالمصالح الوطنية كذلك، لأنها من بين أمور أخرى، تقوم على احتواء الحركة الجماهيرية والحركة السياسية وفرض الوصاية عليها وتقنين مستوى وحدود اشتراكها مع المواقف والسياسات التقلوصية والعلمنة لسلطات وحكومة الاحتلال.

ولا تلجأ السلطة بشكل عام وشريحتها العليا المتنفذة بشكل خاص إلى هذه السياسة في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، التي كان لها على امتداد سنوات طويلة دور هام في الاشتباك مع سياسة الاحتلال، مصادفة، بل أنها تعتمد ذلك، انطلاقاً من رهانها على الدور الأميركي في التسوية وبسبب عدم استعدادها للقبول بالخيار الوطني البديل، الذي بدأ يحظى بدعم واسع نسبياً من مختلف القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، خيار الاشتباك مع سياسة سلطات الاحتلال والاستعداد لمواجهتها بحركة جماهيرية منظمة تفرض على حكومة إسرائيل إعادة النظر بسياساتها وأطماعها العدوانية التوسعية.

٤- إن الجمود، الذي تعاني منه مسيرة أوسلو ينعكس تدهوراً متزايداً في مختلف مناهج الحياة وبشكل خاص تردباً متفاقماً للوضع الاقتصادي والمستوى معيشة المواطنين. فقد تددت جميع الأوهام التي روجت لها أوساط السلطة حول بداية رحلة تحرير الوطن انطلاقاً من «المدن المحررة» وظهر بوضوح للراي العام الفلسطيني أن مخطط إعادة الانتشار كما جرى بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو ٢ هو في جوهره إعادة تقسيم للاحتلال ويشبهه إلى حد بعيد خروج قوات الأمن من الساحة الداخلية للسجن لتحيط به من خارج أسواره، كما تددت الأوهام حول عودة النازحين الفلسطينيين، الذين اضطروا تحت ضغط الاحتلال إلى مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عدوان ١٩٦٧، وحول المعابر والممر الأمن بين شطري المنطق الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، والأوهام حول الرخاء الاقتصادي.

ولم تكن حصيلة هذه التطورات التي انعكست بأثر سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية للغاية على الوطن والمواطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ إلا النتيجة الطبيعية والمنطقية للاتفاقيات التي تطلت على الكثير من الاملاءات وعناصر الإجحاف بالمصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية، والتي افترقت حتى إلى آلية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتركت هذه الآلية تحت رحمة الطرف الإسرائيلي الأقوى ورهناً لإرادته ومخططاته وأطماعه العدوانية التوسعية.

لقد طالت حصيلة التطورات التي تلت التوقيع على الاتفاقيات مع حكومة إسرائيل بآثارها السلبية الواسعة جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت واقعياً إلى تمزيق الوطن المحتل بحوان ١٩٦٧ إلى كيانات ثلاثة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة يخضع كل كيان منها لظروف تختلف فيما بينها إلى درجة باتت تهدد الوحدة السياسية والإقليمية، والتي أشارت إليها الاتفاقيات في نصوصها دون أن تضع ضوابط تضمن احترامها.

كما أدت الاتفاقيات المذكورة إلى زيادة حدة التوترات الاجتماعية في الشارع الفلسطيني، وإلى زعزعة أسس الاستقرار التي يحتلها الشعب الفلسطيني، الذي يزرع تحت الاحتلال، من جهة بسبب انعكاس سياسة حكومة إسرائيل على الأوضاع الاقتصادية في الوطن المحتل. ومن جهة أخرى بفعل السياسة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة ذاتها وتشترط ظاهرة الفساد المالي والإداري وهدر المال العام ولوليت إنفاق الموازنة العامة على النفقات الجارية لتغطية احتياجات ورواتب الإدارات والأجهزة على حساب النفقات الاستثمارية الضرورية للحفاظ بآله، على مستوى معيشة المواطن التي تدهورت بعد التوقيع على اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ولتطوير وتنمية البنى التحتية لفروع الاقتصاد التي دمرها الاحتلال.

٥- يكشف الحيد من الدراسات الرسمية وغيرها الصادرة عن مؤسسات السلطة وعن مراكز أبحاث أهلية عن حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، حيث تؤكد هذه الدراسات أن المواطن الفلسطيني يعيش في الريف الفلسطيني الذي لا زال يخضع للسيطرة الكاملة لسلطات وقوات الاحتلال ظروف حياة تقترب من حدود عدم الاحتمال. فهذا المواطن لا يعاني من تسلط الاحتلال وممارساته البربرية وحسب، بل يعاني كذلك من التردّي المتزايد في أوضاعه المعيشية والاقتصادية دون أن يجد في السلطة الفلسطينية عنواناً للتخفيف من معاناته. وتزداد هذه المعاناة يوماً بعد يوم بفعل سياسة الاستيطان التي يبرعها كل من حكومة إسرائيل ومجلس المستوطنات (يشع) والتي تستهدف الأرض الفلسطينية كما تستهدف

تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية بكتل استيطانية تتمدد كالسرطان في جسم الريف الفلسطيني وتهدد أمن واستقرار وحياة هذه التجمعات، كما تهدد أمنها الغذائي والبيئي تارة من خلال الاعتداء على الثروة الزراعية وتخريبها وتارة أخرى من خلال تحويل بعض مناطق الريف إلى مكب للنفايات المستوطنات وعدد من منطقتها الصناعية، التي تبتلع هي الأخرى المزيد من الأرض الفلسطينية.

كما تكشف هذه الدراسات حقائق مذهلة حول التراجع المتزايد في أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، الذي تنعكس نتائجه بشكل متعدد على العمال ومستوى المعيشة والدخل لقطاعات جماهيرية واجتماعية واسعة، بلغت تتنظر إلى الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل باعتبارها المسؤول الرئيسي عن هذا التراجع، الذي يطال الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ومساهمة كل من فروع الاقتصاد الوطني في هذا الناتج بشكل خاص وما يترتب على ذلك من اختلالات في هيكل العمالة وهيكل الإنتاج ومن تشويه واسع لبنية الاقتصاد وتعميق لحالة التبعية التي يعيشها ولحالة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي. فلزراعة لم تعد تشكل كما كانت في السابق النواة الصلبة في هذا الاقتصاد ويكاد دور القطاع الصناعي فيه لا ينكر بينما يتطور القطاع الحكومي غير المنتج ويحول إلى العمود الفقري في هيكل العمالة في الوقت الذي تشهد فيه الواردات الخارجية تراجعاً عاماً بعد عام بسبب سياسة الحصار والخلق الاقتصادي، التي تفوق خسائرها المنح والقرروض التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية المائحة للسلطة الفلسطينية، هذه السياسة التي وصل عدد أيام الإغلاق بسببها إلى نحو ٤٠٠ يوم منذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥ ووصلت خسائرها أكثر من ملياري دولار أميركي حتى نهاية العام ١٩٩٧.

إن المواطن الفلسطيني بدأ يدرك أكثر فأكثر النتائج المدمرة لاتفاقيات أوصلو على الاقتصاد الوطني، وبخاصة نتائج اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يضع قيوداً لاحدود لها على تطور هذا الاقتصاد وفرص التنمية الاجتماعية

والاقتصادية، فهو يدرك أن أكثر من ٦٠ بالمئة من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في حالة فاقة إن لم يكن في حالة فقر حقيقي تتفاوت درجاته بين المدينة والريف والمخيم وبين المحافظات نفسها كما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا في الوقت الذي يتراجع فيه مستوى المعيشة ومعدل الدخل باستمرار ويتفاقم فيه الغلاء وارتفاع الأسعار ويمسود الحياة الاقتصادية ركود لانهاية له إلا بتجاوز الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وبرحيل الاحتلال. وتطالب هذه الاتفاقيات بنتائجها المدمرة كذلك أوضاع العمالة ومعدلات البطالة التي تصل إلى أرقام مفرقة تتفاوت هي الأخرى في حداثتها ومعدلاتها بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين المدينة والريف والمخيم وبين المحافظات كذلك، وتسير عن نفسها بأشكال متعددة بدءاً بالبطالة الدائمة التي تصل في معدلها العام إلى نحو ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية مروراً بالبطالة الجزئية والموسمية وانتهاءً بالبطالة التي تولدها سياسة الإغلاق والخنق الاقتصادي، التي ترهق كاهل القوى العاملة وتأتي على مدخراتها، هذا إذا ما توفرت لديها مثل هذه المدخرات، الأمر الذي يبقى على حالة الفقر الحقيقي، التي أصبحت ملازمة لحياة أغلبية واسعة من المواطنين الفلسطينيين.

٦- وتلقي السلطة اللوم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتردي مستوى معيشة المواطن على السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وهذا صحيح بكل تأكيد، ولكنها تتجاهل في الوقت نفسه أن اتفاق باريس الاقتصادي، الشق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يضع بيد إسرائيل مفاتيح التحكم بالوضع الاقتصادي الفلسطيني وبالمسياسة المالية والنقدية وتلك التي تحدد وتتحكم بالموارد المالية من ضرائب وجمارك وغيرها وبحركة للتجارة من صادرات وواردات، ويمنحها القدرة بالتالي على إخضاع هذا الاقتصاد لمصالحها الاقتصادية واعتباراتها الأمنية، كما تتجاهل أن سياستها المالية والاقتصادية ونشاطها الكومبرادوري والطفيلي لا يماعد في تخفيف الأعباء عن الاقتصاد الفلسطيني ولا يفتح أمامه أفقاً للتطور والتنمية.

وإذا كانت مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وبخاصة العمال وجماهير الكلاحيين يشعرون بانعكاس تدهور الأوضاع الاقتصادية على مستوى معيشتهم وأمنهم الاجتماعي والاقتصادي، فإن جماهير الريف تكفي هي الأخرى بالنتائج المترتبة على تدهور هذه الأوضاع وعلى سياسة السطوة، خاصة عندما تطرح على بساط البحث في حيلاتها اليومية ومعارفها من الهجوم الاستيطاني على ما تبقى لها من الأرض المقارنة - المفارقة بين تحويل حكومة إسرائيل للكثير من المستوطنات والمدن والكتل الاستيطانية إلى مناطق تطوير من الدرجة الأولى بكل ما يترتب على ذلك من دعم وتسهيلات على مستوى رصد المخصصات المالية ومستوى تطوير الخدمات والبنى التحتية وبين إهمال السلطة الفلسطينية للريف وتكدي خدماتها فيه لمساعدته على الصمود في معركة الدفاع عن الأرض.

إن سياسة حكومة الاحتلال مسؤولة دون شك عن تدهور أوضاع الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وحول هذا تتوحد مواقف الطبقات والفئات الاجتماعية للوطنية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. غير أن هذا التوحد في المواقف من سياسة حكومة إسرائيل لا يرقى إلى مستوى النشاط الواعي في النضال من أجل تحرير الوطن والمواطن من النتائج المترتبة على هذه السياسة بسبب من سياسة السلطة ذاتها، سواء سياستها التفاوضية أم سياستها الاجتماعية - الاقتصادية.

في هذا السياق تبرز أهمية التحضير لمؤتمر وطني تشارك فيه القوى السياسية والفعاليات الاقتصادية والبلديات والقطاعات المهنية وغيرها للبحث في برنامج للتصحيح الاقتصادي لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الأخطار التي تهدده ولمعالجة الخلل الذي أخذت أبعاده تتسع بين النشاط الاقتصادي الذي يؤمّن للتنمية وطنية رغم الظروف الصعبة وقيود لومسلو وبين النشاط الكومبرادوري والطفيلي الذي يسد الطريق، أمام متطلبات التنمية الوطنية ويصق لإرتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإسرائيلي.

(4)

الحوار الوطني المعطل وشكل مؤسسات م. ت. ف.

١- إن سياسة الرهان على المبادرة الاميركية، باعتبارها البديل الوحيد المتاح للمأزق الراهن، لا يقتصر ضررها على الركض العميق وراء أوهام خادعة وتبديد الوقت للتمين الذي تستغله حكومة نتنياهو لفرض قلق جديدة على الأرض يومياً، إن لها انعكاسات سلبية على الوضع الوطني الفلسطيني كما على إمكانية تطوير الموقف العربي والإقليمي والدولي لصالح قضية الشعب الفلسطيني.

وأبرز هذه الانعكاسات على الصعيد الداخلي الفلسطيني تتمثل في إجماع السلطة الفلسطينية عن متابعة مسيرة الحوار الوطني الشامل، حيث باتت أوساط مقرررة في السلطة تهاجر بإعلان موقفها المناهض للحوار الذي ترى فيه إخراجاً للسلطة أمام الأميركيين الذين تتمحور مبادراتهم على مطلب قمع المعارضة لا التفاوض معها. ويتضح أكثر فأكثر أن هذه هي العقبة الرئيسية التي تحول دون المباشرة في حوار شامل يتناول بجذية جوهر القضايا التي تتعلق ببلورة أساس سياسي واضح لاستعادة الوحدة الوطنية.

وإذا كان هذا هو السبب الرئيسي لتمتع الحوار، فإن هذا لا ينفي من جهة أخرى أن بعض فصائل المعارضة مزالت ترى للحوار وظيفة وحيدة هي تنظيم العلاقة مع السلطة بما يسمح بتفادي القمع السلطوي، ومزالت تميل بالتالي إلى صيغة الحوار الثنائي مع السلطة بدلاً عن الحوار الشامل. ومن المؤكد أن هذا الموقف لا يساعد في تحبئة الضغط الجماهيري والسياسي المطلوب لتفعيل خيار الحوار الوطني بصفته مبيلاً للتوصل إلى اتفاق سياسي يوفر للشعب الفلسطيني واقضيته الوطنية، مخرجاً من الطريق المسدود الذي تروح فيه.

إن سياستنا إزاء قضية الحوار الوطني، هي الاستمرار في الضغط على السلطة وقيادة فتح لمواصلة العملية التي انطلقت مع اجتماعات هيئة الحوار الوطني في نابلس في شباط/فبراير ثم لقاء مسكرتاريا الحوار في نيسان/أبريل ١٩٩٧ والحوارات الحوارية الأخيرة (منتصف آب/أغسطس ٩٧) في غزة ورام الله. إن الغرض من هذا هو التوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع أطراف الحوار والوصول إلى برنامج للإقناذ الوطني وإرساء استراتيجية نضالية وتفاوضية جيدة تتجاوز نهج أوسلو وإطاره التفاوضي، وبما يمكن من إعادة الاعتبار لمؤسسات م.ت.ف. الائتلافية ويضع حداً لمياسة الإفراد والتفرد واحتكار القرار.

إن هذا الموقف يترتب عليه في المقام الأول مواصلة الضغط السياسي والشعبي على السلطة وتصعيد هذا الضغط بمختلف الوسائل وأشكال التعبئة الجماهيرية من أجل فضح سياسة التباطؤ والتقطع في الحوار، والرهان على المبادرة الأميركية ولا شيء سواها وما يترتب على ذلك من إدارة الظاهر للحوار الوطني وللنتائج الأولية التي مهدت لها بداياته، وطفيلان مفهوم الاستخدام التكتيكي الكلي للحوار وتغليب على ضرورة التأسيس السياسي لقواسم مشتركة ومن مواصلة وتفعيل العملية بما يمكن من تعجيل بلوغها أهدافها في استعادة وحدة الصف على أساس برنامج وطني مشترك.

٢- إن بعض أوساط السلطة الفلسطينية تسعى إلى استغلال الدعوات الضرورية والمشروعة لتفعيل مؤسسات م.ت.ف. واستقلالها عن أجهزة السلطة، وذلك بهدف التخلص من موجبات الحوار الوطني، واعتبار تفعيل بعض هيئات المنظمة بديلاً للحوار، أو ميداناً وحيداً له.

ولكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن تفعيل مؤسسات المنظمة هو ليس إجراءً تنظيمياً شكلياً بل هو في الجوهر مسألة سياسية تتعلق بالقاعدة السياسية التي تعمل على أساسها هذه المؤسسات من جهة، وبدورها في تأمين المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني من جهة أخرى. وهذا يعني أن تفعيل المنظمة ومؤسساتها

يتطلب توفير مجموعة من العوامل هي بالضرورة نتيجة للحوار الوطني لامتثال إليه ولا بديلاً عنه، وتمثل هذه العوامل والعناصر بما يلي:

أ - إعادة بناء الأساس السياسي للإجماع الوطني الذي يفتح، بدوره، الطريق لاستعادة الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف. وإزالة الصدد الذي أصاب مؤسساتها. وفي هذا الإطار يندرج رد الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطوير هذا الميثاق بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ب - تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بما يضمن استعادة التوازن في تعبيره عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة.

ومن جهة أخرى، فإن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف.، على أسس ديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات حرة لمضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات. أما المواقع والتجمعات التي يتمذر فيها إجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس اختيار ممثليها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

ج - الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات م.ت.ف. ولآلية صنع القرار فيها، مما يقتضي ابتداءً الحفاظ على استقلالية هيئات م.ت.ف. عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والحد من سيطرة احتواء الاتحادات الشعبية في أجهزتها وإدارتها واستيعاب قيادات هذه الاتحادات في الهياكل البيروقراطية العليا للسلطة، الأمر الذي يطرح بدوره، التوجه نحو الاضطرار في الحركة الجماهيرية وبالذات الاتحادات الشعبية والمهنية وذلك من خلال الجمع بين مهام إعادة بناء هذه المؤسسات ورد الاعتبار للوائحها وبرامجها وتفعيل دورها.

(5)

الإستراتيجية المزدوجة للخيار البديل

١- في مواجهة التردّي المتواصل في الوضع الداخلي الفلسطيني، المواقب للمزق المستعصي الذي تعقّي منه العملية السياسية، تبرز وتتكبد، أكثر من أي وقت مضى، واقعية وملحومة الخيار البديل الذي طرحته مبادرة الجبهة الديمقراطية^(١) (شباط / فبراير ٩٧)، وجدنته قرارات الكونغرس الوطني لعام الثالث (مطلع كانون ثاني / يناير ٩٨).

ويدعو هذا الخيار البديل إلى وقف المفاوضات وتجميد الالتزامات التي يملّوها اتفاق أوسلو على الجانب الفلسطيني، بما في ذلك وقف التنسيق والتعاون الأمني مع إسرائيل، حتى توقف الحكومة الإسرائيلية ممارساتها الاستيطانية وتكف عن التنصل من استحقاقات السلام، ومن ثم التوجه إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الشامل ليتناول بجدية صلب القضايا المطروحة لصوغ ما يلي:

أ - إستراتيجية فضائية فاعلة تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئلاف مسيرة الانتفاضة.

ب - إستراتيجية تفاوضية جديدة تركز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.

٢- إن أحد جوانب الخلل الرئيسية لاتفاق أوسلو يكمن في كشف الجانب الفلسطيني على كل أشكال الضغط والابتزاز الإسرائيلي وتجريده، بالمقابل، من

(١) راجع كتاب «القبضة المثقوبة» الصادر عن سرية دار التقدم العربي - الملحق الرقم ٦ - من ٢٢١.

عنصر القوة الأساس المتمثل بالانتفاضة الشعبية، التي لا غنى من توفير شروط تجددها باعتبارها حلقة الحسم لتجاوز العقبات التي زرعها انتفاضات أوسلو في طريق إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولإعادة صياغة نمية القوى في الصراع مع إسرائيل على قاعدة جديدة.

في مقدمة شروط تجديد الانتفاضة يقف ما يلي: استعادة الإجماع الوطني عليها كخيار، ونضج الحركة الجماهيرية ذاتها من خلال الصراع الذي تخوض. وفي هذا السياق يكتسي دور القوى السياسية أهمية كبيرة في تأمين التوافق السياسي فيما بينها وبين مختلف القوى الاجتماعية حول الانتفاضة، وفي الإسهام بنضالاتها والمشاركة بتأطيرها وصياغة مطالبها وشعاراتها. وفي الطرف الحالي، فإن قيود ثقافت أوسلو ولتزاماتها الثقيلة تجعل من حسم هذا الخيار، بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية، مسألة قد لا تقوى عليها راحاً. وإلى أن تتمتع هذه الشروط يصبح المطلوب من هذه القوى عدم التصالح مع الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال أو إعاقها ومحاولة إجهادها ضمن سقف الإستخدام للتكتيكي الأتي.

إن العامل الرئيسي الأول في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال في إطار استراتيجية نضالية ترمي إلى استئناف مسيرة الانتفاضة، إن هذا العامل يكون باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة عوامل الاحتقان والتوتر المتفاح في المجتمع الفلسطيني بسبب سياسات السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال وقف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين في السجون الفلسطينية، وتحريم امتهان كرامة المواطنين، ورسون الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية، ومكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية، ووقف تمييز وهدر المال العام على النفقات الجارية للجهاز البيروقراطي المتضخم، وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ولا يقل أهمية عما سبق في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة توحيد الصف في العمل المشترك من أجل القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع إجماع وطني شامل والافتقار على بناء أطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقت من

أجل: مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والإخراج عن جميع الأمرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط، والتصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتضييق على حرية التنقل والعمل من أجل افتتاح «الممر الأمن» من أجل تعزيز شروط للوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن بين القضايا الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تكون موضع إجماع وطني شامل مسألة اللاجئين، حيث ينبغي مقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكائنتها من خلال بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات من أجل الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة التي يكفلها القرار ١٩٤.

٣. في ضوء مآزق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وتوجه حكومة نتنياهو لفرض حلها التصفوي للحقوق الفلسطينية، ينبغي تبني استراتيجية تفاوضية معترضة استناداً إلى منهج آخر يختلف عن الذي أتبع حتى الآن، في إطار عملية أوسلو، منهج يقود إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ اللذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل الدائم لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧.

وتجري هذه المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٢٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام تستبدل التفرد الأمريكي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة. وفي هذا السياق فإن الحدود الدنيا التي لا يمكن إهram أي إتفاق للحل الدائم والمتوازن بدون ضمانتها هي:

أ - الإنتماء الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الأمر الذي يترتب عليه أيضاً إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية (بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨) والإعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، وتفكيك المستوطنات (بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥) ورحيل للمستوطنين.

ب - الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

ج - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتفويض الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٤ - إن عناصر هذا الخيار القلم على استراتيجية نضالية مزدوجة: ميدانية تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئناف مسيرة الانتفاضة، وتفاوضية تركز على قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.. إن عناصر هذا الخيار البديل تحظى بمصادقية أكبر يوماً بعد يوم بين صفوف الشعب وأوسع الأوساط الوطنية، بما في ذلك كواثر وبعض قيادات القوى السياسية المنخرطة في السلطة الفلسطينية، وهي تشكل قاعدة إجماع وطني لاتخذ عنه سوى الأوساط المتنفذة في السلطة التي تعبر في تكوينها عن المصالح الطبقية الضيقة من البورجوازية الطفيلية والكونبرادورية والفئات البيروقراطية للملحمة معها.

إن هذه الفئات الاجتماعية تخشى على مصالحها الفوقية قصيرة النظر، تلك المصالح المرتبطة مع الوضع الراهن والمتوشجة في الوقت نفسه مع إسرائيل بفعل العلاقات الاقتصادية القائمة من جهة، وما توفره العلاقات الأمنية من جهة أخرى من غطاء للمصالح الاقتصادية التي تدار من البوابة الإسرائيلية وبواسطتها. إن مصالح هذه الفئات وهذه المشرحة الاجتماعية ناجمة عن السيطرة التي تمارسها

في المجتمع في إطار ما تم نقله لها من صلاحيات بموجب الاتفاقيات الموقعة والتي وفرت لها موارد مالية من مصادر مختلفة: مساعدات الدول المتحقة، القروض، الضرائب المباشرة، الضرائب عبر إسرائيل، الرسوم والجمارك، احتكار استيراد للمواد الأساسية...

إن هذه المصالح هي التي تجعل الأوساط المتنفذة في السلطة تتمسك بالمعيار السياسي الراهن الذي اختزل، في ضوء تعنت حكومة نتنياهو، بالمبادرة الأميركية وبالرهان عليها. إن هذه المبادرة لا تتعدى كونها خطوة لإنهاء المرحلة الانتقالية بأقل ما يمكن من استحقاقات على إسرائيل (نبضة إعادة انتشار واحدة عملياً بدلاً من ثلاث نبضات تقع بين ما تطرحه المبادرة الأميركية - ١٣,١ بالمئة - وما يتمكن به نتنياهو - ٩ بالمئة - بعد إخضاع السلطة لشروط أمنية وسياسية قاسية تختبر مدى انصياعها للإملاءات الإسرائيلية)، للعبور سريعاً إلى مفاوضات الوضع الدائم وبالتوازي معها المفاوضات حول القضايا المعلقة من المرحلة الانتقالية، وهي مفاوضات بلا سقف زمني محدد، سينخفض منسوبها التفاوضي فضلاً عن نتائجها إلى ما هو أدنى بكثير من القام حاليًا، مما يطرح بشكل جدي احتمال استمرار صيغة المرحلة الانتقالية باعتبارها - من حيث الجوهر ومن الناحية العملية - حلًا دائمًا. إن وضعا كهذا تستعصي فيه مسيرة أوسلو وتتجمد عند نقطة «الحكم الذاتي الموسع» سيحفظ الحركة الجماهيرية ويدفعها إلى تصعيد ضغطها على السلطة والاحتلال في آن معاً، مما يخلق شروط تعزز من احتمال اقتراب السلطة (وكثيرة فئات الشريحة الاجتماعية التي تعبر السلطة عن مصالحها الطبقية) التي لا ترى في مشروع الحكم الذاتي الموسع سقفاً لطموحها، من أرضية الإجماع الوطني ومن اعتماد الخيار البديل القائم على الاستراتيجية النضالية للمزدوجة: استئناف مسيرة الانتفاضة + مفاوضات بالارتكاز إلى قرارات الشرعية الدولية وبإشراف دولي.

(6)

سياسة حكومة ائتلاف اليمين في إسرائيل^(١)

١- على الصعيد الإسرائيلي تواصلت حكومة الائتلاف اليميني بالحكم سياستها العدوانية التوسعية دون أن تجد نفسها في مواجهة مع المعارضة تنفعها للترجع عن هذه السياسة. وإذا كانت هذه الحكومة تسعى لتقديم نفسها على نحو يوحي بتماسكها وقدرتها على مواصلة السير في سياستها المعادية للسلام، فلها في حقيقة الأمر لا تستطيع أن تخفي عن الرأي العام صورة ضعفها. فعلى المستوى السياسي تتعرض هذه الحكومة لمجموعة من الأزمات السياسية كل آخرها خروج حزب غيشر بزعامة دافيد ليفي من الائتلاف الحكومي. وعلى المستوى الدلطي تشهد إسرائيل بسبب سياسة هذه الحكومة تراجعاً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي يهدد بالتحول إلى حالة من الركود، فقد تراجع معدل النمو في الناتج القومي الإسرائيلي من نحو ٧ بالمائة عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢ بالمائة عام ١٩٩٧ وإلى ١,٢ بالمائة في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨. وسجل لعام ١٩٩٧ انخفاضاً ملموساً في حجم الاستثمار وصل إلى حدود ١٠ بالمائة، وارتفع المعز في الميزان التجاري بنسبة ٦,٦ بالمائة عما كان عليه في العام السابق، ووصلت معدلات البطالة لارتفاعها حتى وصلت ١٠ بالمائة من القوى العاملة مطلع عام ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه يشهد المجتمع الإسرائيلي زيادة في حدة التوترات الاجتماعية بفعل التآكل للنسبي في الأجور والرواتب وزيادة معدلات البطالة، هذا إلى جانب إتساع الهوة في مستوى المعيشة بين اليهود الغربيين والشرقيين حيث انخفض متوسط دخل السفارديم الذي كان يساوي عام ١٩٨٥ نحو ٧٩ بالمائة

(١) تجدر قراءة هذا الفصل على خلفية المادة الواردة في هذا الكتاب (ص ١٨٩) بعنوان: تحول للتحويلات الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل / تطور رأسمالي متسارع وتميز الاصطفاف الإثني.

من متوسط دخل الاشكناز إلى نحو ٦٥ بالمئة علم ١٩٩٧.

إن التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي نتيجة منطقية لمياسة التطرف والعنوان والتوسع التي تسير عليها حكومة إسرائيل، هذه المياسة التي تضيف إلى متاعب إسرائيل الداخلية متاعب أخرى تعبر عن نفسها بعدد من الأزمان المياسية الحقيقية التي تمر بها علاقات إسرائيل، والتي تعكس عزلتها نسبياً، سواء بدول المنطقة أم بدول العالم والأمم المتحدة، حيث لا تجد من يقف إلى جانبها سوى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن صورة الأوضاع الإسرائيلية هذه وصورة علاقاتها مع العالم الخارجي تعكس مظاهر ضعف حكومة الائتلاف اليميني الحاكم. وعلى الرغم من مظاهر الضعف هذه فإن المعارضة في إسرائيل لا تبدو فقط ضعيفة في أدائها بل ومفككة غير متماسكة، بفعل مياسة زعامة حزب العمل، التي تسمى لاضعاف هذه الحكومة ليس من خلال المواجهة معها ومعارضة توجهاتها العدوانية التوسعية، بل من خلال العمل على استمالة قسم من قاعدة اليمين الشوفيني والديني بالدرجة الرئيسية ومن خلال الرهان على تفالم حدة الأزمة الاقتصادية وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي بدرجة أقل.

ولا تستطيع زعامة حزب العمل أن تذهب أبعد من ذلك كثيراً في معارضتها لحكومة الائتلاف اليميني لأنها أولاً غير موحدة ومحكومة لمراكز القوى داخل الحزب، ولأنها ثانياً تتقاطع مع الليكود في عدد من المسائل التي تشكل عناصر اجماع في سياسة الأحزاب الصهيونية باستثناءات محدودة، كما هو حال حركة ميرتس أو بعض اجنحتها، كالقدس والمستوطنات وقضايا النازحين وللاجئين والمياه، هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بالحدود وشؤون الميادة في ترتيبات التسوية الدائمة. لحزب العمل كان ولا زال أسير أحلام الحركة الصهيونية حتى وإن ظهر أنه أقل ثباتاً على مرتكزاتها الايديولوجية من الليكود والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة.

ولهذا فإن معارضة حزب العمل لمياسة هذه الحكومة تتطلق من اعتبارات السياسة الانتخابية حيث تولي زعامة الحزب أهمية لاضعاف الليكود من خلال الحنين إلى تجديد التحالف للقديم مع الأحزاب الدينية اليمينية، الذي قاد الحكم في إسرائيل على امتداد الفترة بين ١٩٤٨-١٩٧٧، كما تتطلق من اعتبارات انعكاس التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي على الرأي العام الإسرائيلي ومحاولة استثمار ذلك في التلصص على الحكم في الانتخابات القادمة. ومثل هذه السياسة التي تدير عليها قيادة حزب العمل هي في جوهرها سياسة يمينية لا تضع المواطن في إسرائيل أمام الاختيار أو أمام الاختيار بين تسوية سياسية للصراع شاملة ومتوازنة وبين تسوية تقوم على فرض الشروط والإملاءات على الجانب الفلسطيني والعربي، وهي سياسة يمينية كذلك تعطل وحدة جهود قوى المعارضة الإسرائيلية في مواجهة سياسة حكومة الائتلاف اليميني بزعامة الليكود.

٢- سياسة السلطة الفلسطينية تسهم في دعم هذه السياسة اليمينية التي يدير عليها حزب العمل في معارضته للائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، كما تسهم في إضعاف دور القوى المعارضة التي تقف على يسار حزب العمل، كحركة ميرتس والحزب الشيوعي الإسرائيلي والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة وغيرها من الأحزاب والقوى العاملة في الوسط العربي في إسرائيل الذي يشهد نهوضاً متجدداً عجز عن نفسه بمناسبة يوم الأرض والذكرى الخمسينية للنكبة بتحركات جماهيرية واسعة وغير مسبوقه بهذا المستوى منذ سنوات. يتجلى ذلك من خلال رهبان السلطة على الدور الأميركي في جهود التسوية، وهو دور منحاز بشكل سافر لصالح الموقف الإسرائيلي، ومن خلال تردها وإحجامها عن حشد الطاقات الوطنية الفلسطينية في معركة مواجهة شاملة مع سياسة حزب الليكود والأحزاب المؤتلفة معه من شأنها أن تضع المجتمع الإسرائيلي أمام أحد خيارين، إما التسوية الشاملة والمتوازنة وإما الغرق في دوامة من العنف وعدم الاستقرار.

ان سياسة فلسطينية تمتد إلى مواجهة جدية من شأنها ان توفر أمس الإجماع الوطني في المجتمع الفلسطيني، الذي فقد الأمل في التوصل إلى تسوية مع حكومة الائتلاف اليميني في إسرائيل، وان توفر الشروط والعوامل المساعدة لموقف عربي متمسك وموقف دولي ضاغط على حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية لنفع كل منهما لمراجعة حساباتها على أساس مصالحها وأن توفر إلى جانب هذا كله الشروط والعوامل المساعدة لشل تذبذب زعامة حزب العمل، ودفعها نحو التقارب مع قوى المعارضة الأخرى لاستثمار النتائج السلبية الواسعة التي تعكسها سياسة حكومة إسرائيل سواء على الأمن والاستقرار في المنطقة ام على حالة الركود الاقتصادي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي.

(7)

الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨

١- تحتل نضالات الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ وزناً مهماً في نضال قوى المعارضة الجادة لميلامة حكومة إسرائيل وتشكل في الوقت نفسه رافداً هاماً من روافد النضال الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل إنجاز حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف. وقد جاءت مشاركة هذه الجماهير في إحياء ذكرى يوم الأرض وفي إحياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود بعد حلة ركود فرضتها الأرواح التي روجت لها بعض القوى والهيئات والشخصيات، التي ناصرت اتفاقيات أوسلو، لتؤكد استخدام التناقض بين مصالح هذه الجماهير ومصالح حكام دولة إسرائيل ومؤسساتها الصهيونية. فقد أحييت الجماهير الفلسطينية ذكرى يوم الأرض وذكرى النكبة على نحو غير مسبوق منذ سنوات وأكدت من خلال ذلك على الطبيعة المركبة لحالة التناقض التي تعيشها في إسرائيل، وجاءت تحركاتها الشعبية تعكس نهوضاً وطنياً عارماً خبا لبعض الوقت بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى في أيلول ١٩٩٣ وتعكس كذلك تحفزاً للدفاع عن قضاياها الاجتماعية والمطلبية بعد أن أخذت أوضاعها المعيشية تشهد تدهوراً متسارعاً على أكثر من صعيد.

٢- لقد استعادت الجماهير الفلسطينية في مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب تراثها الكفاحي الذي عمدته بدماء الشهداء في يوم الأرض عام ١٩٧٦ حين هبت جماهير البطوف للفلسطيني في سخنين وعرابه ودير حنا تواجه بصنورها العربية بنادق وحراب القوات الاسرائيلية وأطماع حكومة إسرائيل في أرض البطوف الفلسطينية، كما استعادت تراثها الكفاحي وهي تحيي ذكرى النكبة والصمود لتطرح حقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم

اللاجئين في وطنهم بشكل خاص. ومن خلال هذا كله حدثت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل من جديد موقعها ليس باعتبارها عرب اسرائيل بل كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ونضالها من أجل حقها في العودة وفي تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس للعربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. وقد تجاوزت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل بتحركاتها التي عمت مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلفة مواقف بعض القيادات وخاصة تلك التي نمت وتشكلت كشريحة برجوازية متوسطة على هامش تطور المجتمع الاسرائيلي وحاولت خداع الرأي العام الفلسطيني على امتداد السنوات التي اعقبت التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى.

إن شعور الانتماء لهوية وطنية واحدة، هي الهوية الوطنية للفلسطينية، قد برز بشكل واضح في جميع التحركات التي شاركت فيها قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، ولم يَف هذا الشعور عند حدود احياء ذكرى المناسبات التي شكلت محطات انعطاف مصيرية في حياة هذه الجماهير وفي نضال الشعب الفلسطيني، بل هي تجاوزت ذلك واخذت تعبر عن شعورها هذا على نحو واضح في معاركها المطالبة والاجتماعية للعامة والمحلية، وذلك أمر طبيعي ومفهوم، خاصة أمام الشعور بالظلم الذي تحيئه في حياتها اليومية وأمام المعاناة من سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. فقد ازدادت تعقيداً مشاكل الجماهير الفلسطينية في اسرائيل واخذت تمتد على مساحة واسعة من الهوم. ففي المدن المختلفة في عكا ويافا وللد وغيرها يتعرض الفلسطينيون لضغط متواصل من المجالس البلدية اليهودية ومن دائرة أراضي اسرائيل بهدف دفعهم إلى الهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم، وفي النقب يتعرض الفلسطينيون لأبشع الممارسات الصهيونية العنصرية كهدم البيوت ونهب الأراضي وعدم الاعتراف بالقرى اليهودية، وفي الجليل والمثلث تواصل السلطات سياسة الحصار وهدم البيوت والاعتداء على الأرض والتضييق على السلطات المحلية العربية ومحاصرتها في مناطق نفوذ ضيقة. حيث تصدر هذه السلطات على مواصلة سياستها المعروفة بوضع أراضي المدن والقرى الفلسطينية في الجليل

والمثلث ضمن مناطق نفوذ المجالس المحلية اليهودية، كما هو الحال في سخنين وأم الفحم وكفر قاسم والطيبة وغيرها. انحصرها من فرص التطور وفرص بناء مناطق صناعية. وتتجلى سياسة هذه السلطات على حقيقتها كسياسة عنصرية من خلال التمييز الغف في المعاملة بين المجالس المحلية اليهودية والمجالس المحلية العربية في المنطقة الواحدة حيث تفتقد المدن والقرى العربية لشبكات الكهرباء والطرق والمياه المجاري ويتم التعامل معها كمناطق تطوير من الدرجة (د)، الأمر الذي يحرمها من حقوقها ومن عديد الامتيازات كالمنح الحكومية وخفض الضرائب وتوسيع مناطق النفوذ وتخصيص مناطق صناعية وبناء بنية تحتية مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الضرورية للتنمية والنهوض باوضاعها الاقتصادية والمعيشية. وبفعل هذه السياسة فلن ٩٠ بالمئة من عمال المدن والقرى العربية في اسرائيل يغادرون قراهم ومنهم كل صباح للعمل في المدن والقرى اليهودية القريبة.

إن اوضاع المدن والقرى العربية في اسرائيل تزداد تراجعا وتدهورا، حيث البنى التحتية لا زالت متخلفة وحيث تحجم حكومات اسرائيل عن توفير الميزانيات الضرورية لعمل السلطات المحلية وتعطي الأولويات في مخططات التطوير للسلطات المحلية اليهودية وتمنعها عن المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب. وتتفاقم هذه الأوضاع على مستوى العمالة والتشغيل بعد ان بدأت بعض الصناعات في نقل مراكزها إلى دول مجاورة الأمر (كالأردن مثلاً)، الذي أخذ يعكس نفسه على معدلات البطالة بين الجماهير الفلسطينية وطرح على جدول اعمال القوى الديمقراطية بشكل خاص والحركة الجماهيرية الفلسطينية في اسرائيل بشكل عام مهمات جديدة تتجلى في التضال من أجل حماية أماكن العمل وضد اغلاق المصانع والفصل التعسفي للعمل ومن أجل مخصصات تأمين البطالة ووقف سياسة الخلق الاقتصادي، التي تتعرض لها الجماهير الفلسطينية في اسرائيل.

٣- عبرت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل عن ضيقها من سياسة التمييز التي تمارسها حكومة اسرائيل في للتحركات الأخيرة لاحياء ذكرى يوم الأرض

واحياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود، وظهرت هذه الجماهير استعداداً متقدماً للانخراط في النضال من اجل حماية حقوقها وهويتها الوطنية بعد ان أدركت عمق الرهان على اتفاقيات أوسلو وبعد ان تبذرت الاوهام التي حاولت القيادات البرجوازية ترويجها حول أفاق الاستقرار المزعوم في ظل هذه الاتفاقيات، كما اظهرت استعداداً متقدماً للانخراط في النضال ضد سياسة التمييز التي تمارسها حكومات اسرائيل ضد مصالحها وحقوقها ومن اجل المساواة القومية والمساواة في الحقوق المنخبة، الأمر الذي يملئ على القوى الديمقراطية واليسارية توحيد الجهود والانخول في حوار وطني جاد ومسؤول فيما بينها لاستكشاف أفاق اللقاء على برنامج يستنهض طاقات هذه الجماهير في معارك الدفاع عن شخصيتها وهويتها الوطنية كجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني وفي معارك الدفاع عن الأرض وعن حق اللاجئين في وطنهم في العودة إلى قراهم ومدنهم وأراضيهم. هذا إلى جانب الدفاع عن حقوقهم المدنية، التي تتعرض لهجوم واسع من السلطات الإسرائيلية. إن وحدة هذه القوى باتت ضرورة وطنية ليس فقط في مواجهة سياسة السلطات الإسرائيلية بل وكذلك في مواجهة سياسة بعض العنصرية والطفلية والبرجوازية التي تنفذ على حالة الانقسام وتفتح بسياساتها هذه الطريق أمام تدخل السلطات والأجهزة الأمنية الإسرائيلية في شؤون الجماهير الفلسطينية في اسرائيل لتأمين مصالحها الطبقية والاثنية الفئوية الضيقة.

(8)

حركة اللاجئين في الوصل والشتات

١- رغم تمثر المفوضات على المملار الفلسطيني - الإسرائيلي، وجودها على المسارين السوري واللبناني، طوال العام الماضي، إلا أن قضية اللاجئين شهدت تطورات هامة تعرضت عبرها لضغوطات شديدة، تعددت خلالها التدابير والخطط الهادفة إلى النيل من حقوق اللاجئين والتأثير في عناصر الحل المرتقب لقضيتهم.

وشكل اتفاق أوسلو غطاء سياسياً لمثل هذه التدابير والخطط، خاصة وأنه نزع عن قضية اللاجئين مكانتها السياسية والقانونية، حين أسقط من بنوده القرار ١٩٤ الذي يمثل إقرار المجتمع الدولي بحق اللاجئين في العودة، ويكفل لهم ممارسة هذا الحق.

إن ملف اللاجئين، بفعل التطورات الجارية، بات مفتوحاً على شتى الاحتمالات، خاصة وأن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطاً متواصلة لرسم الحل المستقبلي بقضية اللاجئين القائم على دمجهم في محيطهم، وتوطينهم خارج ديارهم، وإسقاط حقهم في العودة، وتتحدد معالم هذا الحل بالمرس بمكانة المخيمات، وبالمكانة السياسية - القانونية للاجئ، وبتقليص خدمات الوكالة، مقدمه لنقل وظائفها إلى الدول المضيفة وإعلان حلها. ويمكن رصد مثل هذه الإجراءات على مستوى التجمعات الرئيسية للاجئين.

٢- تمضي الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، وتوفير الموارد المالية لتطبيقه (تم رصد مبلغ ٣٦٠ مليون دينار للبرنامج، جمع منها حتى الآن ١٦٠ مليون دينار). وتحت دعوى تأهيل الأحياء الفقيرة وتحويلها لأحياء مدنية، تستهدف هذه العملية ربط المخيمات إدارياً وخدمياً، وعبر البنية التحتية

بالبليات المجاورة والإدارات الحكومية المعنية، ودمج نخبي المخيمات بالبلديات، على طريق إلغاء خصوصية المخيم ونفي الصفة السياسية لمكائته. وفي هذا السياق يلحظ البرنامج تسوية مشكلة الأراضي المقامة عليها للمخيمات، والمحاولة، بناء لطلب أصحابها إلى المحاكمة لاستردادها، وذلك عبر شراء هذه الأراضي وتحميل اللاجئين على الأساط، تسديد ثمنها، أي أن يفرض على اللاجئين «شن توطينه»، هذا إلى جانب الضرائب الأخرى التي يتوجب دفعها لتمويل المراحل اللاحقة من «الحزمة». وقانونيا تلحظ هذه الإجراءات تحويل الوحدات السكنية للاجئين في المخيمات من وحدات «مستخدمة» إلى وحدات «مستملكة»، بما لهذا الأمر من معانٍ قانونية وسياسية ذات صلة بمشروع التوطين.

تتراقق هذه الإجراءات مع توسيع في دور «دائرة شؤون اللاجئين»، وصلاحياتها، على طريق تأهيلها لتحل محل وكالة الغوث في اللحظة المناسبة. لماعيد تشكل دولتها القانونية والفنية والإدارية والتخطيطية وتعززت مكائتها ومرجميتها للمخيمات، وباتت صلة الوصل بين هذه المخيمات ومجموع الدوائر والوزارات المعنية بها.

إلى جانب هذا جددت السلطات الأردنية اهتمامها بلجان تحسين المخيمات عبر إضفاء الصفة التمثيلية عليها، واعتمادها مرجعية، تتولى الدوائر الحكومية التدخل المباشر في تعيينها، لتمثل في سياق توجهات الحكومة، تزوج لمشارييعها، وتهيئ المناخ لخطط التوطين كما تجاوزت السلطات الأردنية القواعد التي تحكم صلتها بالمخيمات، فتحت دعاوى تحسين أوضاعها وإنشاء مرافق فيها تواصل التضيق عليها بهدف تقليص مساحتها وتضييق حدودها، على غرار اختراق مخيم الحسين بطريق دولي، وهدم ٢١٤ وحدة سكنية فيه، والأمر ذاته مرشح لأن يتكرر في مخيمات البقعة والحصن ومأدبا رغم اعتراضات وكالة الغوث ومطالبتها بإعادة رسم حدود المخيمات صوتاً لها من مثل هذه التدخلات الألية إلى إعادة توزيع السكان، وإعادة صياغة مجمل الوضع في المخيم.

تأتي إجراءات السلطة الأردنية من حيث التوقيت والتمويل ترجمة منها

لمعاهدة وادي عربة، وهي تتلقى مع مسار التسوية المستندة إلى اتفاق أوسلو، وهو ما يلقي معارضة جماهيرية عبرت عن نفسها في أكثر من مناسبة، ترافقت مع تزايد اهتمام المعارضة الأردنية بملف اللاجئين، جرى التعبير عنه بتشكيل لجنة حق العودة في الأردن ضمت ممثلين عن الأحزاب والمعلمين في الأوسروا وشخصيات مستقلة ومندوبي جمعيات واتحادات. كل هذا يؤكد الحاجة إلى ضرورة تطوير منهج التعامل مع ملف اللاجئين بمحاوره المختلفة. (الوكالة - حق العودة - صون المخيمات)، عبر برنامج عمل وخطة لبناء الحركة الجماهيرية للاجئين، تبرز شعاراتها وأهدافها في مجمل نشاطاتها وفعالياتها.

٣. تحت غطاء الموقف الرسمي يرفض التوطين تستمر الدولة للبنانية بالتضييق على المخيمات وعلى الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، وهو ما يقود إلى خلخلة الاستقرار الاجتماعي للوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان، وتشجع أبنائه على الهجرة، واضعاف عناصر التماسك السياسي والاجتماعي داخل المخيمات. وتجد سياسة التضييق هذه تعبيراتها في مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

❶ حرمان الفلسطينيين من الحقوق المدنية والاجتماعية، وفي السياق من الاستفادة من الخدمات الحياتية للدوائر الرسمية (صحة، تعليم...الخ)، الإهمال في تطبيق قرار وزارة الداخلية حول التثنية (القرار الرقم ٤٧٨)، مما أدى إلى تهجير آلاف الفلسطينيين، ومنع المسجلين من العودة، وشطب قيود آلاف الفلسطينيين من سجلات اللاجئين، لحصولهم على جوازات سفر دول لجوء أخرى (وبخاصة من الدولة الاسكندنافية...).

❷ التضييق على المخيمات اجتماعياً وأمنياً، وخاصة مخيمات الجلوب لصلبة موقعها بأية ترتيبات أمنية لاحقة مع إسرائيل. يترافق هذا مع إجراءات لتقليص مساحات المخيمات والتضييق على مداها الإسكاني بما في ذلك طرح مشاريع تهدد بإزالة أقسام هامة من بعضها (مثلاً: مخيم البص في جنوب لبنان).

❸ الصعي رسمياً للامسك على نطاق أوسع بورقة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن مؤشرات ذلك سلسلة من الخطوات النوعية لتعزيز دور وصلاحيات «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين» على طريق تقديمها المرجعية الرسمية في التعاطي مع شؤون المخيمات، محلياً، عربياً، ودولياً، بما في ذلك إيجاد ركائز لها في أوساط المخيمات. إن مثل هذه الخطوات تتسم إلى حد بعيد مع الدعوات إلى فتح ملف الوجود الفلسطيني في لبنان، في سياق الحديث عن تطبيق القرار ٤٢٥. وتتخذ مثل هذه الدعوات منحى مزدوجاً: أمنياً عند تناول ما يسمى بالإرهاب وبنيته (المقاومة باتجاهاتها المختلفة)، وسياسياً: عند تناول البت بالمصير النهائي للوجود الفلسطيني في لبنان. وكل الإجراءات المذكورة سابقاً تؤثر لاتجاه سياسي واضح المعالم يهدف إلى التخفيف من الوجود الشهي الفلسطيني، بممارسة سياسة تهجير صامتة، بأساليب وأشكال مختلفة.

الوجه الآخر لمعاناة اللاجئين في لبنان يتمثل بالانقلاص المستمر لخدمات وكالة الغوث وتقديماتها والتخفيض الدائم في موازنتها؛ بكل ما لذلك من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية، علماً أن الأونروا هي المصدر الوحيد للخدمات الحياتية في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

من جانبها تشهد مؤسسات منظمة التحرير انصاراً ملحوظاً في خدماتها، عوض أن تسهم في تخفيف حدة المعاناة المعيشية لأبناء المخيمات، وبدأت تعتمد سياسة إلغاء الخدمات المجانية (رسوم مدرسية + رسوم علاج واستشفاء) في حين تقتصر عمل مؤسسة الشؤون الاجتماعية على صرف رواتب زهيدة لأسر الشهداء. بالمقابل تلجأ السلطة إلى ضخ الأموال إلى رموزها ولأطرها المالية لها في لبنان، حيث تحتكر قيادة «فتح» أموال المنظمة لتوسيع قاعدتها وإغداقها على الأزام والمحاسيب، والسعي لأحياء بعض المؤسسات والأطر التابعة لها وتوظيفها في استهدافات سياسية تتزامن مع اقتراب مرحلة الاستحقاقات الكبيرة، من بينها قضية اللاجئين ومصيرها.

٤- أبرزت التحركات الجماهيرية صيف العام ٩٧ الموقع الهام الذي تحتله خدمات الأونروا في حياتهم اليومية. كما أكدت متقاة ارتباط اللاجئين بقضيتهم

وتمسكهم بحقوقهم الوطنية وفي المقدمة حق العودة، وإن الاستقرار الاجتماعي المتوفر نسبياً في سوريا لا يضيف التمسك بهذه الحقوق. ورغم غياب الائتلاف الوطني العريض، فإن مساعي بناء حركة جماهيرية للاجئين تتواصل بأشكال مختلفة، دون تجاهل الصعوبات والمعوقات الجادة التي تعترض طريقها.

تأثر اللاجئون في سوريا، كمسؤولين من تقليص الوكالة لخدماتها، خاصة وأنها المصدر الرئيسي للخدمات في المخيمات، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية في صفوفهم مع تنامي الوعي الشعبي بضرورة النقلات واحتمالات إنهاء الوكالة لخدماتها، بانعكاساته الاجتماعية والسياسية على وضع اللاجئين وحقوقهم الوطنية. من هنا تتبدى أهمية ملف الوكالة وموقعه، ببعده السياسي والاجتماعي بالنسبة للفلسطينيين في سوريا.

أكدت التجربة أن ميدان وكالة الفوث، والتصدي لتقليص خدماتها، والمطالبة بتطويرها وإدامتها، هو أحد المداخل الرئيسية ليشق برنامج العمل الوطني والاجتماعي طريقه في الوسط الفلسطيني في سوريا. كما أكدت ضرورة تطوير عناصر هذا البرنامج ليصبح أكثر ملموسية في التعبير الأدق عن الهموم اليومية للفلسطينيين وقطاعاتهم المختلفة، ولورثتها في خطط وتحركات جماهيرية. كما تتأكد إلى جانب ذلك أهمية تعزيز الدور الذاتي لمنظمات الإقليم في الحركة الجماهيرية وتطوير فعلها ميدانياً باعتباره عامل القوة الرئيسي لتعبئة ومراكمة الطاقات في هذا المجال وتوليد الضغوط على الأطراف الأخرى للكف عن تعطيل بناء الائتلاف الوطني العريض على طريق نهوض حركة اللاجئين في سوريا وتوحيدها وتشكيل مرجعياتها. في هذا المجال تكتسب الأطر الوطنية ذات الوظائف والمهام المحددة أهميتها في توفير روافع البرنامج المذكور في ظل غياب الأطر والمؤسسات الموحدة، حيث بات مؤكداً تعدد المرجعيات في المرحلة الراهنة.

٥. محاولات بعض الجاليات الفلسطينية في المغزبات لتحريك قضية اللاجئين في الشتات، ومن بينها مبادرة الشخصيات الفلسطينية في الولايات المتحدة، والصدى الذي لقيته في ألمانيا والدول الاسكندنافية، لم يكتب لها النجاح

رغم مفاقمته من زخم إعلامي لحظة ولادتها بسبب من افتقادها إلى البعد الجماهيري، والمشاركة الفعلية لأبناء الجالية في بلورة الحركة وأهدافها وممارس عملها وتشكيل هيئتها؛ وغلب الوضوح السياسي في الشعارات والأهداف، بشكل خاص حول الموقف من أوسلو، وافتقادها إلى الائتلاف الوطني العريض.

إلا أن هذا الإخفاق لا يلغي توالر شروط إطلاق حركة جماهيرية سياسية وإعلامية حول قضية اللاجئين، كونها تلبي حاجة موضوعية للجاليات الفلسطينية في المغتربات للتعبير عن ذاتها الوطنية والدفاع عن حقوق أبنائها ومصالحهم. إن القوى الديمقراطية معنية في العمل على إطلاق هذه الحركة، بكل ما يتطلبه ذلك من بلورة مهمات مباشرة تبدأ بالتركيز على المشاركة للنشطة في مؤسسات العمل الاجتماعي والوطني للجاليات وتوجيه دورها في خدمة قضية اللاجئين وحركتهم وترخيما وطنياً وإعلامياً.

٦- يتزايد اهتمام السلطة الفلسطينية بملف اللاجئين، للائلاف على حركتهم الجماهيرية في مناطقها والائلاف على أهدافها ومطالبها السياسية المتصلة بالحقوق الوطنية للاجئين وصون حقهم في العودة؛ في هذا السياق يلاحظ:

❶ تشكيل السلطة للمجلس الأعلى للاجئين وما اتخذته من قرارات تتعلق بتقديم خدمات فورية لمخيمات الضفة وغزة ودراسة احتياجاتها، مع حصر ملف اللاجئين في القضايا المعيشية وتكريس السلطة مرجعية وسقفاً لحركتهم.

❷ مواصلة المساعي لاحتواء اللجان الشعبية للاجئين واتحاد مراكز الشباب في المخيمات، وضمان ولائها للسلطة، وحصر عملها واهتمامها في الشأن الاجتماعي للمخيمات، ومنعها من تسييس مطالبها خاصة تلك المتمحورة حول حق العودة.

❸ مساعي السلطة لاحتكار تمثيل اللاجئين في لجانهم وتقديم دائرة شؤون اللاجئين برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـم.ت. ف. أمجد عبد الرحمن مرجعية معنية بشؤون المخيمات في الدول المضيفة، في معنى لقطع الطريق على قيام مرجعيات جماهيرية ديمقراطية تتجاوز سقف السلطة نحو التطلع إلى الحقوق الوطنية

والسياسة للاجئين.

مما تقدم يتضح أن السلطة تنحو إلى حصر مسألة اللاجئين في حدود القضايا الحياتية والإنسانية وإفراغها من مضمونها السياسي المتمثل بحق العودة، وهي تسعى، في سبيل ذلك للامسك بحركة اللاجئين، وإحلالها بمؤسسات السلطة ووضع سقف لتحركها وقطع الطريق على محاولات بناء حركة موحدة للاجئين بجناحيها المتحدتين في الداخل والخارج. وإن كانت سياسة السلطة تتسجم مع التزامها اتفاق أوسلو، فإن خطورة هذه السياسة تصبح أكثر استتعالاً مع تعدد المسارات والجهات المعنية بقضية اللاجئين، وتقديم حلول للتوطين والتهجير على سواها.

إن مثل هذه السياسة تجعل من قضية اللاجئين محوراً رئيسياً في أولويات عمل القوى الوطنية والديمقراطية، وبوجهة إنهاض حركة شعبية مستقلة للاجئين، وصولها، بما هي عامل رئيسي في بناء حركة موحدة لعموم اللاجئين، ورافد هام للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، وتعمل للمعارضة الوطنية والشعبية في مواجهة أوسلو وتداعياته.

٧- السنة الرابعة على التوالي شهد العام ٩٧ تراجعاً جديداً في خدمات الوكالة وميزانيتها، في إطار إعادة تكييف وظائفها وأولويات برامجها بما يخدم توجهات لجنة عمل اللاجئين في المتعددة وميستها، والقائمة على الإنهاء المنكدر لخدمات الوكالة، وتصفية أعمالها، بكل ما تجسده وترمز إليه من التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، ربطاً بالقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة. إن آليات التحرك للدفع نحو هذا الخيار لم تتوقف، ولم تتأثر بالتوقف الرسمي للمفاوضات متعددة الأطراف. يعبر ذلك عن نفسه بكثافة جولات الوفود الأجنبية المرتبطة بلجنة عمل اللاجئين في بلدان الطوق والتجمعات الرئيسية للاجئين فيها بالترافق مع إعداد الدراسات والمشاريع والإحصاءات وتعدد المؤتمرات والمنتديات الدولية برعاية لجنة عمل اللاجئين وتمويل منها.

في هذا السياق ترتسم اتجاهات عمل الوكالة بالتخفيضات المتتالية في

الخدمات والميزانيات لصالح زيادة الاهتمام ببرنامج تطبيق السلام، على طريق نقل خدمات الوكالة إلى السلطة الفلسطينية، والدول المضيفة، وإنهاء عمل الوكالة حتى قبل الوصول إلى حل لقضية اللاجئين، وتقرير المفوض العام للأونروا للعام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ يحفل بالتأكيدات على ذلك، كما يؤشر إلى اتجاهات التراجع في الخدمات وإمكان تواصلها في العام الحالي، مع الاعتراف بأن ذلك إنسانياً واجتماعياً وسياسياً، وما ستقاه من ردود فعل جماهيرية متوقعة، إن التراجع في خدمات الوكالة يتمثل بالتالي:

❖ بلغت للتخفيضات في معدل النفقات على اللاجئين الواحد خلال ٤ سنوات ٢٩ بالمئة (من ١١٠,٤ دولار عام ١٩٩٢ إلى ٧٨,٤ دولار عام ١٩٩٦ للاجئين الواحد)، بكل ما حمله ذلك من تخفيضات ضخمة وتغييرات نوعية في البرامج والخدمات.

❖ أصابت التراجعات برنامج التعليم أو الصحة والخدمات الاجتماعية بشكل أدى إلى إجراءات نوعية في مضمونها على حساب الحقوق المكتسبة للاجئين، كان أبرزها ما أعلن عنه المفوض العام في ١٩٩٧/٨/٢٠، ثم تراجع عنه بعد الضغوطات الجماهيرية الواسعة في مناطق انتشار اللاجئين.

❖ انعكست التراجعات على قطاع الموظفين والعاملين في الوكالة مما يهدد حقوقهم المكتسبة، ويؤشر إلى رفض الوكالة الاستجابة لطلباتهم المزمنة (مسلسلة الرواتب - التقاعد المبكر .. الخ).

❖ تراجع واضح في ميزانية الخدمات، لصالح دعم صندوق برنامج تطبيق السلام المعنحت بعد اتفاق أواملو مباشرة. مع زيادة الاعتماد على هذا البرنامج خلال الفترة القادمة مقابل تزايد الانحسار في خدمات الوكالة وميزانياتها العادية^(١).. وقد أعلن المفوض العام أن البرنامج بات جزءاً عضوياً من برنامج

(١) يتضح من خلال تقرير المفوض العام لعام ٩٦-٩٧، إن إيرادات صندوق وكالة لموازنة هذا العام بلغت ٣١٦,٦ مليون دولار منها ٢٦ مليون للميزانية العادية و ٥٥,٧ مليون لمشاريع ->

الوكالة وخدماتها، مما يقود إلى التكيف الأوسع مع متطلباته واستحقاقاته وأهدافه، بما في ذلك القطاع جزء من الموازنة العادية لتغطية النقص في تمويل مشاريع برنامج تطبيق السلام.

● تركيز خدمات برنامج تطبيق السلام في قطاع غزة والضفة الغربية مما يؤثر إلى أهداف البرنامج ومنحاه المستقبلي ربطاً بالانسحاب التدريجي للوكالة على طريق إنهاء خدماتها بما يحمله هذا من انعكاسات خطيرة على مكافة اللاجئين وحق العودة.

إن مواجهة تخفيضات الوكالة وتكامل خدماتها والتصدي لنتائج ذلك وآثاره الاجتماعية والسياسية سيؤدي ملف الوكالة محوراً للصراع المفتوح في المرحلة القادمة. وهو ما يستدعي تضامناً مجموعة عوامل أهمها:

● تعبئة الضغط الجماهيري في مواجهة سياسة الوكالة والدول المانحة، بحيث يكتبب النضال المطالب موقفاً رئيسياً في برنامج العمل الوطني والاجتماعي في صفوف مختلف تجمعات اللاجئين والشعوب الفلسطينية. وهذا ما يشكل أداة مهمة لإنهاء حركة اللاجئين دفاعاً عن حقوقهم ومكتسباتهم. إن تحركات صيف العام ١٩٩٧ تشكل مثلاً ملطعاً لأهمية ضغط الشارع ودوره.

● تكثيف النشاط الإعلامي لتبسيط الضوء على ملف الوكالة وجديده ونضج سياساتها وأبعادها الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

● الإسهام في المنتديات والملتقيات الخاصة باللاجئين خدمة لأهداف متعددة

← برنامج تطبيق السلام. ويؤكد التقرير بأن التلغات القطرية بلغت ٣٤٣.٣ مليون، منها ٢٥٨.٧ مليون كلفات للميزانية العادية و٨٤.٦ مليون للمشاريع.

ويوضح من الأرقام المقدمة للتلغات، وعلى عكس الإحصاءات، أن صندوق الميزانية العادية حقق وإيراً أرباحه ٢.٢ مليون، بينما حقق صندوق مشاريع برنامج السلام عجزاً مقداره ٢٨.٩ مليون، وبدلاً من أن تساهم الوكالة قللها لنهبها في تحسين بعض خدمات اللاجئين وتكف عن إجراء التخفيضات، قدمت على مصادرة هذا الفائض لتغطي به جزءاً من عجز المشاريع، حيث يتضح بأن العجز المالي لا صلة له بخدمات الوكالة العادية، فما هو ناتج عن نفقات تقع خارج الميزانية العادية.

(تقديم رؤية وطنية للقضية - كسب الدعم والتأييد لها، تعزيز العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة ...).

❖ الإقادة من سياسة البلدان المضيفة المتعارضة مع سياسة الوكالة التراجعية، في إطار رفض التوطن وإفشال مخططاته وصون حق العودة وتوسيع النشاط الجماهيري والسياسي.

(٩)

التطورات الإقليمية والدولية

١- لم تشهد المنطقة والأوضاع الإقليمية في الفترة الأخيرة تحولات نوعية تختلف في درجة تحولها عن سابقاتها، لكنها مع ذلك عاشت سلسلة من التطورات والأحداث ذات الدلالات، التي عصفت ما سبق للتوصل إليه من استنتاج^(١) بشأن مجمل الوضع الإقليمي: المزيد من التعتن الإسرائيلي، والتحيز الأميركي لصالح إسرائيل، يقبله استمرار في تحصن الوضع العربي بشكل علم:

أ- في هذا الميق لا زال المسار السوري - الإسرائيلي على حلة من الجمود، بينما شهد المسار اللبناني - الإسرائيلي تحريكاً له على يد الطرح الإسرائيلي للاستحلب من جنوب لبنان، عملاً بالقرار ٤٢٥، ولكن ربطاً بترتيبات أمنية مع الحكومة اللبنانية. إن المبادرة الإسرائيلية، وإن كلفت تحوي في دلالتها منورة مكشوفة ذات أهداف محددة، إلا أنها مع هذا ليست مفصولة عن فعالية المقومة التي تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر بلغت تشكل ثمناً باهظاً لوجوده. مما جعل الضغط الشعبي على حكومة نتنياهو للخروج من الجنوب في تزايد، وقد بدأ ينزو قواعد الليكود نفسه، بل وحتى صفوف الجيش الإسرائيلي في رتبته العليا، حيث بلغت القناعة راسخة باستحالة الوصول إلى حل عسكري للوضع في جنوب لبنان وبضرورة البحث عن حل سياسي.

إن مثل هذا الاستنتاج هام جداً في معالجة المبادرة الإسرائيلية، كونه يسلط الضوء على نقطة الضعف الإسرائيلي، ويشكل نموذجاً ناجحاً لإمكانية معارضة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لححلة مواقفه المتعتنة. هذا الاستنتاج الهام لا

(١) راجع كتاب: «خمس سنوات على أوسلو». مصدر سابق ذكره. وبالتحديد الفصلين للمكتبين من ص(٢٥) وحتى ص(٥٦) حول الترتيبات الإقليمية والقسوية في معاراتها الثنائية والإقليمية.

يلغي الفكرة القائلة بأن إسرائيل، في سياق دعوتها لتطبيق القرار ٤٢٥، إنما تقوم بمناورة ذات أهداف متعددة: فهي من جهة تحاول أن تقدم صورة أخرى لحكومة نتنياهو عل أنها تلتزم عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وعلى استعداد لتفويضها من خلال تطبيق القرار ٤٢٥.

ومن جهة أخرى، فإن إسرائيل تسعى من خلال محاولة جرها لبنان إلى مفاوضات ثنائية، لفصل المعار اللبناني عن السوري، بكل ما يترتب على هذا من انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني الداخلي، بحيث تبدو المقاومة اللبنانية هي العبء الرئيسية أمام الوصول إلى حل، وبحيث يطرح الوجود الشعبي الفلسطيني في المخيمات كجزء من «البنية الإرهابية المطلوب استئصالها ضماناً لأمن إسرائيل وفق تصورها لأمنها واحتياجاته». فضلاً عن أن الفصل بين المسارين اللبناني والسوري، يشكل إضعافاً للطرفين معاً بحيث يفقد الطرف اللبناني الإنسان السوري في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، كما تنقد سوريا سلاح التلازم بين المسارين. وبما يعيد المفاوضات مجدداً إلى سياسات المسارات المنفردة والاتفاقات الجزئية. ووفق كل المؤشرات والمعطيات فإن الجانبين اللبناني والسوري مصران معاً على تجاوز خطر المناورة الإسرائيلية، خاصة عندما يربطان بين الأمن الإسرائيلي وبين الحل الشامل في المنطقة لقيم على التزلم إسرائيل بعبء الأرض مقابل السلام وانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧.

بـ على صعيد آخر واصلت العلاقات العربية - العربية تطورها إيجاباً وربطاً بالبحث عن عناصر القوة المشتركة في مواجهة التعتن الإسرائيلي، وإصرار الولايات المتحدة على ممارسة سياسة منحازة لإسرائيل. وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

١) فقد واصلت المصالحة السورية - العراقية تقدمها بشكل متدرج وملحوظ من خلال تبادل الزيارات والمواقف السورية في شجب التهديدات الأميركية بالعوان على العراق ومطالبتها بقمّة عربية يحضرها الجميع ودون استثناء بما في ذلك العراق نفسه. وشهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً ملحوظاً. ويلتقي الطرفان معاً في مواجهة تطورات إقليمية تمس مصالحهما، كالتحالف التركي - الإسرائيلي، والعلاقات

الاستراتيجية الإسرائيلية - الأردنية.

٢) بدورها شهدت العلاقات المصرية - القطرية انفراجاً هاماً بعد ان أصيبت بنكسة تحت تأثير استضافة الدوحة للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشاركة إسرائيل في أعمال هذا المؤتمر. وقد سبق لقاء القمة بين الرئيس مبارك وأمير قطر مراجعة جزئية من الدوحة لعلاقتها مع إسرائيل: وقف العلاقات التجارية - تأجيل فتح مكتب تجاري لإسرائيل في الدوحة - تجميد أعمال المكتب التجاري القطري في تل أبيب - وذلك في إطار التزام قطر بالموقف العربي والإسلامي الداعي إلى وقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل وربط ذلك بتقديم عملية السلام والتزام الدولة العبرية استحقاقات هذه العملية. وبهذه الخطوة تكون قطر قد أغلقت الثغرة المفتوحة أمام إسرائيل في منطقة الخليج، ويكون الموقف العربي قد استعاد اتساعه العام في الموقف من العملية السلمية والسياسة الإسرائيلية.

ج - بدورها شهدت العلاقات الإيرانية - الخليجية تطورات إيجابية تؤثر إلى إمكانية دفعها إلى الأمام تحت تأثير المصالح المشتركة بين الجانبين، وفي ظل التطورات الإيرانية الداخلية المتمثلة بوصول ختمي باتجاهه الانفتاحي إلى السلطة.

يسجل هنا إيجاباً زيارة وزير خارجية إيران إلى البحرين والزيارة المتوقعة لوزير خارجية البحرين إلى طهران. ومع ان إيران ودول الخليج لم تتوصل حتى الآن إلى حل لمسألة الجزر، غير ان توقف الحملات الإعلامية بينهما، والانفتاح بين طهران والعواصم الخليجية، وتبادل المسؤولين للزيارات يشكل مقدمة تبدو ناجحة لإدارة مفاوضات في وقت لاحق حول مسألة الجزر.

الخطوة الإيجابية الأخرى تمثلت في زيارة الرئيس رفسنجاني (رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام) إلى الرياض، حيث تمحورت المباحثات حول أمن الخليج وضرورة حمايته محلياً في إشارة إلى الوجود الأميركي غير المبرر في المنطقة. كما تمحورت المباحثات حول قضايا اقتصادية مختلفة وفي مقدمها

النفط، ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

د - رغم ان البياتين الصلادين بشكل منفصل عن كل من مجلس وزراء خارجية الدول العربية (في دورته العادية في آذار/مارس ٩٨) ومجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية (الـ ٢٥ في الدوحة) لم يحملوا جديدا في مواقفهما مقارنة مع بيانات أخرى صدرت عنهما في دورات سابقة، إلا انهما يشكلان في الوقت نفسه إشارة واضحة إلى توفر الأرضية لتطوير الموقف العربي في العملية السلمية ومن سياسة ننتباهو وحكومته، وتوفير الأجواء لتشجيع التحركات الروسية والأوروبية في المنطقة بموازاة الدور الأميركي، لو من موقع التنافس معه، وباتجاه إفساح المجال لرفعية دولية تتجاوز الأفراد الأميركيين بالعملية.

كما يوفر البيان العربي أساساً صالحاً لتطوير الموقف نحو المطالبة بإعادة صياغة أسس وأليات للعملية السلمية، وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية. كذلك يدلل بيان وزراء خارجية الدول الإسلامية على تضامن إسلامي مع الموقف العربي، وعودة إسلامية إلى مقاطعة دولة إسرائيل بعد ان خطت بعض هذه الدول خطوات إلى الأمام في علاقاتها مع تل أبيب بتأثير الاتفاقات العربية المعقودة معها (لوسلو - وادي عربة) وما أرخته المفاوضات من إحساس مزيف بالسلام في المنطقة. كما توفر هذه المواقف أساساً لتعطيل سياسة الهيمنة الإسرائيلية - الأميركية إقليمياً أو إضعافها.

هـ - ويمكن تلخيص نتائج مثل هذه المواقف، على المستويين العربي والإسلامي، وبوضوح أكثر في الأزمة العراقية - الأميركية الأخيرة^(١). فقد ظهرت الولايات المتحدة معزولة عربياً وإقليمياً. وبدأ واضحاً تطابق المصالح الأمنية والسياسية الأميركية - الإسرائيلية، في مواجهة الموقفين العربي والإقليمي، كما تبنت واضحة مرة أخرى سياسة الكليل بمكيالين، وتوسعت دائرة الاقتتاع بضرورة

(١) بدءاً من أزمة محاولة تفكيك الأماكن المقدسة شهر ٩/٩٧، التي تلاها طرد فريق الخبراء في شهر ١٠/٩٧، ومن ثم أزمة إعادة تشكيل فريق التفكيك وإخراج الأميركيين منها التي بدأت في ١٢/٩٨.

وضع حد لاستفراد الولايات المتحدة بالعملية السلمية في المنطقة وضرورة إشراك دول كبرى في إدارة هذه العملية.

وفيما يخص الأزمة بجانبها المتعلق بممثل لجان التفتيش فقد كرّس الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في ٩٨/٢/٢٣ (اتفاق عزيز - أنان) بالأمم المتحدة ، مرة أخرى ، قناة دولية وحيدة للتعملي مع قضية التفتيش عن الملاح في العراق ، وأعاد الأمور إلى نصابها الدولي تحت إشراف الشرعية الدولية، وبمبدأ عن استفراد الولايات المتحدة، كما أنه أسقط مبدأ الأحادية القطبية في الإشراف على القضايا الإقليمية، وأضح في المجال لأقطاب أخرى تبحث لنفسها عن دور ينسجم مع قوتها وحجمها ونفوذها في العلاقات الدولية، علماً أن الشرق الأوسط هو المكان الرحب لإنجاح مثل هذا الاختبار. وأخيراً، نجح اتفاق عزيز - أنان في منع العدوان على العراق، وجنب المنطقة ردات فعل قد تكون في بعض جوانبها عنيفة.

لقد تأكدت صحة هذه الاستنتاجات في التجاذب الذي تعرض له اتفاق عزيز - أنان من تفسيرات في مجلس الأمن، حين حاولت الولايات المتحدة مرة أخرى الاستمرار في التفرد وإعطاء تفسيراتها الخاصة لبلود الاتفاق. غير أنها جوبهت بمعارضة دولية وإقليمية وعربية، أثبت في السياق ذاته لموقف هذه الأطراف من سياسة الولايات المتحدة القائمة على التفرد والهيمنة والكيل بمكيالين.

٢. من كل ما تقدم يتضح أن شروط الوضع العربي في إطاره الإقليمي يسير نحو التحسن التكرجي تلبية لمصالح أطرافه المختلفة من مجمل التطورات في المنطقة. ورغم تباین منطلقات بعض الأطراف إلا أنها تتقاطع وتلتقي في الحنيد من محاورها المختلفة، إن من زلوية حرصها على رفض الشروط الإسرائيلية للتسوية وتمسكها بكامل حقوقها الوطنية والسيدية، أو من زلوية حرصها على دورها الإقليمي، ومنع أية ترتيبات تنعكس سلباً على هذا الدور، لصالح تصيب إسرائيل محوراً مركزياً للنظام الإقليمي الذي تعمل الولايات المتحدة على إعادة صياغته.

ومن الواضح أن النزوع نحو استعادة ملامح النظام العربي في إطار جامعة

الدول العربية، بدأ يتغلب على النزوع نحو الاتخراط في النظام الإقليمي الجديد، خاصة أن دولاً عربية رئيسية لم يعد لديها شك في مدى الضرر الذي سيلحقه بها مثل هذا النظام.

في هذا السياق تتواصل المشاورات المصرية - السورية على مستوى القمة، والمشاورات الثلاثية المصرية - السعودية - السورية، وآخرها لقاء على مستوى وزراء الخارجية، في ظل تزايد الحديث عن ضرورة عقد لقاء عربي على مستوى القمة تتراوح الدعوة له ما بين قمة عربية شاملة (مع العراق) أو موسعة (بإسطنبول)، مروراً بقمة سباعية (دول الطوق + المغرب + السعودية)... وصولاً إلى قمة ثلاثية مصرية - سعودية - سورية.

ولاً كانت النتيجة، فلن مجرد الدعوة إلى لقاءات عربية بصرف النظر عن صيغتها ونطاق المشاركين بها، إنما تشكل دلالة على الحاجة العربية إلى تطوير المواقف الراهنة، وإيجاد إطار - أو أطر - تكفل مستوى أرقى من التضامن بين الأطراف العربية المختلفة، وهو ما يفتح الأفق لمواقف أكثر تماسكاً، كما يشكل منطلقاً لرحب تتحرك في أجوائه الحركة الشعبية العربية.

٣- لقد جددت الحركة الشعبية في المنطقة العربية حيويتها وتوقها إلى الانطلاق وتجاوز الهواجز والمعوقات التي تحول إضماراً زخمها ولجمها وتعطيل دورها في رسم مصيرها الوطني، على المستويين المحلي والإقليمي. ولعل الأزمة العراقية - الأميركية شكلت المناسبة الأكثر ملائمة لتعبير فيها هذه الحركة عن توقها للانطلاق. فقد امتدت الاحتجاجات الشعبية بأشكالها المختلفة، من المناطق المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، إلى معظم عواصم العالم العربي، تندد بالسياسة الأميركية وبالاحتلال الإسرائيلي، داعية إلى التحرر من هيمنة الولايات المتحدة ومحاولاتها فرض سيطرتها على المنطقة.

وإذا ما كانت طلوعين التحركات الشعبية الأخيرة قد تمحورت حول دعم العراق وشعبه في مواجهة العدوان الأميركي، إلا أن ما شهدته هذه التحركات لشعبية من

صدام مع قوى الأمن في منطقتها (الضفة - الأردن - وعدد آخر من العواصم العربية) يظهر أن الموضوع العراقي كان محفزاً للتحرك، دون أن يغيث لهم المحلّي لكل تحرك على حدة. ففي المناطق الفلسطينية المحتلة وفي الجولان، كان الهتاف تضامناً مع العراق، ولكن للصدام كان مع جنود الاحتلال ومع للشرطة التي حاولت منع المتظاهرين من التعبير عن رأيهم.

وفي الأردن، أخذت الأمور منحى أكثر تصالمية عبّرت عنه بشكل ملموس أحداث مدينة معان (٩٨/٢/٢٣)، حيث وقع قتلى وجرحى ودخلت قوات النظام المدينة فاعتقلت المعتات. ولم يكن غائباً عن بال أحد أن تحركات الشارع الأردني كانت تغذيها عوامل الاحتقان الداخلي ضد سياسة الحكومة القلقة على نظامهم الاستراتيجي مع إسرائيل، بكل ما تستتبعه هذه السياسة من انعكاسات داخلية، اقتصادية واجتماعية، أعادت صياغة خارطة العلاقات الاجتماعية على حساب أومع الفئات الشعبية فقراً. كما لم يكن غائباً عن بال أحد أن هذه التحركات لم تكن مفصولة عما سبقها، وإنها مقدمات لما تلاها. وتأتي في إطار تصادم بين مشروعين متناقضين: مشروع السلطة القائم على الالتزام بمعااهدة ولدي عربية والتفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل في إطار النظام الإقليمي المزمع بنائه، ومشروع المعارضة الوطنية والشعبية القائم على الالتزام بالمصالح الوطنية والقومية للأردن والمنطقة في إطار أية تسوية يتم التوصل إليها مع إسرائيل.

وقد نجحت الحركة الشعبية الأردنية في الفترة الأخيرة في تحقيق بعضاً من المكاسب الهامة نسبياً، أصطتها المزيد من الزخم في مواجهة سياسة النظام وإجراءاته. ففي تحركاتها ضد زيارة الفئتين (محمد رائف وحلدة فراغة) إلى إسرائيل، جندت الحركة الشعبية الأردنية تأكيداً الضعف الشديد لتمثيل البرلمان في الأردن لمصالح الشارع بفكره الاجتماعية المختلفة. كما نجحت الحركة الشعبية في كسر قرار الحكومة الخاص بالمطبوعات، والذي كان من أهدافه تضيق على الحريّة للديمقراطية، والعودة ببابلا إلى زمن الأحكام العرفية، لكن هذه المرة في ظل قوانين تبدو في ظاهرها شرعية وبمستوى. كما تمكنت الحركة الشعبية من كسر قرار الحكومة بمصادرة صناديق الاحتياط التابعة للقطاعات

المهنية، والهدف إلى تطوير هذه التقنيات وشل يدها عن ممارسة دورها سياسياً واجتماعياً، والعمل على احتوائها بذريعة حصر نشاطها في الجانب التقني.

ورغم مصلحته الحركة الشعبية في المنطقة العربية من معوقات في طريق نهوضها وتزخيم فعلها، فإن العديد من المؤشرات والدلائل البارزة يؤكد أنها تتمتع بمعظم العوامل التي تؤهلها للعب دور أكثر تأثيراً في مجرى الحياة السياسية في المنطقة، وفي التأثير على قرارات حكومتها، ولجم سياسة التطبيع مع الجانب الإسرائيلي رضوخاً للضغط الأميركي. إن من أبرز معوقات نهوض الحركة الشعبية ضعف قواها السياسية المنظمة، وضعف التنسيق بين أطرافها وانضوائها في إطار جهوية وفق شعارات سياسية ومهام لا خلاف حولها كمجاهدة التطبيع والتمسك بالحقوق الوطنية والقومية، في مقدمها حق شعوب المنطقة في تحرير أرضها المحتلة وممارسة السيادة عليها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. في هذا الجانب تلعب الحركة الشعبية الفلسطينية دوراً مميزاً في استنهاض مجمل الحركة للشعبية العربية، ولعل دروس الانتفاضة، وهبة أيلول / سبتمبر (٩٦) وهبة الدفاع عن الأرض (أذار - نيسان / مارس / أبريل ١٩٩٧) وغيرها من التحركات الجماهيرية وأخرها ما جرى بعد جريمة حلز ترقوميا تشكل مثلاً ساطعاً على ذلك.

٤- شهدت الساحة الدولية عدداً من التطورات البارزة، بعضها على صلة مباشرة بمسائل الشرق الأوسط، كالموقف المتباينة في الأزمة العراقية - الأميركية، وبعضها الآخر لم يكن على صلة بها، إلا أن انعكاساتها مست المنطقة، التي تنعكس فيها بوضوح التطورات الدولية، تحديداً تلك التي على صلة بالتنافس بين الدول الكبرى على المصالح، وعلى إعادة صياغة العلاقات بين الأقطاب الرئيسية. وفي هذا الإطار نمجّل ما يلي:

أ - الأزمة العراقية - الأميركية حول تفتيش المواقع السيدانية (القصور الجمهورية) كانت واحدة من القضايا التي تكتفت فيها المنافسة الدولية على المصالح في المنطقة، ولعبت دوراً في إبراز حدة هذه المنافسة بين الأقطاب الرئيسية.

في هذا السياق يُفهم الاعتراض الروسي والأوروبي (الفرنسي تحديداً) على السياسة الأميركية نحو العراق، حيث تجلّو للخلاف مسألة المصالح المباشرة المرتبطة بالأزمة العراقية نحو الصراع على ترسيخ أليات للعلاقات الدولية. فالولايات المتحدة تصرّفت وكأنها الطرف المقرر، منفرداً، لمصير منطقة الشرق الأوسط، والمُخول بتفسير قرارات الشرعية الدولية ووضع آليات لتطبيقها، دون العودة إلى المنظمة الدولية، وفي هذا التصرف تجاهل لدور الآخرين.

وبنظرة أشمل إلى طبيعة العلاقات والمنافسة بين الدول الكبرى نلاحظ أن الخلاف يدور في أكثر من مصلحة، فهناك توسيع الحلف الأطلسي شرقاً بزعامة الولايات المتحدة، بما يمكنه ذلك من محاصرة لروسيا الاتحادية، وهناك التنافس على حل الصراعات الإقليمية في البلقان، وهي كلها قضايا مترابطة فيما بينها لتعكس ميزاناً للقوى غير مستقر لم يوفر للولايات المتحدة الشروط الآيلة لاعتراض الآخرين بزعامتها المتفردة على نظم عالمي يقوده القطب الواحد.

وإذا كانت اتفاقية عزيز - أنان لحل الأزمة العراقية - الأميركية قد تضمنت الكثير من الشروط الأميركية، إلا أن نجاح المجتمع الدولي في إرغام للولايات المتحدة على العودة للتعاظمي مع قضية العراق عبر بوابة مجلس الأمن، ومنعها من التفرّد في تفسير القرارات ووضع أليات لتطبيقها، هو في حد ذاته إعلان عن فشل واشتطان تكريس نفسها شرطي العالم وزعيمته، وتكريس صيغة زعامة للقطب الواحد له.

ب - وما يضعف موقف الولايات المتحدة المتشدد مع العراق ليس فقط كونها تنزع إلى تجاهل الآخرين وتجاوز مصالحهم، بل أيضاً بفعل ما دخل على سياستها المعلنة باسم «الاحتواء المزدوج» إزاء العراق وإيران من تطور. إذ من الملاحظ أن الولايات المتحدة تتشدد مع البلد الذي أجمعت دوائر المراقبين على تراجع واضح في قدراته العسكرية. بالمقابل تمارس سياسة ليونة وافتتاح مع إيران، البلد المعترف دولياً بقوته العسكرية، وترشحه للولايات المتحدة ليمتلك السلاح النووي خلال السنوات القليلة القادمة. وواضح لحفاه للولايات المتحدة وخصومها أن هذا الانفتاح الجزئي والبطيء على إيران، أسقط المبادئ الأميركية المعروفة، مسعياً وراء مصالح نقطية

أميركية في منطقة بحر قزوين، بل وفي داخل إيران نفسها، من موقع التناقص مع مصالح دول أوروبية وآسيوية.

ج - ويسجل للولايات المتحدة تحقيقها لخطتها استراتيجيا في مجال الطاقة الدولية عندما حصلت واشنطن على موافقة مبدئية من خمس دول في آسيا الوسطى (تركمنستان وجورجيا وأذربيجان وتركيا وكازخستان) على تشكيل كونسورتيوم نفطي بقيادة شركات أميركية لمد خطوط لأنابيب النفط والغاز من مناطق إنتاجها في بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. وفي هذه الخطوة دلالات جديدة على حدة التناقص الأميركي مع روسيا وأوروبا على استثمار مناطق الطاقة في العالم.

د - وتعتبر الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا صيف العام ٩٧ مسرعا آخر ترصد عليه مولزين القوى الدولية. وشكل الحل الذي قدم لهذه الأزمة تعبيرا عن محاولة الولايات المتحدة، مرة أخرى لرسم ملامح علاقات دولية تأخذ بالاعتبار الموقع الاقتصادي الأميركي، وتحاول أن تكرر واشنطن زعيمة منفردة للعالم، حيث استطاعت عبر نفوذها في صندوق النقد الدولي أن تفرض رؤيتها للأزمة وللحل معا، وأرغمت اليابان على المشاركة في خطة الصندوق الدولي لدعم إقتصادات جنوب شرق آسيا بمبلغ ٤٣ مليار دولار.

تأتي هذه الخطوة في محاولة من الولايات المتحدة لكبح نزوع اليابان نحو الاستقلال الأوسع عن سياسة الولايات المتحدة وللتخلص من ضغوطها الاقتصادية وتدخلاتها المستمرة في هذا المجال. ومقابل التجربة اليابانية للتراجعية أمام الضغط الأميركي برزت التجربة الصينية التي عبرت في الأزمة عن تماسك اقتصادي لاقت.

لقد حافظت الصين على تماسكها الاقتصادي إبان الأزمة الأخيرة، وعلى موقعها المؤثر إقليمياً، مما يؤكد أن قدرة الولايات المتحدة على لعب دور المقرر المنفرد في منطقة جنوب شرق آسيا لا زالت موضع نقاش، وإن احتمالات قيام نظام القطب الواحد لا زالت بعيدة نسبياً.

هـ - ولا يمكن عزل قمة لندن الآسيوية - الأوروبية (١٩٩٨/٤/٣) عن الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، كما لا يمكن عزلها عن المنافسة الدولية في الإمساك بالاقتصاد العالمي، وفي بحث كل تكتل اقتصادي عن سياسة حماية خاصة به في ظل نظام العولمة الاقتصادية الذي يوفر للولايات المتحدة الفرص الأفضل للإمساك بالأسواق والاستثمار بأرباحها.

وإذا كان زعماء آسيا قد ذهبوا إلى قمة لندن وهم يدركون أن أوروبا لن تقدم لهم أي دعم مالي خارج الإطار الحالي للمساعدات التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان، إلا أن تلاقي الطرفين، الأوروبي والآسيوي في خطة تساندية تقوم على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في البلدان الآسيوية، يشكل رغبة مشتركة في الحد من الريادة السياسية التي استثمرت بها الولايات المتحدة في معالجة الأزمة الآسيوية. ويمكن لهذه الرغبة أن تفتح على دعم أوروبا للبلدان في مواجهة الضغوط الأميركية المتزايدة ومن تأثيرات تقلبات واشنطن للسياسة الاقتصادية اليابانية. كما كان، في الميلاق نفسه، لوجود الصين في القمة تأثير بالغ الأهمية، نظراً لما يمكن أن تشكله من فرص استثمارية للأسواق الأوروبية.

تحت شعار «إذا غابت آسيا اليوم فإن أوروبا ستعاني غدا» من المفترض أن تنعكس قمة لندن في الفترة القادمة مزيداً من التطوير في العلاقات الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية. في مواجهة اتجاهات الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة.

مما تقدم يتضح أن نزوع الولايات المتحدة لفرض هيمنتها من موقع أحادية القطبية في لزعة الكونية يصطدم بمعارضة أخذة بالاتساع من الأقطاب الرئيسيين للفاعلين دولياً. إذ هذه الحالة التنافسية القائمة تنعكس إيجاباً على منطقتنا لجهة الأفاق التي تفتحها على احتمالات بداية تراخي للقبضة الأميركية.

هـ - من الطبيعي أن يشكل النزاع العربي - الإسرائيلي هو الآخر ميداناً لرصد تطور العلاقات الدولية. وقد شهد هذا النزاع تطورين، تمثلاً بزيارة وزير الخارجية البريطاني إلى المنطقة، وبالمداخلات الدولية ربطاً بالمشروع الإسرائيلي

للاستحباب من جنوب لبنان. والتطوران يوضحان أن الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الرئيسي للتسوية في المنطقة، بدأت تتعرض لمحاولات أوروبية تسعى لعب دور أكثر تأثيراً.

أ - تصريحات كوك عند زيارته في (١٧/٣/٩٨) لجبل أبو غنيم الواضحة ضد الاستيطان، وتأكيد أنه القدس الشرقية هي جزء من الأرض المحتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية.. هذه التصريحات جاءت متعارضة مع الموقف البريطاني من الأزمة العراقية - الأميركية، الذي تحرك تحت ظلال الموقف الأميركي.

لقد حرصت بريطانيا، بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أن ترسم هامشاً معيناً واضحاً بينها وبين السياسة الأميركية. وهو أكثر اقتراباً من الهلش الذي يفصل بين موقف الاتحاد الأوروبي وبين موقف واشنطن. فالولايات المتحدة، كما هو واضح، أخذت في تكيف موقفها بالمنحى العام مع سياسة حكومة نتنياهو، بينما استلكت مواقف كوك إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. من هنا كانت زيارته إلى جبل أبو غنيم من موقع الاعتراض على الاستيطان، ومن موقف الاعتراف بالقدس الشرقية أرضاً فلسطينية محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية.

ورغم أن كوك لم يطرح مبادرة أوروبية للحل في المنطقة، إلا أن التحرك الأوروبي - ممثلاً بكوك - يشير إلى أن أوروبا أخذت بالاهتمام أكثر فلكثر بالقضية الفلسطينية، من موقع التمييز الواضح عن الموقف الأميركي. ومن المتوقع أن يتطور هذا الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية، وإن يجر عن نفسه بمواقف وتصريحات وربما مبادرات لاحقاً. لكن هذا يبقى رهناً بعدد من العوامل، من بينها، وأكثرها أهمية، تصليب الموقف الفلسطيني لابرز فشل المبادرة الأميركية في توفير الحل المتوازن، وهو ما يوفر هامشاً لومع لمدخلات أوروبا وسواها من الدول الكبرى.

ب - بدوره لا يقل للموقف الفرنسي من المناورة الإسرائيلية في جنوب لبنان أهمية عن مواقف كوك في جولته الأخيرة. ويكتسي الموقف الفرنسي أهمية له يجيء في سياق خلق تولزن دولي في الموقف من منورة حكومة نتنياهو بإعلانها عن

عزمها الانسحاب من جنوب لبنان، بشروط أمنية محددة، مخالفة في مضمونها لأليات تطبيق القرار ٤٢٥ كما نص عليه مجلس الأمن في قراره الرقم ٤٢٦. وليس خافياً أن أهداف منلورة حكومة نتتياهو هو الفصل بين المسارين السوري وللبناني، كما ليس خافياً أن منلورة حكومة نتتياهو تلقى تلييداً غير خفي من واشنطن، التي دعيت اللبنايين إلى «التعامل إيجاباً» مع الاقتراح الإسرائيلي. وفي موقف واشنطن ما يجدد التأكيد أنها أخذت في تكيف موقفها بالمنحى العام مع موقف حكومة ائتلاف اليمين الإسرائيلي، ليس فقط على المسار الفلسطيني، بل وكذلك على المسار السوري. فدعم الولايات المتحدة لمحاولة نتتياهو للفك بين المسارين اللبناي والسوري، يصب في نهلية الأمر، في إفساح الطريق أمام إسرائيل للاستفراد بلبنان واضعاف سوريا.

من هذه الزاوية يأتي الموقف الفرنسي بميله رفض الفصل بين المسارين السوري واللبناني لخلق توازناً في المداخلات الدولية. كما يأتي تماسك الموقفين اللبناي والسوري ليشكل أرضية يقف عليها الموقف الفرنسي، في إطار مراكمة للتدخل الأوروبي في شؤون الشرق الأوسط من موقع المزاكمة المستمرة للدور الأمريكي.

إن مثل هذا التدخل لا يؤشر في الوقت الراهن إلى قرب ولادة مبادرة أوروبية خاصة بالمنطقة، لكنه يبرز الحرص الأوروبي على أن يكون الحل المرتقب حلاً متوازناً مقبولاً من كل الأطراف، ولعل نموذج الحل الذي تم للتوصل إليه مؤخراً في أيرلندا بطموح وهدف تسجيل نهلية لمأساة دامت أكثر من ثلاثين سنة، لعل في هذا النموذج ما يشجع المضي بالجهود للمبذولة أوروبياً، للإسهام في بلورة حل متوازن للصراع العربي - الإسرائيلي ولل قضية الفلسطينية.

إن الحل الوسط الذي تم للتوصل إلى اتفاق حوله في أيرلندا (٩٨/٤/١١)، بصرف النظر عن الصعوبات التي يواجهها راعها والتي سوف تزداد بقدر ما تتقدم تطبيقات هذا الحل، يؤكد حقيقة أن ما من حل قابل للحياة إلا إذا قام على قبول كافة الأطراف له، بعيداً عن الإذعان والإرغام وفرض الشروط المسبقة، والحلول المنحازة. فضلاً عن ذلك، فما من حل يمتلك القدرة على الحياة إذا ما

تمت صياغته من خلف أصحاب القضية الحقيقيين. من هنا، على سبيل المثال، أهمية طرح الحل الأيرلندي على الاستفتاء الشعبي، وأهمية تشكيل برلمانات بمستويات مختلفة، وفق نظام التمثيل النسبي، للإشراف على تطبيق الاتفاق، بما يتيح لكافة القوى، المؤيدة للحل والمعارضة له، من ممارسة دورها ميدانياً بكل حرية وديمقراطية.

(10)

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

١- تتكاثف الوقائع والمؤشرات على بلوغ عملية أوسلو نقطة الاستعصاء التي نقوض المراكز التي قامت عليها، فتوقفت بعد بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧) على عتبة الاستحقاقات الجادة المتوجبة على إسرائيل في المرحلة الانتقالية^(١): إعادة انتشار على ٣ مراحل (نبضات) في الضفة الغربية باستثناء المناطق المشمولة بمفاوضات الوضع الدائم (القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود)، العمر الأمن بين الضفة والقطاع، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، المرفأ، المطار، تفكيك الإدارة المدنية في الضفة الغربية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، السيطرة على المياه..

(١) بعد إجلاء إعادة الانتشار من مدن الضفة الغربية (استثناء الخليل)، ثم إتخفت المجلس الفلسطيني (٩٦/١/٢٠) لفقدان المجلس لوعده التحليلي (٩٦/٤) خطوات متوالية بموجب إتفاق أوسلو ٢ (٩٥/٩/٢٨)، تم تأجيل إعادة الانتشار في الخليل الذي كان من المفترض أن يطبق في آذار/مارس ٩٦، مما إقتضى مفاوضات جديدة بعد مجيء حكومة نتنياهو (إثر إتخفت في أيار/مايو ٩٦) أغضت إلى الوقوع على بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧) الذي لقي ٢٠٪ من مسلماتها توعية (قلب المدينة) بيد المستوطنين.

أما عملية إعادة الانتشار في الضفة الغربية باستثناء المناطق التي يندرج بعضها في نطاق مفاوضات الوضع الدائم، فقد نص إتفاق أوسلو ٢ على إتمامها على ٣ مراحل وفي غضون ١٨ شهراً من تاريخ توقيعه المجلس الفلسطيني (٩٧/٣/٩)، أي في: ٩٦/٩/٩، ٩٧/٢/٩، ٩٧/٩/٩.

وحتى بروتوكول الخليل ليترك تحديد مسلة إعادة الانتشار في كل مرحلة (نبضة) لاسرليل وحدها بعد أن كان شفاً تفاوضاً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بموجب إتفاق أوسلو ٢، وغير روزنامة إعادة الانتشار، فحلل النهضة الأولى إلى ٩٧/٣/٩ والنبضة الثالثة حتى منتصف عام ٩٨. إثر ذلك، أعلنت إسرائيل عن النبضة الأولى في ٩٧/٢/٩، فقلت هزيلة (٢ باللمة من منطقة جـ و٧ باللمة من منطقة ب)، مما أضطر السلطة إلى رفضها.

وفي هذا الإطار، فإن المبادرة الأميركية بعد إستيعاب تعديلات عليها لصالح إسرائيل لمست أكثر من وسيلة، وبأقل كلفة ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختتم المرحلة الانتقالية كمرحلة مستقلة ولقائمة بذاتها نصّت عليها بوضوح اتفاقات أوسلو. . إن هذه المبادرة هي مخرج عملي مؤقت، بأقل كلفة ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختتم المرحلة الانتقالية والدخول في مفاوضات الحل الدائم ضمن شروط وتحديدات اتفاقيات أوسلو، دون أن يكون ثمة الفخ مرئي لإكمال هذا الحل. وهذا ما يقود إلى إشغال المساحة التي تفصلها عن انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية (١٩٩٩/٥/٤) بالتفاوض حول المبادرة الأميركية وآليات تطبيقها، وبما يوحى باستمرار عملية أوسلو وتقدمها. وهذا يترتب عليه، إدانة ما أنجز من الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي لفترة زمنية غير محددة، أي بما يتجاوز استحقاق ١٩٩٩/٥/٤ آنف الذكر.

من هنا سلبية المبادرة الأميركية وخطورة بعدها للتواطؤ مع إسرائيل، لقد تحولت هذه المبادرة بعد تبنيها الرسمي من قبل السلطة الفلسطينية، إلى مظلة لتجاذبات أميركية - إسرائيلية على خلفية تبين، أنه ومحدود، بين رؤية القوة العظمى للمنحى لراهن للتسوية وأولويات التركيز في ضوء مصالحها الإجمالية، وبين نزوع هذه القوة الإقليمية إلى مكاسب إقليمية يمكن أن تخل، راجعاً إلى الأغل، بالتوازن الإجمالي للسياسة الأميركية بلاء للتسوية، ولتعزيزات الإقليمية قيد الإنجاز. إن الضجة التي تثيرها هذه التجاذبات، الناجمة عن تبين حقيقي وإن يكن غير جوهري في الرؤية السياسية، لا يجب أن يحجب عنا حقيقة رسوّها بعد حين، على توافق أميركي - إسرائيلي تشكل قاعدته للمبادرة الأميركية بمضمونها الرئيسي، والتي تضمنها عملياً مع دنو استحقاق ١٩٩٩/٥/٤، تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية بحسب أوسلو، لم يستمر الأمر الواقع الاحتلالي - الانتقالي لأمد غير محدود تحت مظلة الحكم الذاتي.

انطلاقاً من هذا يطرح نفسه بلحاح السؤال التالي: في ضوء اقتراب الموعد المحدد وفقاً للاتفاقات الموقعة، لنهاية المرحلة الانتقالية قبل إنجاز معظم وأهم قضايا هذه المرحلة، وهذا ما بات بحكم المؤكد حتى في حال تطبيق المبادرة الأميركية.. ما

هي الاحتمالات والخيارات التي سنقف أمامها؟

⊗ الاحتمال الأول: هو القبول، الضمني أو الصريح، بتمديد هذا الموعد. إن مؤشرات هذا الاحتمال ومقدماته قلقة في المبادرة الأميركية التي تتجاهل النبضة الثالثة من إعادة الانتشار وتحيلها - عملياً - للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي^(١) مع مفاوضات الوضع الدائم، ما يعني عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. والأمر نفسه سينطبق على قضايا المرحلة الانتقالية الأخرى التي ما زالت معلقة، فالمبادرة الأميركية تلحظ استئناف مفاوضات الوضع الدائم في الأسبوع الأخير (الثاني عشر) من روزنامة تطبيق المبادرة.

إن إحالة قضايا المرحلة الانتقالية إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم يجعل - بحكم التقارب أو التداخل للقاء موضوعياً - الأولى جزءاً من الثانية مع احتمال أن تحل مكانها أو أن تتقدم عليها: فتحل قضية النازحين أو جوانب حيوية منها مكان قضية اللاجئين، وتسبق المفاوضات حول النبضة الثالثة تلك المتعلقة بالانسحاب من الضفة الغربية على مواصلة المفاوضات حول الممر الآمن بين الضفة وغزة، أو يجري تبادل لكل هذا أو لجزء منه بالمحاور الاستراتيجية للبنية التحتية الإسرائيلية (عابر السامرة، عابر يهودا، للطريق رقم ٦٠...)..

إن مصير المستوطنات والقدس واللاجئين والوضع القانوني - السياسي للكيان الفلسطيني ومساحته وحدوده وعلاقته الخارجية.. بدأ التحضير للبت بها منذ اليوم الأول

(١) إن مصطلح التوازي في هذا السياق يعني إحالة متعددة الأوجه: فالقضايا المعلقة من المرحلة الانتقالية تحال إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم فتكون الميزة المحققة لاسرائيلياً هي إدخالها في سرداب بلا نهاية باعتبار هذه المفاوضات غير مسقوفة زمنياً، فتصبح هذه القضايا جزءاً منها.

وفي هذا السياق تصبح النبضة الثالثة جزءاً من موضوع أوسع يطول حدود المستوطنات والقدس و«الكيان الفلسطيني»، فتندرج النبضة الثالثة في هذا الإطار.. ويصبح الممر الآمن جزءاً من الترتيبات الجغرافية و«المبادي» المندرجة في إطار الوضع الدائم.. وتصبح السيطرة على المياه جزءاً من القضايا «المبادي» والأمن المائي.. وهكذا.

للمرحلة الانتقالية، ولم تنتظر الحكومة الإسرائيلية (تحالف الوسط واليسار الصهيوني سابقاً، والتحالف اليميني - الديني حالياً) قضاء خمس سنوات لولوج أزمائها. وبقدر ما تقترب من استحقاق ٩٩/٥/٤ تحشد إسرائيل ما تستطيع من إمكانيات لفرض تصورها حول مصير هذه القضية التي تشكل جوهر المسألة الوطنية: من خلال الوقائع الميدانية بالأسفل.. وكذلك من خلال إقصاء هذه القضية ما لمكن عن جدول أعمال المفوضات.. لذلك فهي تسعى أن تبيل على قضايا الوضع الدائم القضية المتبقية من المرحلة الانتقالية، فتتحول الأخيرة إلى سقف للمطالب الفلسطينية.

إسرائيل تمي أن مجرد بدء مفوضات الوضع الدائم سيفضي على تتركها لاستحقاقات المرحلة الانتقالية. أكثر من هذا، هي تدرك أن الاهتمام سيتمحور حول بدء هذه المفوضات وليس القضايا التي تتناولها، وكانت من صلب جدول أعمالها أو مرحلة إليها من الفترة الانتقالية، فالمهم هو الانتقال إلى مفوضات الوضع الدائم وليس ما يدور بين جدرانها.

إن أي قبول، ضمني أو صريح، بتمديد موعد ٩٩/٥/٤ - الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية بحسب اتفاقات أوسلو يمكن أن يشكل خسارة وطنية كبيرة إذ ينطوي على تسليم باستمرار الاحتلال إلى أمد غير محدد وتحويل الحل الانتقالي، القائم على الحكم الذاتي الخاضع لهيمنة الاحتلال، إلى حل نهائي سواء كان ذلك مرسماً أو بالأمر الواقع.

٥ الاحتمال الثاني: في ضوء استبعاد إمكانية التوصل إلى اتفاق مقبول وطنياً مع حكومة نتنياهو حول الوضع الدائم، فإن البديل لهذا الخيار الخامس وطنياً الذي أتينا عليه، البديل هو الإعلان عن بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كإراض فلسطينية (للضفة)، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ٦٧).

هنا، لابد من جلاء نقطة الفلقة الأهمية تكون في المعادة موضع التباس أو غموض (متعمد لدى بعض أوساط السلطة، وغير مقصود لدى قطاعات واسعة من

الرأي العام الفلسطيني): ما نحن بصدده ليس إعلاناً للاستقلال، فالدولة الفلسطينية المستقلة سبق أن أعلنت في ١٥/١١/٨٨ على يد المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في دورته الثامنة عشرة. وحازت هذه الدولة على اعتراف أكثر من مئة دولة في العالم. ومن باب أولى أن نؤكد أيضاً أن ما نحن بصدده ليس إعلاناً عن دولة مستقلة بدون تعيين لحدودها، أو دولة مستقلة في «المناطق المحررة»^(١). فهذا الإعلان يقع خلف خطوة إعلان الاستقلال في دورة الجزائر، فضلاً عما ينطوي عليه من مخاطر متلغها بعد قليل.

وأخيراً، فإن ما نحن بصدده ليس إعلاناً ببسط السيادة دون تحديد جغرافي أو بما يقتصر على «المناطق المحررة». ففي هذا تراجع عن المشروع الوطني للقم على انتزاع الاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. كما أنه ينطوي على التسليم بالأمر الواقع الإحتلالي - الاستيطاني على غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل يصح في المجال أمام إسرائيل كي تطعن، من جهتها وبخطوة من طرف واحد، على ضم هذه الأراضي. فإعلان ببسط السيادة على جزء من الأراضي يترك ما تبقى منها عرضة لإطلاق العنان أمام الأطماع الإسرائيلية وشهوتها التوسعية كي تحر عن نفسها بدون قيود. وهو يقدم مدخلاً لن تحجم عنه إسرائيل ولن تتردد في استثماره، لظك الاشتباك الصراع في موضوع ببسط السيادة بين قسم أعلنت عليه السيادة الفلسطينية وآخر متعان عليه من خلال الضم السيادة الإسرائيلية.

استحقاق ٩٩/٥/٤، موعد انتهاء المرحلة الانتقالية، يضعا عملياً أمام ثلاثة خيارات: الخيار الإسرائيلي وقولمه للضم. الخيار الأميركي وهو استمرار الأمر الواقع لأمد غير محدد. الخيار الوطني الفلسطيني وهو إعلان ببسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كالأرض الفلسطينية. وهذا الإعلان يعني عودة إلى حالة للصراع

(١) المقصود هنا هو ٦٢ بالمئة من مساحة غزة (أي باستثناء المستوطنات والحدود ومنطقة المنشآت العسكرية) +منطقة أريحا +المناطق (أ) في الضفة الغربية أي المدن، وأحياناً يضاف إليها المناطق (ب)، حيث تمارس السلطة الفلسطينية صلاحياتها المدنية. ويضاف إلى كل هذا للمنطقة التي ستكون إلى السلطة في حال نجاح المبادرة الأميركية وتطبيقها.

للفلسطيني - الإسرائيلي ومحوره طرف يحتل أرض شعب آخر ويحرمه منها ومن حقه في تقرير مصيره عليها، الأمر الذي يمهّد لإرساء مفوضات الوضع الدائم على أسس جديدة، حيث منقوض بين دولتين، إحداهما (أي إسرائيل) تسلب سيادة الأخرى (أي فلسطين) على أراضيها من خلال استمرار الاحتلال والاستيطان وإدارة الظاهر لقرارات الشرعية الدولية. إن رفع السيادة المعطلة على الأرض الفلسطينية هو موضوع الصراع وتالياً لمفوضات بين دولتين. هكذا نواجه الأمر الواقع الإسرائيلي بلزم واقع فلسطيني، بمقدوره أن يغير الصراع متجاوزاً قيود ثقافت لومبر ومتحرراً من إملاءاتها.

لكن التلويح الكلامي بهذا الخيار، خيار إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المعترف بها دولياً، ليس كافياً، ولا يمكن أن تعتبر وحده جدياً. فالواضح أن هذا الإعلان سوف يجلبه برفض إسرائيلي^(١). انطلاقاً من الادعاء بأن المرحلة الانتقالية تبقى مستمرة حتى يتم الاتفاق على الحل الدائم، وأنه في حال انهازت أو توقفت المفوضات النهائية فإنه نظراً لأن الحكومة الذاتية الفلسطينية قد قامت تحت إشراف السلطة العليا للحكم العسكري الإسرائيلي، فإن مصدر السلطات بعد انتهاء المرحلة الانتقالية يبقى إسرائيل. ومن منظور إسرائيلي أيضاً «فإن الانتقالات المعقودة تنص على تحريم متبادل لأي محاولة تغيير للوضع في الضفة وغزة، وهو تحريم يتخطى الفترة الزمنية الملحوظة للمرحلة الانتقالية ولا يقتصر عليها. وعليه لا يوجد سوى طريق واحد لمعالجة المسائل الصعبة للوضع الدائم، وهو المفوضات المباشرة التي تبقى على كلفة الخيارات مفتوحة، الأمر الذي يجعل من إعلان السيادة (أو الدولة ذات السيادة) من جانب واحد محاولة واضحة للإضرار بنتائج هذه المفاوضات». لذلك، فالمتوقع أنه يترتب على هذا الرفض الشديد لإعلان السيادة ردود فعل عدوانية حادة.

مواجهة ردود الفعل هذه وللتصدي لها يتطلب إعداداً لا يقتصر على الجوانب

(١) كلموذج من الحجج التي يستند إليها هذا الرفض الإسرائيلي راجع الملحق رقم ٦ (ص ١٠٩)، مقالة بوليف زينغ مسؤول قسم الشؤون القانونية في الخارجية الإسرائيلية، الذي وضع مشروع نص الاتفاق حول إعلان المبدأ (١٣/٩/٩٣).

السياسية - القانونية أو التقنية، على أهميتها البالغة وضرورة أن تولى أقصى الجهد الممكن. بل هو في الأساس إعداد سياسي جوهريه تعبئة قوى الشعب وتوحيد صفوفه للصمود بوجه الخطورت الحداثية الإسرائيلية المقلبة حتماً وصدها. إن وقف المفارقات الجارية وتفعيل الحوار الوطني بهدف استعادة الوحدة الوطنية هو أبرز متطلبات الاستعداد لهذا الاستحقاق الخطير للقلم خلال فترة وجيزة نسبياً.

إن اقتراب موعد انتهاء المرحلة الانتقالية بالاستحقاقات التي يطرحها هو عامل إضافي للإنتهاء من الانقسام السياسي (بقواه السياسية والاجتماعية) للفلسطيني حول موضوع تفككت أوسلو. رهان القوى على أوسلو كمر للاستقلال الوطني يقترب الآن من المحك النهائي الذي يُبرز عدم جدوى هذا الرهان. وبالتالي تنتسح القاعدة الموضوعية لإمكانية استعادة الإجماع الوطني على أساس تجاوز تفككت أوسلو.

تجاوز أوسلو ليس بالضرورة العودة إلى النظام القديم، أي إلى واقع الاحتلال حسب ادعاء البعض في محاولة فاشلة لإثبات عدم وجود خيار خارج نطاق المسار الذي اختطته هذه التفككت. تجاوز أوسلو يعني في الحالة المحددة التي نولجه: التقدم نحو الاستقلال الوطني. هذا هو الخيار الذي نطرح كخيار رئيسي. وهو خيار يفتح على إمكانية استعادة الإجماع الوطني على هذا الأساس، ويوفر شروط توحيد الحركة الشعبية عليه، بصرف النظر عن مواقف السلطة أو التشريعية المهيمنة فيها.

٢- الخلفية القانونية^(١) والتشريعية الدولية لإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كالأرض الفلسطينية يوفرها القرار الرقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/١١/٤٧ بعنوان: «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، حيث ورد في الفقرة (٣/أ) من القرار المذكور ما يلي: «تتشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخالص بمدينة القدس... على ألا يتلخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني

(١) راجع المحور بعنوان «في الأساس القانوني والسياسي لإعلان السيادة» في هذا الكتاب (ص ٢٠٣).

والثلث أذناه. كما ورد في الفقرة (أ/٤) من نفس القرار ما يلي: «تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية (أي من ٢٩/١١/٤٧ وحتى ١٠/٨/٤٨)، فترة إنتقالية».

والجدير بالذكر أن القرار ١٨١ تناول بالتفصيل محددات الدولة العربية (٤٤,٥٪ من مساحة فلسطين) والدولة اليهودية (٥٥,٥٪) ومدينة القدس (كيان منفصل Corpus Separatum خاضع لنظام دولي خاص)، فرسم الحدود وحدد الخطوات للتمهيدية للاستقلال، وإنتخاب «الجمعية التأسيسية» لكل من الدولتين وشروط المواطنة والإتحاد الاقتصادي للفلسطيني الخ...

وباستنادا إلى هذا القرار تم الإعلان عن دولة إسرائيل فسيطرت سيادتها على المساحة المحددة لها وتجاوزتها بعد حرب الـ ٤٨ (ولاحقاً في الـ ٤٩)، وكان هذا القرار إلى جانب القرار ١٩٤ هو الأساس في قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (القرار ٢٧٣ بتاريخ ١١/٥/٤٩ الصادر عن الجمعية العامة بعنوان «قبول إسرائيل» عضوا في الأمم المتحدة). غير إن الدولة الفلسطينية لم تعلن بالتوازي مع الدولة اليهودية، فتأخر هذا الإعلان حتى العام ٨٨ (دورة المجلس الوطني الـ ١٨)، وما زالت سيادة هذه الدولة على أراضيها حتى هذه اللحظة معطلة.

وإذا كان قرار الجمعية السومية الرقم ١٨١ يوفر شروطاً للتسريع الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني، فإن إتفاق أوسلو، بالمستوى الراهن الذي بلغته تطبيقه وأمام الاحتمالات المؤكدة في عدم التوصل إلى إتفاق حول حل دائم يسبق إنتهاء المرحلة الإنتقالية، إتفاق أوسلو لا يتعارض مع هذا استنادا إلى أنه حدد المرحلة الإنتقالية لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات^(١). وعندما تنتهي الفترة الإنتقالية، فإن المبادئ والقرارات والقواعد ذات الطبيعة الإنتقالية المتضمنة في الاتفاق تفقد قوتها

(١) حسب المادة ٣ بند ٤ من الاتفاقية الإنتقالية (أوسلو٢) فإن الصلاحيات المعطاة لرئيس السلطة والمجلس الفلسطيني (التدريجي) سينتهي مفعولها في ٤/٥/١٩٩٩، إذ ينص هذا البند على: «يُنخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للفترة الإنتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام بدءاً من تواريخ إتفاق..... في ٤ أيار / مايو ١٩٩٤».

الإنزامية، وبالتالي تبقى الخيارات بعد هذه الفترة مفتوحة. ومن المؤكد أن من مصلحة حكومة نتنياهو أن تستمر المرحلة الانتقالية وسبقها الحكم الذاتي، وهذا ما يقع على النقيض من المصلحة الفلسطينية التي تجد خيارها الوطني في إعلان بسمط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المعترف بها دولياً، مما يرفع الصراع إلى مستوى جديد ويفتح على إرساء مفوضات الوضع الدائم بين دولتين على أسس جديدة.

رد للفعل الإسرائيلي على إعلان بسمط السيادة سيكون قوياً، حيث تملك إسرائيل، من موملها، أكثر من خيار بوسعها اللجوء إليه. وبذلك، أولاً، أن نتصور ثلاثة خيارات بوسع إسرائيل أن تعتمد أي منها، أو بعضها، أو كلها مجتمعة:

❶ الخيار الأول: تعلن الحكومة الإسرائيلية بسمط سيادتها على أقسام واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني ضمها إلى دولة إسرائيل. والمعروف أنه سبق لحكومة نتنياهو أن نقلت مشروعين للضم على قاعدة خارطة المصالح الأمنية (مقدم من وزير الدفاع اسحق مردخاي) وخارطة المصالح الوطنية (مقدم من وزير البنى التحتية أرييل شارون).

والخارطة الأولى (مردخاي) تقطع ضمّاً ٥٥ بالمئة من مساحة الضفة: شريط غربي بعرض يتراوح من ٣ إلى ٦ كم + شريط شرقي يتراوح من ١٠ إلى ١٥ كم + محورين عرضيين يخترقان «يهودا والسامرة» + ضم ١٠٢ مستوطنة من أصل ١٤٢ والأراضي المحيطة + القدس الشرقية ومحيطها بطبيعة الحال. أما الخارطة الثانية (شارون) فبها تقطع ٧٠ بالمئة من مساحة الضفة: شريط شرقي بعرض ٢٠ كم + شريط غربي يتراوح من ٧ إلى ١٢ كم + ٣ محاور عرضية + دمج خارطة المستوطنات مع الخارطة الأمنية + القدس الشرقية ومحيطها.

وللضم سبلقتين في تاريخ الاحتلال منذ العام ٦٧، الأولى للقدس الشرقية عام ٦٧، والثانية للجولان عام ٨١، تمهيدية لضم الجولان^(١) ما يسمح بتصوير خطوة

(١) حيث قررت إسرائيل فرض قوانينها وسلطانها وإدارتها في مرتفعات الجولان، مما استتبع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١/١٢/١٧) الذي اعتبر القرار الإسرائيلي «مضلماً وبطلاناً»

ضم في النطاق المشار إليه (خطة شارون، أو خطة مردخاي، أو أي خطة أخرى تولف بينهما) امتداداً لخطوات الضم السابقة.

إن الضم، على افتراض إقدام الحكومة الإسرائيلية عليه، لا يعني أن نتيجته ستكون نهائية أو مفروغ منها أو مبنوس من احتمال أن تعيد إسرائيل النظر فيه أو تتراجع عنه. فقد مرت مياه كثيرة تحت جسر الصراع مع إسرائيل في السنوات الثلاثين الأخيرة وإن تمر هذه الخطوة بهوء إقليمي (حيث علجنا مظاهر فتحسن في الوضعين العربي والإقليمي) أو دولياً (حيث أشرنا إلى الصعوبات التي تواجهها زعامة القطب الواحد في أكثر من موقع رئيسي في العالم، كما أشرنا إلى تنافس المصالح وصراعها في المنطقة وما توفره من مصلحت منورة لدولها وشعوبها والحركة الفلسطينية بالذات، والدور الأوروبي النازع دالماً إلى إعلان حضوره في المنطقة)، بل سوف تشكل استفزازاً هائلاً وتحدياً كبيراً للرأي العام الدولي.

إن إقدام إسرائيل على قرار الضم يناقض أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة هي أراض محتلة بحسب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ وما تلاه من قرارات الأمم المتحدة، ولا يجوز للقوة المحتلة أن تغير الوضع القانوني والسياسي للمناطق المحتلة. وهذا ما تؤكدته أيضاً إتفاقيات كسب ديفيد (١٩٧٨/٩) ومعاهدة للسلام المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩/٣) سارية المفعول حتى اليوم التي تمنع إسرائيل من تغيير الوضع القانوني والسياسي للضفة الغربية وغزة. إن خطوة الضم من جانب إسرائيل ستكون كافية للتهديد الجدي لما تم إنجازه في عملية السلام منذ زيارة الرئيس السادات للقدس (١٩٧٧/١١).

إن الإعلان الإسرائيلي عن ضم أقاليم من المناطق الفلسطينية المحتلة، في ظل الوضع المستجد في المنطقة على تراكمات أكثر من ٣٠ سنة من النضال

«ومن دون لعالية على الصعيد الدولي».

لما بالنسبة للقدس وبعد ٣١ سنة من الاحتلال، فالجدير بالذكر أن لياً من دول العالم بالانفة ١٩٢ دولة لم تقم بالإعتراف بحق إسرائيل في السيادة على القدس الشرقية.

الوطني الفلسطيني، يأتي، إن وقع، في ظرف سياسي مغاير للذي ساد قبل ٣٠ سنة، وسيؤدي، على الأرجح، إلى خلق شروط تملئ إطلاق مفاوضات على نار ساخنة لمعالجة وتطوير ذبوله لأنه ينطوي على احتمال قوي بأن يتحول إلى نقطة تجسير فعلية للوضع الإقليمي بكامله. إن نتائج الضم، بهذا المعنى، ستتركز ملبأً على السياسة الإسرائيلية.

❶ الخيار الثاني: هو فرض الحصار الشامل على مناطق السلطة وإجراءات الخنق الاقتصادي التي يمكن أن تلجا إليها إسرائيل. وهذا سلاح فعال لأنه، في حال تطبيقه على قطاع غزة مضافاً إليه للمنطقة (أ) في الضفة الغربية، سيؤدي إلى النتائج التالية: ١- حرمان العملة الفلسطينية من سوق العمل الإسرائيلية. ٢- المساس بحركة الاستيراد والتصدير التي تملك إسرائيل بمغاليقها. ٣- حرمان السلطة الفلسطينية من المبالغ المجابة في إسرائيل والتي تحولها إليها مباشرة.

المبلغ المحول من إسرائيل إلى السلطة يتراوح من ٥٠٠ إلى ٥٥٠ مليون دولار سنوياً (بلغ ٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٧) ومصادره هي الضرائب والرسوم التي تجبى: ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة عبر إسرائيل + ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من إسرائيل + الرسوم على أسعار الوقود والسجائر والكحول وغيرها + ضريبة الدخل للعمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية. وتشكل هذه الأموال (التي تطلق عليها السلطة أموال المقاصة في محاولة منها لتصوير الموقع الإسرائيلي في الموضوع جلياً وليس ممسكاً بمنق السلطة مالياً) حوالي ٦٢٪ من دخل السلطة (المقدر من وزارة المالية في موازنة ١٩٩٨ بـ ٨٧٧ مليون دولار)، وبالتالي فلن قطع هذه الأموال يؤثر إلى حدود بعيدة جداً على موارد السلطة وعلى مصالح الشرائع الطفيلية المستفيدة من الحالة السائدة، بما في ذلك الصفقات التي تدار تحت مظلة هذه العلاقات الاقتصادية، والاحتكارات التي تدار بحمايتها.

إن مواجهة إجراءات الخنق الاقتصادي، على صعوبته، أمر ممكن لتحقيق غير أنه يفترض الإقدام على خطوات تصطدم مع المصالح الحيوية للشرائح الطفيلية

المستفيدة، وتمثل هذه الخطوات بما يلي: ١ - تنمية الناتج المحلي. ٢ - قسم العلاقة مع المشرق الإسرائيلية. ٣ - تنشيط المعونات الخارجية. ٤ - إعادة النظر بـأولويات المواجهة الاقتصادية. ٥ - مراجعة لأوجه الصرف وللوزنات المعتمدة. ٦ - العودة إلى الاقتصاد الانتفاضة بما هو توجه مجتمعي متكامل للإعتماد على الذات وعلى المجتمع الأسري والملي المتضمن لتغطية احتياجات المواطنين وتبنيها بهدف الحفاظ على الصمود.

وإذا كان يومع إسرائيل من الناحية العملية أن تفرض الحصار الشامل على مناطق السلطة معززا بحصار داخلي بين المدن بما يطول حركة الاقتصاد والمواطنين الخ.. فإن هذا يرتب تبعات باهظة ومسؤوليات ثقيلة على إسرائيل التي ستعتبر أعمالها هذه وإجراءاتها عملا عدوانيا وإعلان حرب من قبل دولة على دولة، حيث يتيح القانون الدولي للدولة الفلسطينية الدفاع المشروع عن النفس بما يتضمنه ذلك من طلب مساعدة من دولة صديقة أو التوجه لتفعيل «معاهدة الدفاع العربي المشترك أو مخاطبة مجلس الأمن للتدخل من أجل وقف العدوان وإصدار قرار جديد يفرض على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة»..

الحصار المذكور على فعاليته وآثاره السلبية المحمرة على الجانب الفلسطيني لن يتمكن إسرائيل أن تفرضه لفترة طويلة، إذ سيتبعه بالتأكيد تحرك عربي ودولي وتتخلله مواجهات داخلية متوذي إلى محاصرة إسرائيل، الطرف المعتدي، عربيا ودوليا، دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها. إسرائيل سترغم، بالنتيجة، على رفع هذا الحصار.

❶ الخيار الثالث: هو احتمالات التحرش الأمني والمساس بالمفاصل الحساسة والمؤثرة في المجتمع والحركة الوطنية والمؤسسات والادارات الخ.. وهذا أسلوب تعتمد الحكومة الإسرائيلية في الأوقات العادية، ومن باب أولى أن تستحضره على نطاق واسع (ما يسمى بـرهاب الدولة) عندما يتحرك التحدي على مستوى التصدي ليهبط الميلاء على الأراضي المحتلة.

وإذا كانت احتمالات الاجتياح العسكري للمناطق الفلسطينية «المحررة» (غزة + المنطقة أ) واردة في حسابات القيادة الإسرائيلية التي لحظت لها عديد الخطط انطلاقاً من تعدد الاحتمالات (منها خطة حقل الأمشوك وغيرها)، وعليه ينبغي أن تكون دون ترجيحها على غيرها من الاحتمالات، مدرجة بشكل جدي في الحسابات الفلسطينية، نظراً للخصطر العالية التي يتوقع أن تلحقها في صفوف الطرف المعتدي، الذي يسمى، كما هو معروف، قدر المستطاع إلى تقاديرها أو نقليصها إلى حدودها الدنيا. هذا إلى جانب تغيّلاتها السياسية الخارجية (وحتى في داخل إسرائيل) وما سوف ينجم عنها من ضغوطات كبيرة على حكومة تل أبيب.

٣- مما تقدم يتضح أن إعلان بسمط السيادة قرار سياسي مفصلي يتعدى المنافرة الضيقة المعدة للاستهلاك الآتي. إنه سلاح ماضٍ بيد الشعب وقواه الوطنية من أجل التقدم على طريق الاستقلال والعقود الوطنية. إن الإقدام على هذه الخطوة يقتضي تعبئة طاقات الشعب لمواجهة الضغوط الإسرائيلية باحتمالاته المختلفة، إطلاق زخم الحركة الجماهيرية في سياق تجديد الانتفاضة، تجهيز البدائل السياسية لإدارة معركة سياسية وتفاوضية شديدة التعقيد... إن هذا التوجه نعو إعلان بسمط السيادة يتطلب توفير جملة من الإجراءات في المقدمة منها:

- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والشعب لجهة إرسالها على أسس من الديمقراطية، والشفافية، واحترام للقانون، وتفعيل المؤسسات، وتنشيط المجتمع المدني بكل خلاياه، واحترام للتعددية، وإطلاق الحريات السياسية والديمقراطية، ومكافحة الفساد، وإعادة صياغة الخيارات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح دعم صمود الشعب والمجتمع في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

- الشروع بحوار وطني جدي يشمل جميع القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والاجتماعية يغطي طيف القضايا والملفات التي تواجه المجتمع والحركة الوطنية سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، تحالفياً... من أجل إعادة بناء الاجماع الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واستعادة الائتلاف الوطني.

- تفعيل جدي لـ م.ت.ف. ومؤسساتها من خلال فصلها عن إدارات السلطة وصيانة استقلالها وعدم التدخل في دائرة عملها واعتماد الأساليب والأسس الديمقراطية والجمهورية في انتخاب هيئتها وتشكيلها... إن التفعيل الجاد لمؤسست م.ت.ف. هو الضمانة الرئيسية والأكيدة لوحدة جنلي الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج ضمانة لوحدة الشعب على قاعدة سياسية قوامها برنامج العودة وحق تقرير المصير وإقامة للدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

- إطلاق حركة للاجئين، حركة جماهيرية ديمقراطية وترخيم لها لتصبح مؤثرة في ميزان القوى والقرار السياسي.

مطلع أيار/مايو ١٩٩٨

بسط سيادة دولة فلسطين
المقدمات السياسية

الملاحق

- ★ رقم ١ : المبادرة الأميركية (٩٨/٢/١)
- ★ رقم ٢ : المبادرة الأميركية (٩٨/٦/٤)
- ★ رقم ٣ : مذكرة التفاهم الأمني (٩٧/١٢/٧)
- ★ رقم ٤ : رسالة عرفات إلى كلينتون (٩٨/١/٢٢)
- ★ رقم ٥ : مساحة القدس المستقطعة
- ★ رقم ٦ : مقالة يوثيل زينغر (٩٨/١١/٢٠)

رقم ١

المبادرة الأميركية

(بصيفتها المتداولة لدى لجنة المفاوضات)

في السلطة الفلسطينية مطلع ٩٨/٢

تقوم هذه المبادرة (الخطّة) على منهج التوازي في تطبيق الالتزامات من الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد على النحو التالي:

٥ المرحلة الأولى تمتد من الأسبوع الأول إلى السادس. بعد اعلان القبول الرسمي للمقترح الأميركي من الجانبين يتم مايلي:

١- تتشكل لجنة ثلاثية أمنية بهدف التركيز على التهديد الذي يمثله الارهاب.

٢- يتم تفعيل التنسيق الأمني الثنائي الإسرائيلي - الفلسطيني بدون شروط وعلى كافة المستويات ويعملون كامل. وسوف تجتمع لجنة التنسيق الثلاثية مرة كل أسبوعين وتقدم تقاريرها حول تقييم التعاون الأمني إلى الرئيس عرفات ونتباهو مباشرة.

٣- خلال أسبوعين سوف يطبق الجانب الإسرائيلي النقيضة الأولى من إعادة الانتشار، كما أعلنت في آذار ١٩٩٧ وهي تحوّل ١,٩٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)، و ٠,١٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (أ)، و ٧٪ من منطقة (ب) إلى منطقة (أ).

٤- يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يصدر خلال هذه الفترة مرسوماً يحظر التحريض.

٥- يتم إنشاء لجنة ثنائية إسرائيلية - فلسطينية لمعالجة التحريض تضمن مسؤولاً من كل جانب + صحفي من كل جانب + رجل أمن من كل جانب + رجل

قانون من كل جانب. ويمكن أين يشارك فيها الأميركيون.

٦- تتشكل لجنة أميركية - فلسطينية للتعامل مع قضايا أمنية محددة مثل متابعة ملفات أشخاص ارتكبوا عمليات إرهابية أو شاركوا فيها بمعرفة وضعهم (هل تم اعتقالهم، هل حوكموا، هل ما زالوا في السجن ؟ ...).

٧- اللجنة الأمنية الثلاثية سوف تعالج قضايا الإرهاب الخارجية على المستوى الإقليمي وسوف تضع آليات تطبيق ومراقبة دائمة لعملية تدمير البنى التحتية للإرهاب.

٨- تصادق اللجنة للتنفيذية لمنظمة التحرير على رسالة الرئيس عرفات إلى كابينتون بشأن البفود الملغاة من الميثاق.

● المرحلة الثانية تمتد من الأسبوع السادس إلى نهاية الأسبوع الحادي عشر. يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار بتحويل ٥٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). وبالمقابل يلتزم الجانب الفلسطيني بمالي:

١- يصادق الرئيس عرفات على قانون حيازة الأسلحة بعد إقراره من المجلس الفلسطيني.

٢- يقدم الجانب الفلسطيني إلى الإسرائيليين قائمة بأسماء أفراد للشرطة الفلسطينية.

٣- يتفرع عن اللجنة الثلاثية لجنة فرعية ثلاثية لمعالجة قضايا تهريب الأسلحة.

٤- يعقد اجتماع اللجنة الارتباط العليا ولجنة التوجيه لبحث مسألة «نقل المشبوهين» (المقصود هو تسليم للمطوبين).

● المرحلة الثالثة في الأسبوع الثاني عشر. يقوم الجانب الإسرائيلي بنقل ٥٪ من منطقة (ج) إلى (ب) + ١٪ من (ج) إلى (أ) + ٥٪ من (ب) إلى (أ). [بمحصلة مجموع العملية ينتقل ١٣,١٪ من المنطقتين (ج) و (ب) إلى المنطقة (أ)، وينتقل ١١,٩٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)]. وفي هذه الأثناء تكون مفاوضات الوضع الدائم قد استؤنفت.

رقم ٢

المبادرة الأميركية

(بصيفتها المنشورة في جريدة «هارتسب» في ١٤/٦/٩٨)

خلال فترة ١٢ أسبوعاً مقسم إلى ثلاث مراحل، يتم تنفيذ التعميدات والالتزامات الفلسطينية والإسرائيلية وفقاً لمقاربة تقوم على التمرحل المتوازي على النحو التالي:

٥ المرحلة الأولى: الأسبوع الأول حتى نهاية الأسبوع الخامس

أ. على الفور:

١. تستأنف مفاوضات الوضع الدائم فوراً.
٢. يتم تفعيل للجنة الأمنية الثلاثية (الأميركية - الفلسطينية - الإسرائيلية) لمعالجة جميع القضايا الأمنية. خلال الاجتماعات الأولى، يقدم مسؤولو الأمن في السلطة الفلسطينية تقريراً عن نتائج التحقيق مع المحققين لديها. تتعقد اللجنة مرة كل أسبوعين وتقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو.

ب. خلال الأسبوعين الأولين:

٣. خلال الأسبوعين الأولين سوف يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار من ٢٪ من المناطق (ج) [المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة] لتتحول إلى (ب) [المناطق الخاضعة لسيطرة أمنية إسرائيلية وإدارة فلسطينية] ومن ٧,١٪ من المناطق (ب) لتتحول إلى (أ) [المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة].
٤. يتم إحياء التنسيق والتعاون الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي على

- جميع المستويات ودون شروط.
٥. تصادق اللجنة التنفيذية على رسالة عرفت إلى الرئيس كليبنتون بشأن الميثاق (الرسالة تحدد المواد التي تم إلغاؤها من الميثاق بموجب قرار المجلس الوطني في نيسان/أبريل ١٩٩٦).
٦. يصدر عرفت مرسوماً رئيسياً لتحريم التحريض.
٧. تنشأ لجنة إسرائيلية - فلسطينية لمعالجة قضايا التحريض، ويمكن للجانب الأمريكي أن يشارك فيها. تتشكل اللجنة من ممثل منتخب من كل من الجانبين، بالإضافة إلى رجل أمن ومحام وصحفي من كل جانب.
٨. تنشأ لجنة أمنية فلسطينية - أميركية لمعالجة قضايا أمنية محددة من مثل: متابعة ملفات الأشخاص الذين قاموا بنشاطات إرهابية؛ هل تم اعتقالهم؟ هل حوكموا؟ هل صدرت أحكام بحقهم؟ هل مازالوا في السجن؟ كذلك تتابع اللجنة اعتقال الأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال عنف وإرهاب، وفقاً لقائمة سيتم وضعها بشكل مشترك، وذلك من أجل استجوابهم ومحاكمتهم.
٩. تضع اللجنة الأمنية الثلاثية آليات رقابية وتنفيذ لمحاربة الإرهاب على المستوى الإقليمي. في الاجتماعات الأولى تقدم السلطة الفلسطينية تقارير حول الخطوات التي اتخذتها لتحريم الجماعات العنيفة والمنتسدة (واعتبرها خارقة على القانون).
- ⑤ المرحلة الثالثة: الأسبوع السادس وحتى نهاية الأسبوع الحادي عشر:
- ١- يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشال من ٥% من مناطق (ج) لتحتل إلى (ب).
- ٢- يصادق عرفت على قانون حيازة الأسلحة، ويعقب ذلك إنشاء برنامج منهجي (دائم) لجمع الأسلحة غير الشرعية والتخلص منها.
- ٣- تعالج اللجنة الأمنية الثلاثية موضوع تهريب الأسلحة.

- ٤- يعمل الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي قائمة بأسماء رجال قوة للشرطة الفلسطينية لتسجلاً مع الاتفاق المرحلي.
- ٥- تعالج لجنة التوجيه مسألة تسليم المطلوبين. بعد استلامها المواد ذات العلاقة، تجيب السلطة الفلسطينية (على طلبات التسليم) خلال أربعة أسابيع وفقاً للاتفاق المرحلي.

٥ المرحلة الثالثة: الأسبوع الثاني عشر:

- يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار من ٥٪ من مناطق (ج) لتحويل إلى (ب)، ومن ١٪ من مناطق (ج) لتحويل إلى (أ) ومن ٧,١٪ من مناطق (ب) لتحويل إلى (أ).

عناصر أخرى:

- ١- تشكل لجنة فلسطينية - إسرائيلية لبحث النبضة الثلاثة من إعادة الانتشار اللاحقة. وتقدم اللجنة تقريراً إلى الجانب الأمريكي مرة في الأسبوع. وسوف يلتزم الجانب الأمريكي برمالة كرسنوفر المؤرخة في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧ [للملحقة بملحق/ بروتوكول الخليل].
- ٢- القضايا البارزة للمرحلة الانتقالية - إطلاق سراح الأسرى، المطار، المنطقة الصناعية - سيتم تنفيذها خلال الأسابيع الاثني عشر. وتبذل جهود جدية لتنفيذ قضايا أخرى.

وثمة ملحق بالمبادرة الأمريكية تحت عنوان (خارج نطاق الصفقة) ينص على مايلي:

سيكون ثمة تفاهم أمريكي - إسرائيلي، وتفاهم أمريكي - فلسطيني، حول الإجراءات أحادية الجانب:

أ- الجانب الفلسطيني سوف يتعهد بمايلي:

- ١- عدم الاقدام على إجراءات أحادية الجانب تغير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الرابع من أيار ١٩٩٩.

- ٢- عدم قيام منظمة التحرير الفلسطينية بلطعن بأوراق اعتماد إسرائيل في الأمم المتحدة.
- ٣- عدم قيام السلطة الفلسطينية بمنح رخص بناء في مناطق (ج) خارج إطار اللجنة المشتركة.

ب- الجانب الإسرائيلي سوف يتعهد بمايلي:

- ١- عدم بناء مستوطنات جديدة.
- ٢- عدم الاقدام على توسيع هام للمستوطنات القائمة. لن يتم التوسيع في مناطق تتجاوز المحيط المباشر للمستوطنات.
- ٣- عدم القيام بمصادرة أراض. وإذا صودرت أراضي لأغراض شق الطرق الالتفافية، فإن الجانب الإسرائيلي سيقدم المخطط المحدد والمبررات المحددة لكل طريق.
- ٤- تمتنع إسرائيل عن هدم المنازل المقلمة دون ترخيص (١٨٠٠ منزل).

رقم ٣

النص الحرفي لمذكرة التفاهم الأمني

بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل^(١)

بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٧

١- مكافحة العنف والإرهاب هو من واجب ومسؤولية إسرائيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً، ضد الإرهابيين، وضد البنية الإرهابية وضد الشروط البيئية التي تؤدي إلى دعم الإرهاب. ويجب أن يكون هذا الكفاح متواصلاً ومستمراً، ويجب أن ينفذ بالتعاون المشترك، ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.

٢- يحمل الطرفان من أجل ضمانات معالجة فورية فعالة وناجعة ضد العنف أو الإرهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل إسرائيليين.

٣- يتم تبادل معلومات أمنية متبادلة وتعميق في السياسة وطرق النشاطات.

٤- كل طرف يعمل ويريد بصورة فورية وينجاعة لقاء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثناء التخطيط للمسبق للنشاطات الإرهابية، العنف، أو للتحريض، ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.

(١) وفاق على هذه المذكرة المستوى الأمني في إسرائيل واتصلت معها المستوى السياسي (مجلس الوزراء) بدعوى أنها سادت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يخص الفوجيات بإزاء مكافحة الإرهاب، بينما المطلوب هو تحديد واجبات السلطة الفلسطينية بهذا الخصوص باعتبار الإرهاب أساساً مظهراً فلسطينية.

٥- تصدر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة - بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل - من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية. والحكومة الإسرائيلية تصدر اسلحة من مواطنين إسرائيليين يخططون، يدعمون علناً أو يتورطون في عمليات إرهابية.

٦- لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهابي مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الآخر، بتوفير معلومات من أجل إعادة للنظر مجدداً بعملية الإفراج.

٧- تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتخرج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنع مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينذ استخدام العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

٨- السلطة الفلسطينية تحت كافة الجهود لإعتقال المتورطين في العمليات الإرهابية.

٩- مكافحة الإرهاب والإرهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية تعان أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية إرهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية نفسها.

١٠- تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الاتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.

١١- تحتل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.

١٢- البنية المدنية وتلك التي تستغل الدين لأهداف إرهابية توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.

١٣- السلطة الفلسطينية تتخذ كافة الوسائل الأمنية من أجل التغلغل إلى المنظمات الإرهابية والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.

- ١٤- مركز تنسيق يقام ويتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.
- ١٥- يتم تبادل وجهات نظر مهنية، وخبرات وتدريب ومساعدات أخرى.
- ١٦- يتفق الطرفان على إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة.

رقم ٤

نص رسالة عرفات إلى كلفنتون

عزيزي السيد الرئيس

في رسائل الاعتراف المتبادل بيني وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي لراحل اسحق رابين في التاسع والعشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣، التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمان، وبقبول قرار مجلس الأمن «٢٤٢» و «٣٣٨» وبالحل السلمي للصراع بين الطرفين.

ووافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني^(١) بما يتناسب مع هذه التعهدات.

وبناءً على ذلك، اتحد المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة بين ٢٢ - ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٩٦، وبجملة عادية قرر تعديل الميثاق الوطني بإلغاء جميع البنود التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في التاسع والعشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣.

وكانت هذه الصيغة قد حظيت على مباركة وموافقة الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، وأرسلت رسائل بخصوص هذا القرار لفخامتكم ولرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس، وقمت أيضاً بإرسال رسالة مماثلة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد تسلمه السلطة.

ورحب فخامتكم ورئيس الوزراء الإسرائيلي بقرار المجلس الوطني الفلسطيني.

(١) راجع الميثاق الوطني في كتاب «القضية المثلثية» - صادر عن دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (ص ١٧٧).

وتقديرًا لهذا القرار فقد قام حزب العمل الإسرائيلي بإلغاء البند الخاص برفض الدولة الفلسطينية من برنامجه السياسي كرد على الخطوة الفلسطينية.

من وقت لآخر طرحت أسئلة حول آثار قرار المجلس الوطني الفلسطيني، وتحديداً حول أي من البنود الـ «٣٣» التي تم إلغاؤها نتيجة للقرار.

ورغبة مني في وضع حد لهذه التساؤلات. فإن المجلس الوطني الفلسطيني وبما يتوافق مع المادة «٣٣» من الميثاق، جاء بمثابة تعديل شامل للميثاق. بحيث شملت التعديلات بنود الميثاق الـ «٣٣» التي تتعارض مع الالتزامات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل والعيش بسلام إلى جانبها.

ونتيجة لذلك فقد تم إلغاء المواد من ٦ - ١٠، و ١٥، ٩ - ٢٣ و ٣٠ وإلغاء الأجزاء من المواد ١ - ٥، ١١ - ١٤، ١٦ - ١٨، ٢٥ - ٢٧ و ٢٩ التي تتعارض مع الالتزامات الواردة أعلاه.

ولن يكون هناك أي نشر للميثاق الوطني دون التغييرات^(١) الواردة أعلاه.

ولود أن يؤكد لكن باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بأن جميع بنود الميثاق التي تتعارض مع الرسائل المتبدلة في التسامح والعاشق من ليلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين، قد تم إلغاؤها.

نخلص في ١٨/١/١٩٩٨^(٢)

بمصر عرفت

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

(١) في ضوء ذلك تم إلغاء (٩) مواد كما تم إلغاء أجزاء من (١٦) مادة، أي ما مجموعه (٢٥) مادة من أصل (٣٣) مادة يتشكل منها الميثاق الوطني.

(٢) قدمت هذه الرسالة إلى الرئيس الأسبق في ١٨/١/١٩٩٨.

رقم ٥

حول مساحة القدس المستقطعة من مساحة الضفة الغربية

❶ ما هو أساس المساحة المعتمدة في احتساب النسب المئوية لإعادة الإحتلال في الضفة الغربية البالغة ٥٦٩٠ كم^٢

تتطلق هذه المساحة من استقطاع مساحة القدس الواقعة ضمن الحدود البلدية (٢١٣٠ كم^٢) + استقطاع مثلث اللطرون الذي يضم القرى الثلاث: عمواس، يالو، بيت نوبا (٢٦١٠ كم^٢)، أي ما مجموعه ١٩٠ كم^٢، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠ كم^٢ - ١٩٠ كم^٢ = ٥٥٠٠ كم^٢. والحال هذه يساوي كل ١ % = ٥٥ كم^٢.

هناك صيغة أخرى لإحتساب مساحة القدس تعتمد على بعض الأوساط في إسرائيل (مصدرها روني شكيد - جريدة يديعوت أحرونوت أواخر آذار/مارس ١٩٩٨) تتطلق من استقطاع مساحة القدس الكبرى (أي بما يشتمل المستوطنات المحيطة بالقدس) البالغة ١٦٣٠ كم^٢ أي ٢٩ % من مساحة الضفة الغربية، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠ كم^٢ - ١٦٣٠ كم^٢ = ٤٠٦٠ كم^٢. والحال هذه يساوي كل ١ % = ٤٠,٦ كم^٢، لكن هذه الصيغة ليست معتمدة رسمياً.

رقم ٦

السير على حافة الهاوية^(١)

يوشيل زينغر

«مذكرة واي»^(٢) لا تشمل تعهد رئيس السلطة الفلسطينية بالإمتناع أحادي الجانب عن إعلان إقامة دولة فلسطينية مع إنتهاء فترة الخمس سنوات لمحادثات الحكم الذاتي. يمكن الإفتراض بأن عرفات سيجدد تهديداته بالإقدام على هذه الخطوة بعد الإنتهاء من تطبيق إتفاق واي إن لم يتم التوقيع على إتفاق التسوية الدائمة حتى تاريخ الرابع من أيار ١٩٩٩. عرفات يدعي بأن إتفاقات أوسلو تنتهي في هذا الموعد، ولذلك سيكون له مطلق الخيار في القيام بما يراه في الضفة الغربية وغزة دون أن يتقيد بأية قيود حددت في هذه الإتفاقات.

السؤال حول ما الذي سيحدث مع إنتهاء الفترة الإنتقالية ذات السنوات الخمس، أثير لأول مرة خلال المفاوضات حول إتفاق كامب ديفيد. خطة الحكم الذاتي الأصلية لمنح بيجن إقترحت الحكم الذاتي كحل دائم في الضفة وغزة، وإن كان بيجن مستعداً لإعادة النظر في بنود الإتفاق بعد مرور السنوات الخمس.

عندما عرض بيجن مشروعه على رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر أجاب بأن الجانب العربي لا يستطيع قبول فكرة الحكم الذاتي كحل دائم. ولذلك طلب كارتر من بيجن والاق بدوره على إدخال تعديل «صغير» على الخطة:

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة «هارتس» (١١/٢٠/١٩٩٨).

(٢) أي الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الذي تم التوصل إليه بمصاحبة أمريكية نشطة في واي بلاتايشن بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٩٨.

الحكم الذاتي سيكون حلاً إنتقالياً لمدة خمس سنوات فقط، وفي نهايتها يتحدد مصير المناطق على قاعدة المفارضات بين الطرفين.

لكن إتفاق كمب ديفيد لم يحدد لمسبحدث إن لم يتم التوصل لاتفاق حول الوضع الدائم في نهاية المرحلة الإنتقالية. بيغن إلفترض أنه بغالب هكذا إتفاق، سيتواصل الحكم الذاتي إلى ما لا نهاية باعتباره خيار الإخفاق، وبذلك يكون هدفه الأساسي قد تحقق.

هذا الترتيب نقل تقريباً كلمة بكلمة من إتفاق كمب ديفيد إلى إتفاق أوسلو. في ضوء ذلك تصبح تخوفات عرفات مفهومة بشكل أفضل من أن يتورط في الوضع الذي قصد بيغن الوصول إليه: إنتهاء الفترة الإنتقالية دون التوصل إلى الحل الدائم، يكرس الحكم الذاتي إلى الأبد. إن تهديد عرفات بالإعلان أحادي الجانب عن الدولة هو مناورة يقصد منها مساعدته على تفادي الوقوع في هذه المصيدة.

منما يتوجب على الإسرائيليين أن يتقهموا شكوك الفلسطينيين في الأفخاخ التي يطوي عليها إتفاق أوسلو، يحتاج الفلسطينيون إلى فهم المخاوف التي تثيرها تهديدات عرفات. إن استراتيجية عرفات الجارية بسيطة: كل ما يحتاجه من أجل أن يحصل على دولة مستقلة في كل الضفة الغربية وغزة في نهاية المرحلة الإنتقالية هو أن يرفض كل إقتراح إسرائيلي يقدم له. وعندها، في نهاية السنوات الخمس، ستمسقط كل المناطق في حصنه كثمرة ناضجة. وكما سنوضح فيما يلي، فإن هذا الأملوب في التفكير يتناقض تماماً مع ما تتضمنه الإتفاقات المعقودة.

كلما إقربنا في نهاية المرحلة الإنتقالية، البنية الفريدة لإتفاقات كمب ديفيد وأوسلو التي تقوم على البدء في التنفيذ ليقرر الهدف لنهاية بد خمس سنوات، هذه البنية تقود بلا ريب، مع إنتهاء المرحلة الإنتقالية إلى مولجة شديدة، مولجة على حلقة لهوية.

....

ولكن، قبل أن يشتبكا سيحاول كل من الطرفين جذب تأييد العالم إلى جانبه. أغلبية دول العالم ستبأور مواقفها على أساس حسابات وإعتبارات سياسية صرف.

ولكن جزءاً من هذه البلدان - وبخاصة الولايات المتحدة - سيأخذ بالإعتبار أيضاً الجوانب القانونية. المعالجة للموضوعية لإتفاقات أوسلو ستظهر بأن إسرائيل على حق وأن عرفات ليس مخولاً بالإعلان أحادي الجانب عن الدولة الفلسطينية.

خلفاً للإدعاءات الفلسطينية إتفاقات أوسلو لا تنتهي في ٤ أيار ١٩٩٩ ، فهذه الإتفاقات تاريخ بداية، إلا أنها بدون تاريخ لإنهاء. وهي مكونة من طبقتين من الترتيبات ذات قوة معيارية متباينة. للتواريخ الأساسية محددة في إتفاق الإعتراف المتبادل وإعلان المبادئ (DOP) لعام ١٩٩٣ ، ونية (توجه) كلا الطرفين كانت بأن هذه الإتفاقات ستبقى سارية المفعول بشكل دائم. وعلى مستوى معياري أنسى هناك الإتفاقات التطبيقية (كما إتفاق غزة أريحا لعام ١٩٩٤ والإتفاق الإنتقالي لعام ١٩٩٥)، حيث حددت لكل منها فترة زمنية للتطبيق. وحقيقة أن الفترة التطبيقية لأحد هذه الإتفاقات الأخيرة (الحديثة) قد إنتقضت لا تلغي مفعول إتفاقات أوسلو الأصلية (الأساسية).

إحدى أكثر التعهدات أساسية والتي أخذتها م.ت.ف. على عاتقها تظهر في الفقرة الثالثة من إتفاق الإعتراف المتبادل: «تلتزم م.ت.ف. عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المتعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات».

صحيح أن إعلان المبادئ (DOP) يثبت إستكمال الطرفين المفاوضات حتى نهاية المرحلة الإنتقالية ذات الخمس سنوات، لكن في حالة عدم التوصل إلى إتفاق حتى هذا التاريخ فإن هذا يتطلب تمديد فترة المفاوضات وليس إتخاذ خطوات أحادية الجانب. الجانبان ملزمان بخوض مفاوضات بنية خالصة. حتى الآن رفض الفلسطينيون الدخول في مفاوضات الوضع الدائم رغم إعلانات إسرائيل المتكررة بعزمها على ذلك. وفي هذه الظروف بالإمكان إتهام الفلسطينيين التصرف بسوء نية، بعد أن رفضوا الإثراء في محادثات الوضع الدائم، ويدعون إبتلاك الحق في إتخاذ خطوات أحادية الجانب، طالما لم يتم التوقيع على إتفاق

الوضع الدائم.

لكثر من هذا فقد ورد في المادة ٣١ (٧) من الاتفاق الانتقالي بوضوح تعهد فلسطيني واضح بعدم إتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها التغيير من وضع المناطق، حتى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وإلى أن يتم للتوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم: «من يبادر أو لن يتخذ أي من الفريقين أية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، في إنتظار ما تسفر مفاوضات الوضع النهائي عنه». وما من شك أن الإعلان أحادي الجانب عن الدولة الفلسطينية سيغير من مكانة المناطق، إن إعلاناً كهذا سيحترق خرقاً واضحاً لاتفاقات أوسلو.

من جهة أخرى، بإمكان عرفات الإدعاء قد ضلّق ذرعاً باتفاقات أوسلو وأنه يتخلى عنها. فهل سيكون بإمكان عرفات، والحال هذه، مخولاً لإعلان دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ إن إحدى الشروط الضرورية لوجود دولة هو خلوها من السيطرة الأجنبية. وما من شك أن إسرائيل تحافظ على سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة - سيطرة تامة في المنطقة (ج)، وجزئية في المنطقة (ب) (تتجاوز الولاية الفلسطينية - كما ورد في القسم ١٣ من الاتفاق الانتقالي). وبحسب بعض المواد المتضمنة في الاتفاق الانتقالي، حتى في المنطقة (أ)، إن الحكم الذاتي الفلسطيني يتبع الولاية الأعلى للحكم العسكري الإسرائيلي.

أولاً: المادة (١) من الاتفاق الانتقالي يقرر بأن الحكم العسكري لن يلغى تماماً وإنما يخرج مادياً من المنطقة (أ) ويواصل الاحتفاظ بكل الصلاحيات التي لم تنقل للفلسطينيين. إسرائيل احتفظت لنفسها في داخل المنطقة (أ) بالمسؤولية عن الأمن الخارجي والأمن العام للإسرائيليين (المادة ١٠/٤ من الاتفاق) وكذلك المسؤولية عن العلاقات الخارجية (المادة ٥/٩)، وبناء على المادة (١٢/١) من الاتفاق احتفظت إسرائيل لنفسها «بجميع الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بهذه المسؤولية».

وهكذا عندما جرت المفاوضات حول هذه البنود إعترض عليها المفاوضون

الفلسطينيون بشدة. وادعوا أنها تسمح للإسرائيليين بإخلاق كل الجيش الإسرائيلي إلى مناطق (أ) كما يحلو لهم وأن يفعلوا ما يريدونه فيها. الإسرائيليون ردوا عليهم بالضبط أن هذا مايفكرؤا به، فهم بعد حكم ذاتي وليس دولة. والحكم الذاتي تابع للولاية (الحكم) العسكرية، وفي الوضع العادي لن يدخل الجيش الإسرائيلي إلى مناطق (أ). ولكن إن وقع تهديد على أمن إسرائيل فإن الجيش الإسرائيلي يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة في مناطق (أ). وفي نهاية المطاف قبل الجانب الفلسطيني موقفنا هذا.

وعليه، فإن إسرائيل تواصل على هذا النحو لعب دور مصدر الصلاحيات للحكم الذاتي، بما فيها للمنطقة (أ)، وإن لم يقع اتفاق على وضع دائم في نهاية مرحلة الحكم الذاتي، يتوجب أن تعدد الصلاحيات التي أحييت للفلسطينيين إلى السلطة العسكرية، لأن إسرائيل ولقتت في إتفاقلت لوسلو على نقل هذه الصلاحيات للفلسطينيين لفترة خمس سنوات فقط.

إن هذا ليس للإقتراح بأن يدخل الجيش الإسرائيلي إلى المنطقة (أ) إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم عند إنتهاء المرحلة الإنتقالية من أجل تفكيك مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني وإعادة السيطرة العسكرية. إن كل ما أسمى لقوله هو أنه في حال إدعى عرفلت أنه في الرابع من أيار ١٩٩٩ مستغنى السلطة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون لإسرائيل حجة قانونية قوية، لأنه في واقع الأمر إذا كان ثمة صلاحيات من المفترض أن تلغى في نهاية مرحلة الحكم الذاتي فإنها ستكون الصلاحيات الفلسطينية وليس الإسرائيلية.

كوارد قضى ساعلت لا تحصسى في معية عرفلت ويمرف طريقة تفكيره جيداً، مثلت أكثر من مرة إن كلن سيفنذ تهديده بإعلان الدولة للفلسطينية في أيار ١٩٩٩ القادم. أنا لست أعتقد أنه سيفعل ذلك، فهو يدرك أن خطوة كهذه مستتكرج كارثة على الأرجح، لكنه يريد أن يستخدم هذه الورقة لينتزع تنازلات من إسرائيل. إن خوفه من الوقوع في فخ الحكم الذاتي الدائم ليس أقل من خوفه من رد فعل إسرائيل في حالة إقدام على إعلان دولة.

اسرائيل ينيخي ان تولجه تهديد عرفلت بنفس هجومى (عدواني)، لكن فى الوقت نفسه عليها ان تبقى حساسة تجاه مخاوفه الحقيقية. ففي الصراع على حافة الهاوية، بإمكان أي خطوة غير محسوبة أن تؤدي للطرفين معا إلى الهاوية. وفي منتصف ليل الثالث من أيار ١٩٩٩ يتوجب التوقيع على إتفاق يجنب حركة فلسطينية أحادية الجانب، إتفاق بتحديد فترة المفاوضات ويؤكد لعرفات في الوقت نفسه أن الحكم الذاتي لن يتحول إلى مصيدة دائمة له.

المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

المؤتمر الوطني الرابع

١٩٩٨/٥/٨ - ٤/٢٤

بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧^(١)

في ١٥ أيار (مايو) تحل للذكرى الخمسون للنكبة، حيث أقيمت دولة اسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية بينما عطلت ظروف ذاتية فلسطينية وإسرائيلية توسعية وإقليمية عربية ودولية تنفيذ الشق الآخر من القرار الدولي رقم ١٨١ الخاص بإقامة الدولة العربية الفلسطينية، وترتب على ذلك تعطيل السيادة الوطنية وتشريد غالبية شعبنا وتبديد كيانه الوطني. وتستكمل اليوم أربع سنوات منذ بدء عملية تطبيق اتفاقيات أوسلو، ويقترب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩، بعد عام واحد فقط، بينما لا تلوح في الأفق إمكانية اخراج هذه العملية من الاستعصاء الذي رجّت فيه، ناهيك عن المير بها نحو حل دائم يؤمن لشعبنا حقوقه الوطنية ويرسي أساساً لسلام مستقر في المنطقة. وبينما تمنح حكومة نتنياهو في ممارساتها الاستيطانية والقمعية وتواصل تنصلها من الامتحقاقات التي يملئها عليها الاتفاق، يتضح أكثر فأكثر أن الرهان على المبادرة الأميركية للإفراج عن مأزق أوسلو هو رهان عقيم وأن كلفته باهظة إذ هو يملئ على السلطة الفلسطينية التزاماً بالاتفاق من جانب واحد وانسحاباً مع الضغوط الأميركية - الإسرائيلية الهادفة إلى زجها في مواجهة مع شعبها بخريمة «مكافحة الارهاب»، وجرها إلى الانزلاق نحو أتون الفتنة الأهلية، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني.

(١) نص «المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة» الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الرابع (٢٤/٤ - ١٨/٥/٩٨) للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

إن مغادرة هذا الرهان القيم، وإخماد فتيل الفتنة، والتوجه نحو تجاوز الانقسام الناجم عن اتفاقيات أوسلو الظالمة واستعادة الوحدة الوطنية، هو وحده المخرج الحقيقي من المأزق الراهن. وتصبح هذه المهمة أكثر إلحاحاً في ضوء اقتراب الموعد المفترض لنهية المرحلة الانتقالية لما ينطوي عليه تمديد هذا الموعد، سواء بالاتفاق أو بالأمر الواقع، من مخاطر تحويل الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل نهائي.

إن بلورة الخيار الوطني الفلسطيني لمواجهة هذا الاستحقاق الخطير بثلث ضرورة ملحة. ولابد لهذا الخيار أن يستند إلى إعادة بناء الاجماع الوطني وتفعيل الحركة الجماهيرية لمواجهة سياسة إسرائيل في فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال، بأمر واقع فلسطيني يستند إلى الحق المتعم بالشريعة الدولية وبقوة للتضال الجماهيري. إن خيار تجسيد اعلان الاستقلال وبسط السيادة الفلسطينية على الأرض المعترف دولياً بهويتها الفلسطينية، يمكن أن يشكل أساساً لتجاوز دولة أوسلو واستعادة الوحدة الوطنية. إن الصعوبات المؤكدة التي ينطوي عليها هذا الخيار تتطلب الإعداد الجاد لتوفير مقومات النجاح له فلسطينياً وعربياً ودولياً. وبإسناد هذا الخيار بوحدة وطنية لتلاكية متينة ونهوض جماهيري وطني عارم، نحى لعم الخمينين للنكبة ببدء العد العكسي لتجاوز مفاعيل النكبة والانطلاق برحلة الاستقلال وتقرير المصير والعودة.

أولاً - عناصر المبادرة الوطنية لتجاوز مأزق أوسلو وإعادة بناء الاجماع الوطني

إن إعادة بناء الاجماع الوطني هي هدف ممكن إنجازه على أسس سياسي واضح يتجاوز الانقسام الداخلي الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو للظلمة ويحقق للتوافق على خطة الخروج من المأزق الذي قادت إليه، والتوجه نحو سلام شامل ومتوازن يضمن لشعبنا حقوقه الوطنية، ونحن نقترح أن تتضمن هذه الخطة العناصر التالية:

١- إعلان دولة فلسطين بسمط مبادئها الكاملة على الأراضي المعترف بها دولياً كالأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم (٦٠٥) و(٦٠٧) و(٦٠٨)، وهي أراضي الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى

حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك على أساس وثيقة اعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥.

٢- بعد التوافق على هذا الخيار من قبل الفصائل والقوى والفعاليات الوطنية والاسلامية، يصدر الاعلان المشار اليه، في مدى أقصاء الخمس من أيار (مايو) ١٩٩٩، عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المخول بموجب قرار المجلس الوطني بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، مشفوعاً ببدء يتوجه إلى المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل اسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، وتمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها المعطلة منذ أن أعاقت الظروف الاقليمية والدولية تطبيق الشق الثاني من القرار الدولي رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

٣- دعوة حكومة اسرائيل إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل العادل لقضية اللاجئين وللنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٢٧. وتجري المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين الممار الفلسطيني وسائر الممارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام يستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة.

٤- بناء إجماع وطني على الحدود للدنيا التي لا يمكن إيراد أي إتفاق للحل الدائم بدون ضمانتها وهي:

- أ - الإلتصاح الاسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.
- ب - إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي رقم

٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠)، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج - تفكيك الوجود الاستيطاني ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٥- تؤكد الإجماع الوطني الفلسطيني على أن قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل مساساً بحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، ولن يكون ثمنه للتخلي عن هذا الحق. إن دولة فلسطين، وفقاً لإعلان الاستقلال، هي «دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق». إن قيام الدولة المستقلة بتجسيد سيادتها على الأرض سوف يشكل تعزيزاً للنضال المتواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق والعمل على تأكيد استمرار الالتزام الدولي بالقرار ١٩٤ الذي يكفله.

ثانياً - مقومات النجاح لخيار البديل الوطني

إن توفير مقومات النجاح للمبادرة الوطنية، وبخاصة خطوة إعلان السيادة في حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، يتطلب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة الإجراءات العدوانية المتوقعة من جانب إسرائيل، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي اللازم. إن الخطوة المقترحة تكتسب مصداقيتها إذا استندت إلى استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة العنف الإسرائيلي بتحريك جماهيري عارم يستنفذ المسيرة التي شقت طريقها هبة الأكصبي المجيدة (أيلول/سبتمبر ٩٦) نحو تجديد الانتفاضة

الشعبية الشاملة بأشكالها الجديدة. إن التحضير الجاد لهذا الخيار الوطني يتطلب:

أ - تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، داخل الوطن، بإتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر الناجم عن الهوية المتقسمة بين السلطة والشعب، وذلك من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتحان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في المسجون للفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والإجتماع والتظاهر لجميع المواطنين، وصون استقلال القضاء، وإجراء إنتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي من مجالس بلدية وقروية، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والاسلامية وإقامة العلاقات بين القوى السياسية، وبينها وبين السلطة، على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوطيد وحدة الصف الوطني والاسلامي في النضال المشترك ضد الاستيطان، دفاعاً عن الأرض وعن عروبة القدس، وضد الحصار والإغلاق، ومن أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط.

ب - تأمين مقومات الصمود الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء تفلق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة والمصوبية، وإلغاء امتيازات المسؤولين ولانتهاج سياسة تقشف تضمن وقف تبذير واهدار المال العام على النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي متضخم وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ج - استنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات تأكيداً لوحدة شعبنا الفلسطيني بكافة أماكن تولده وذلك في إطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين تشكل ركيزة أساسية من ركائز إئتلاف م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم

في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، والتصدي المحاولات الهادفة إلى تمبيع الالتزام الدولي إزاء هذا القرار، بما في ذلك رفض المساس بمكثفة المخيمات أو محاولات تقليص وتصفية خدمات وكالة الغوث أو إحالة صلاحيتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، نظراً لما تجسده الوكالة من التزام دولي سياسي وقانوني تجاه قضية اللاجئين، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير والمطالبة بإقرار وصون الحقوق المدنية والائتمانية والاجتماعية للاجئين باعتبار ذلك هو الضمان لإنهاء تلك المخططات.

د - تعزيز التواصل والاتحاد المصري مع جماهير شعبنا داخل حدود ٤٨، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا للفلسطيني الواحد الموحد، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز والتهجير والهضم القومي ومن أجل حقها في المساواة وصون انتماءها الوطني والاعتراف بهويتها وحقوقها القومية، ولكون رافعة رئيسية من روافع استنهاض المعارضة للسياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، وتطوير العلاقة مع قوى السلام الاسرائيلية ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية.

هـ - إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجهما الوطني وتكوينها الائتلافي الشامل والسعي لكي يتسع لجميع قوى شعبنا الوطنية والاسلامية الفاعلة داخل الوطن وخارجه، وضمان استقلال مؤسساتها عن أجهزة السلطة، وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تضمن المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني، ومن خلال انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني.

و - التحرك على الصعيد العربي لضمان دعم الدول العربية الشقيقة للخيار الوطني الفلسطيني، والدعوة إلى قمة عربية شاملة تعيد بناء للتضامن العربي وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمة القاهرة (٩٦) والمجلس الوزاري للجامعة العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل طالما الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية محتلة وتعليق المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، والعمل على تطويرها

نحو تفعيل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل والضغط على الولايات المتحدة لإنهاء تحيزها للموقف الاسرائيلي واعادة بناء أسس للتسويق والسترابط بين المسارات العربية المعنية بالحل.

ز - لتحرك على الصعيد الدولي بهدف تأمين لدعم الخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنفاذاً للشق الثاني من القرار (١٨١)، باعتباره المخرج الوحيد لإنقاذ جهود السلام من المأزق الذي انتهت اليه مسيرة أوسلو في ضوء اقتراب نهاية الفترة الزمنية المحددة لمرتبتات المرحلة الانتقالية، ومن أجل تفعيل الضغط الدولي على اسرائيل لصلها على وقف تجاوزاتها والاستجابة لمتطلبات السلام واحترام ارادة شعبنا في الاستقلال والسيادة على أرضه.

ثالثاً - الخطوات المباشرة

إن الرد على التخنث والصلف الاسرائيلي والتقدم نحو تحقيق توافق فلسطيني على عناصر المبادرة الوطنية ومقومات نجاحها يتطلب اقدام على عدد من الخطوات التمهيدية المباشرة والتي من بينها:

أ - وقف المفاوضات الحقيقية الجارية. وتطبيق سائر أشكال التسويق والتعاون - وبخاصة الأمني - مع اسرائيل، حتى تكف الحكومة الاسرائيلية عن ممارستها الاستيطانية وتستجيب لمتطلبات واستحقاقات السلام.

ب - إزالة التوتر الناشئ في العلاقات داخل الصف الفلسطيني، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

ج - المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل يتوجه لمعالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية لاستعادة الوحدة ولبلورة استراتيجية نضالية وسياسية موحدة تتقد شعبنا وقضيته الوطنية من مأزق أوسلو الظالم الذي زجّت فيه.

المبادرة الوطنية الشاملة
لتجاوز مآزق أواسلو واستعادة الوحدة

الملاحق

- ★ رقم ١ : قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة)
الوليد ذكرها في المبادرة الوطنية
- ★ رقم ٢ : إعلان الاستقلال (١٩٨٨/١١/١٥)

رقم ١

^(١) قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) التي وردت في المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مازق أوسلو واستعادة الوحدة

- ١- فقرات من قرار الجمعية العمومية الرقم ١٨١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٤٧
- ٢- الفقرة ١١ من قرار الجمعية العمومية الرقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨
- ٣- من مقدمة قرار الجمعية العمومية الرقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٩
- ٤- قرار مجلس الأمن للرقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٧
- ٥- قرار مجلس الأمن للرقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٧
- ٦- قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣
- ٧- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ بتاريخ ١/٣/١٩٨٠
- ٨- قرار مجلس الأمن للرقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٠
- ٩- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٠
- ١٠- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٧
- ١١- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٧ بتاريخ ٥/١/١٩٨٨
- ١٢- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨

(١) المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الطبعة الأولى - آذار /مارس ١٩٩٥).

(١)

قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١

(الدورة ٢) بتاريخ ١١/٢٩/١٩٤٧

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين (أ) الديباجة

إن الجمعية العامة...

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

(ب) خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول - دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية

٣- تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس... على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزئين الثاني والثالث أدناه.

٤- تكون الفترة (أي من ١١/٢٩/١٩٤٧ حتى ١٠/١/١٩٤٨) ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

الجزء الثاني - الحدود

الدولة العربية (الفلسطينية): ٤٤,٥ ٪ من مساحة فلسطين.

الدولة اليهودية: ٥٥,٥ من مساحة فلسطين.

مدينة القدس: يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع للنظام دولي خاص،
وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية
نيابة عن الأمم المتحدة.



قرار الجمعية العامة

الرقم ١٩٤ / الفقرة ١١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس
في نظام دولي وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم
في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى
تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة...

١١- تقرّر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين
في العودة إلى ديارهم والميش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن
ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر،
عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يموّض عن
ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من
جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات،
وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين،
ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

(٣)

قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣ المقدمة

١١ أيار (مايو) ١٩٤٩

قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة...

إذ تذكر قراراتها رقم ١٨١ ورقم ١٩٤، وإذ تأخذ علماً بالتصريحات
وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية
الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة،..

(ع)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ (١٩٦٧)

بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق
التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

إذ يأخذ بعين الإعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين
ولسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط، وإذ يعتبر أنه يجب لاحترام حقوق
الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقبة.

وإذ يعتبر أنه يجب الامتنثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف
الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لتاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، من قبل
الأطراف المعنية في النزاع،..

١- يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي
جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ
نشوب القتال.

٢- يوصي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة
بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها
اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

٣- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير
عن ذلك إلى مجلس الأمن.

تهنى للمجلس هذا القرار،
في جلسته رقم ١٣٦١، بإجماع الأصوات

(٥)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧)
بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧
إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع للخطر في الشرق الأوسط،
وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وبالحاجة إلى العمل
من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بسلام،
وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد
التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق
الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - المسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في
الزراع الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، ولحترام واعتراف بسيادة ووحدة
أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام
ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمارها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة

عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بقوة إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٢٨٢، بإجماع الأصوات.

(٦)

قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ (١٩٧٣)

بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

**طلب وقف إطلاق النار والدعوة
إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه**

إن مجلس الأمن،

١. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
٢. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.
٣. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف للملأم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس القرار،

في جلسته رقم ١٧٤٧، بـ ١٤ صوتاً مقابل لا شيء،

ولم تشارك الصين في التصويت على هذا القرار.



قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ (١٩٨٠)

بتاريخ ١ آذار / مارس ١٩٨٠

مطالبة إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف
عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي العربية
المحتلة، بما فيها القدس.

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقارير لجنة مجلس الأمن التي ألفت بموجب القرار ٤٤٦
(١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ
عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، المتضمنة في الوثائق (S/13450, Corr.1, S/13679)

وإذ يحيط علماً أيضاً برسالة كل من المندوب الدائم للإردن (S/13801)،
والمندوب الدائم للمغرب رئيس المجموعة الإسلامية (S/13802)،

وإذ يشجب بقوة رفض إسرائيل التعاون مع اللجنة، ويسف لرفضها للرسمي
للقرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩)^(١)،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت
الحرب، المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي العربية

^(١) وقرر القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) أن سياسة إسرائيل وممارستها بالأسلحة المستوطنات في الأراضي
العربية المحتلة تشكل عبء خطرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وأنهم لها أي مستند
قانوني. لما تقرر ٤٥٢ (١٩٧٩) فيطلب من إسرائيل وقف للتخطيط الاستيطاني في الأراضي
العربية المحتلة، بما فيها القدس.

التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس،
وإذ يشجب قرار حكومة اسرائيل بتأييدها الرسمي للاستيطان الاسرائيلي في
المناطق الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧،
وإذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الاسرائيلية الرامية إلى
تنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها
بالنسبة إلى السكان المحليين العرب والفلسطينيين،
وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة النظر في تدابير لحماية الاراضي والممتلكات
العامة والخاصة والموارد المائية، من دون استثناء،
وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد
الروحي والديني للفريد للأماكن المقدسة والمحافظة عليها،
وإذ بلغت الانتباه إلى للنتائج الفطرية التي مسترکها سياسة الاستيطان على
اية محاولة للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،
وإذ يفتقر بقرارات مجلس الأمن النافذة، وبصورة خاصة بالقرارات ٢٣٧
(١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران /يونيو ١٩٦٧، و٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في
٢١ أيار /مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) للمؤرخ في ٣ تموز / يوليو ١٩٦٧،
و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ
في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧١^(١)، وكذلك بالبيان الاجماعي لرئيس مجلس الأمن
المؤرخ في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦،
وقد دعا السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل في الأرض المحتلة، إلى
تزويده بالمعلومات وفقاً للقاعدة ٣٩ من اللوائح الاجرائية المؤقتة،
(١) يدعو القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) اسرائيل إلى احترام حقوق الانسان في المناطق التي تآكثت بالانزاع
في الشرق الأوسط. اما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، و٢٧١ (١٩٦٩)، فتدعو
اسرائيل إلى إنشاء جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير وضع القدس. ويشجب القرار ٢٩٨
(١٩٧١) عدم قيام اسرائيل بذلك.

١- ينوه بالعمل الذي انجزته اللجنة في تحضير التقرير المتضمن في الوثيقة (S/13679)؛

٢- يوافق على النتائج والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة المذكورة أعلاه؛

٣- يدعو الأطراف كافة، وبصورة خاصة حكومة إسرائيل، إلى التعاون مع اللجنة؛

٤- يشجب بقوة قرار إسرائيل بمنع رئيس البلدية، فهد القواسمة، من حرية السفر للممثل أمام مجلس الأمن، ويطلب من إسرائيل السماح له بحرية السفر إلى مقر الأمم المتحدة الرئيسي لهذا الغرض؛

٥- يقرر أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب المكاني والهيكلي المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٦- يشجب بشدة استمرار إسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها إلى وقف هذه الإجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها، بصورة خاصة، إلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٧- يدعو الدول كافة إلى عدم تقديم أية مساعدات إلى إسرائيل يمكن استعمالها خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة؛

٨- يطلب إلى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلق بالمستوطنات في

الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق في الأخطاء عن الاستنزاف الجاد للموارد الطبيعية، وخصوصاً المائية، بقصد ضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التمهيد الدقيق،

٩. يطلب إلى اللجنة أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن قبل الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، ويقرر العودة إلى الاعتقاد في أقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار الحالي.

تبنى المجلس هذا القرار،
في جلسته رقم ٢٢٠٣، بالإجماع.



قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ (١٩٨٠)

بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠

اعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير طابع القدس

ان مجلس الأمن،

وقد نظر في رسالة مندوب باكستان، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، المؤرخة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٠، كما تضمنتها الوثيقة (S/13996) المؤرخة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٠،

إذ يؤكد مجدداً انه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكد من جديد قراراته المتعلقة بمعالج مدينة القدس الشريف ووضعها، خصوصاً قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز / يوليو ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار / مارس ١٩٨٠،

وإذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار اسرائيل في تقييد المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكلي المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الاسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

١- يؤكد من جديد الضرورة الملحة لانهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٢- يشجب بشدة استمرار اسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

٣- يؤكد مجدداً ان جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عبء جدي امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٤- يؤكد ان كل هذه الاجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي اجراءات بطللة اصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٥- يدعو بالحاح اسرائيل، القوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، وإلى التوقف عن متابعة السياسة والاجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها؛

٦- يؤكد مرة أخرى تصميمه، في حال عدم تقيد اسرائيل بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل هذا القرار.

تهنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٢،

بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد

ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(٩)

قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)

بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠

عدم الاعتراف بالقانون الاساسي، بشأن القدس ودعوة
الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراره ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران / مايو ١٩٨٠،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصالحة على «القانون الاساسي» في الكنيسة
الإسرائيلية يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، مع ما له
من مضاعفات على السلام والأمن،

وإذ يشير إلى أن إسرائيل لم تنفذ بقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)،

وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام
ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره ٤٧٦
(١٩٨٠)، في حال عدم تنفيذ إسرائيل،

١- يلوم اشد اللوم مصادقة إسرائيل على «القانون الاساسي» بشأن القدس،
ورفضها التنفيذ بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٢- يؤكد أن مصادقة إسرائيل على «القانون الاساسي» تشكل انتهاكاً للقانون
الدولي، ولا تؤثر في استمرار تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للموقعة في ١٢ آب

/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية للمدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٣- يقرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الاساسي» الاخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلّة أصلاً ويجب إلغاؤها؛

٤- يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جديّة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥- يقرر عدم الاعتراف بـ«القانون الاساسي» وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة إلى:

أ) قبول هذا القرار؛

ب) دعوة الدول التي قلمت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقسمة؛

٦- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠؛

٧- يقرر متابعة هذا الوضع الخطر.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٥،

بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده

واستئاح الولايات المتحدة الأميركية.

(١٠)

**قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ (١٩٨٧)
بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧**

**شجب الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان
للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة**

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧،
والموجهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس
مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشهر كانون الأول /ديسمبر،

وإذ يضع في اعتباره للحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، المعترف
بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قراراته ذات الصلة بالحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية
الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس، بما في ذلك
قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) و٤٩٧ (١٩٨١) و٥٩٢ (١٩٨٦)،

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية جنيف المنطقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة
في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩،

وإذ يشير قلقه وجزعه البالغين تدمير الحالة في الأراضي الفلسطينية
والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ يضع في الإعتبار الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للسكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي،

وإذ يرى أن السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي المحتلة لا بد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط

١- يشجب بشدة ما تتبعمه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل؛

٢- يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٣- يطلب مرة أخرى إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تنقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تكف فوراً عن اتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية؛

٤- يدعو علانية على ذلك إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المساهمة في إحلال السلم؛

٥- يؤكد الحاجة الملحة إلى للتوصل إلى تسوية عاجلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي؛

٦- يطلب إلى الأمين العام أن يدرس الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة مستخدماً جميع الوسائل المتاحة له وأن يقدم تقريراً في موعد لا يتجاوز ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

٧- يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٧٧،
بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده
ولممتناع الولايات المتحدة.



قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨)

بتاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل أن تمتنع من ترحيل مدنيين
فلسطينيين عن الأراضي المحتلة

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر
١٩٨٧،

وإذ يعرب عن شديد قلقه إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وقد علم بقرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال «مواصلة ترحيل»
المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة،

وإذ يشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة
في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، وخاصة المادتين ٤٧ و ٤٩ من تلك الاتفاقية،

١- يؤكد من جديد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت
الحرب، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي
الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما
فيها القدس؛

٢- يطلب إلى إسرائيل أن تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من
الأراضي المحتلة؛

٣- يطلب بشدة من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية؛

٤- يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، قيد الإنعراض.

تبنى المجلس هذا القرار،
في جلسته رقم ٢٧٨٠، بالإجماع.



قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٨ (١٩٨٨)

بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين
الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني / يناير
١٩٨٨،

وإذ يعرب عن أسفه البالغ لأن إسرائيل، للسلطة القائمة بالاحتلال، قامت
بترحيل مدنيين فلسطينيين، متحدياً ذلك القرار،

١- يطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل للمدنيين الفلسطينيين، وكفالة العودة
الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم ترحيلهم بالفعل؛

٢- يطلب من إسرائيل أن تكف فوراً عن ترحيل أي فلسطينيين مدنيين آخرين
من الأراضي المحتلة،

٣- يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية
التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك للقدس، قيد الاستعراض.

انتهى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٨١،

بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده

ولمستأح الولايات المتحدة الأمريكية.

رقم ٢

إعلان الإستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ ١٨ - الجزائر - ١٩٨٨/١١/١٥



على أرض الرسائل المملوكة إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، ولهدع وجوده الإيماني والوطني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالتراث الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.. فعلى الرغم مما أشاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامع ومطامع ونزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن.

مطمعا بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مسئلتها نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصل على هذه الأرض المباركة، أعلن على كل منذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جبل إلى جبل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني للفلسطيني من المصير العام، فأتضح مرة أخرى أن العنل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا لتفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتمرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تمرض لمحاولة تعميم الاكثريّة القليلة «إن فلسطين هي أرض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، قد اعترف بأن للشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي فصلت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرماته من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم.. بقوة الارهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ للشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة عن أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سبلجه، في المنافي للقرية والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه للصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته، لقد واصل نضاله الملحمي، وتلعب بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم للنضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير

الفلسطينية، ممثلاً شعباً ووحيداً للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي، ممثلاً
بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة
الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة للشرعية
الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شجها العظيم، المنصهر في وحنه
الوطنية المثل، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج
الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة للفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي،
بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود
الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحققة
الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج،
وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن حصول الضمير،
وحاصرت العقيدة الإسرائيلية الرجعية التي أمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب
في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن
الفلسطيني إحدى لحظات الإحطاف التاريخي الحادة. ول يؤكد الشعب العربي
الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني
في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله
وانطلاقاً من قرارات الأمم المتحدة، ومن قوة للشرعية الدولية التي تجسدها
قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني
لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام
دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية

والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصلان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ووعلية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العلمة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التمسك والتعاضد العنصر بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد للتزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تتأشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولانتهاء العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسيادته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التخلص على إيداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فلقد لا يحمل غير الأمن لمن عدلوا أوثقوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله لمحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له، وبإلزامه على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن، في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وإنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعية في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني لإجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضلوا بدمائهم لطاهرة شعلة هذا الفجر الجديد، ولستنبهوا من أجل أن يحيى الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الإنتفاضة المباركة ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهجر، ومن حملة لواء الحرية: ألقائنا وشيوخنا وشبابنا، أسرفنا ومعكنا وجرحنا المرابطون على للترب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقلنا وحيلنا وحارسة نارنا للدائمة، ونماهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا للحرية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال، إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الإنشقاق حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به، والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحرينا وكرامتنا في وطن يبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء
وتنزله ممن تشاء وترزق من تشاء
من تشاء بيده الخير إنك على كل شيء قدير»

«صدق الله العظيم»

في قضايا إعلان السيادة الوطنية

قيس عبد الكريم (أبوظبي) تيسير خالد

(I)

المغزى السياسي لإعلان السيادة : الضوابط الوطنية ومقومات النجم^(١)

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

(١)

مرت خمس سنوات ونيف منذ تم التوقيع على اتفاق أوسلو، ويقترب الآن بتسارع الموعد الزمني الذي يحدده الاتفاق لنهاية المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار ١٩٩٩. وعبر أكثر من خمس سنوات من التفاوض والتطبيق، والتفاوض على سبل التطبيق، انتهت مسيرة أوسلو إلى استصحاء مستحکم، وهو ما توقعه البعض لها منذ البداية. بلت واضحا الآن أن هذه العملية، بمرکزها العرجاء وتقلضاتها الداخلية، ليست هي المسيل إلى إرساء السلام والاستقرار في المنطقة، وليست هي الممر إلى نيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إن حصيلتها سلبية على كل صعيد: فالاستيطان لم يتوقف بل تسارع تسارعا محمومًا. وتيرة نهب الأرض تضاعفت. وعملية تهويد القدس بلغت مستوى التطهير العرقي المنهجي. والوضع الأمني لشعبنا إزداد تدهورا، وتفاقت إلى حد مفرع المقبولت الجماعية التي يفرضها الاحتلال من إغلاق وحصار وتكوير واعتقالات إدارية وحرمان من حقوق العمل والمفر والتقتل. أما الوعد بإنهاء للمحااة الاقتصادية فقد تبخرت: انخفض معدل الدخل الفردي إلى النصف، وارتفعت البطالة إلى أرقام فلكية. والطم الوردي لسنغالورة المتوسط تحول إلى كابوس يتقل على صدور المواطنين.

(١) الورقة المقدمة إلى ورشة العمل التي نظمها المجلس الوطني الفلسطيني في مقر المجلس بنابلس في ١٨/١٠/١٩٩٨ تحت عنوان «الخلفية والأبعاد السياسي لقوام الدولة».

ليس ثمة في الأفق ما يشير إلى إمكانية إيجاد مخرج جدي من الاستعصاء الذي انتهت إليه عملية أوسلو. فالمفاوضات الجارية الآن على أساس المبادرة الأميركية، لن تتجح بكثرة من تحقيق الفراج محدود ومؤقت من خلال التوصل إلى اتفاق لحل بعض القضايا العالقة للمرحلة الانتقالية بأقصى تقدير، ولكنها (لأسباب) سوف نتناولها لاحقاً في هذه الورقة) لن تتجح في الأفراج عن المأزق المستعصي، بل سوف تنتقل به إلى مستوى جديد أكثر تعقيداً وصعوبة. وفي جميع الحالات فإن الأكثر تفاؤلاً بيننا لا يتوقعون أن يكون ثمة إمكانية للتوصل إلى اتفاق على قضايا الوضع الدائم مع حكومة نتنياهو خلال الفترة الزمنية المتبقية حتى الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية في ١٩٩٩/٥/٤.

(٢)

هذا يطرح السؤال الملح: ماذا بعد ١٩٩٩/٥/٤، ما هي الخيارات المتاحة لمواجهة هذا الاستحقاق الخطير؟ هذا السؤال مطروح على شعبنا بكل قواه السياسية. إنه مطروح، بالتأكيد على السلطة التي اختارت طريق أوسلو وتحمل مسؤولية نتائجه، ولكنه مطروح أيضاً على قوى المعارضة التي ليس بوسعها، إذا كان لها أن تنصرف من موقع المسؤولية الوطنية، أن تكبر ظهرها لهذا الاستحقاق أو أن تعالجه بمنطق أن على أصحاب أوسلو أن يلقموا شوكهم بأيديهم. فاشواك أوسلو، للأسف، تلمي أقدام شعبنا بأسره.

إن خطورة هذا الاستحقاق تنبثق من حقيقة أن أي تمديد للمرحلة الانتقالية، سواء تم ذلك بالاتفاق بين الطرفين أو بفعل الأمر الواقع، ينطوي على خطر تحول الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل نهائي. إن التمدد يعني، بالضرورة، التسليم - ضمناً أو صراحة - بأن الترتيبات الانتقالية التي ينص عليها اتفاق أوسلو، ويحدد مداها الزمني بخمس سنوات، سوف تبقى قائمة، بكل ما تنطوي عليه من قيود وشروط مجحفة، إلى أن يتم التوصل عبر المفاوضات إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع الدائم. وبهذا التسليم يصبح بإمكان إسرائيل أن تهاطل

بالمفاوضات إلى أمد غير محدد وأن تحافظ هكذا على ترتيبات الحكم الذاتي، المفترض أن تكون انتقالية، لتحولها بالأمر الواقع إلى ترتيبات دائمة.

للمخاطر التي ينطوي عليها خيار التمديد تملّي للتأكيد على ضرورة التمسك بآن موعد ٩٩/٥/٤ ينبغي أن يكون موعداً مقدماً، خلافاً لمسائر المواعيد التي تضمنها الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق. وهذا يطرح ضرورة بلورة الخيار الوطني الفلسطيني البديل لخيار التمديد والرضوخ للأمر الواقع. ولابد لهذا الخيار أن يستند إلى تجاوز الانقسام الناجم عن اتفاقيات أوسلو وإعادة بناء الإجماع الوطني وتفعيل الحركة الجماهيرية لمواجهة الأمر الواقع للتوسيع الإسرائيلي المفروض بالقوة والحيف وسطوة الاحتلال، بأمر واقع فلسطيني يستند إلى الحق للمدعم بالشرعية الدولية وبقوة الفضل الجماهيري. إن المخرج الحقيقي من المأزق للأمر هو الإفلات من دوامة أوسلو وتجاوز اشتراطاته المجحفة والتحرر من قيوده وإملاءاته.

ما الذي يعنيه هذا في الممارسة العملية؟ إن رفض خيار التمديد للمرحلة الانتقالية، في غياب إمكانية اتفاق على الوضع الدائم، يضعنا أمام خيار وحيد هو إعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ٦٧، أي الضفة الفلسطينية - بما فيها القدس - وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وهي الأراضي التي يعترف المجتمع الدولي، بموجب عدد من قرارات مجلس الأمن التي صدرت بالإجماع بعد عام ١٩٨٧، بأنها أرض فلسطينية ومحتلة.

لنلاحظ هنا أننا نتحدث عن إعلان سيادة وليس عن إعلان دولة. فللدولة أعلنت في ١٩٨٨/١١/١٥. ومنذ ذلك الحين أقرت بها أكثر من مئة دولة. وأخذت الأمم المتحدة رسمياً علماً بهذا الإعلان بموجب عدد من قرارات الجمعية العامة آخرها القرار الذي اتخذ في ١٩٩٨/٧/٨ برفع مكلفة بعثة فلسطين من درجة عضو مراقب إلى عضو مشارك في المناقشات والمقرحات وإيداع الرأي، والذي صوتت إلى جانبته أغلبية ساحقة من الدول (١٢٤ دولة)، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، ولم تصارعه سوى أربع دول من بينها إسرائيل والولايات المتحدة. ثمة خطر من تكرار الحديث عن إعلان الدولة مجدداً. فهذا قد يطرح ضرورة تجديد الاعتراف الدولي بها، وهذا ما

لنا بحاجة إليه. ما نحن بصدد، إذن، هو إعلان سيادة الدولة (دولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني في ١٩٨٨/١١/١٥) على الأرض المعترف دولياً بهويتها الفلسطينية. ذلك ما فعلته، على سبيل المثال، روسيا الاتحادية عندما قررت تفكيك الاتحاد السوفييتي. فهي لم تصدر إعلاناً بالاستقلال أو بقيام دولة روسيا الاتحادية، بل هي أصدرت ما عرف «بإعلان السيادة» الذي أعلنت بموجبه استعادة سيادتها التي كانت فوضتها في السابق إلى سلطات الاتحاد السوفييتي. وثمة أساليب قانونية تؤكد أن إعلان السيادة من جانبنا سيكون بمثابة «استعادة للسيادة» التي لم نفوضها إلى أحد بل عطلتها ظروف القاهرة خارجة عن إرادة شعبنا.



خطوة إعلان سيادة دولة فلسطين تتطوي بلا شك على محاذير عديدة. والبعض يعتقد أن من بين أبرز هذه المحاذير أن يكون هذا الإعلان منخلاً للتكليف مع واقع الاحتلال، من خلال تحويل الدولة إلى طربوش يركب على واقع هو أقرب إلى الحكم الذاتي، أو من خلال قبول إسرائيل بدولة في غزة مقابل بقاء الاحتلال، أو فرض التقاسم الوظيفي، في الضفة. ولكن، لماذا تصمت إسرائيل طوعاً على دولة في غزة - ناهيك عن أن تعترف بها - ما لم يكن ثمن ذلك اتفاق رسمي على الوضع الدائم يسلم في الجانب الفلسطيني بمطامعها التوسعية في القدس وسائر الضفة؟ إسرائيل لا يمكن أن تكفي باتفاق ضمني على مثل هذه الصفقة، فهذا يعني أنها تقدم تنازلاً مجانياً بالاعتراف بدولة غزة، أو الصمت على قيامها، بينما يبقى الباب مفتوحاً لتجدد الصراع على مكانة القدس وسائر الضفة.

ولذلك فإن الأرجح أن تصر إسرائيل على اتفاق سلام نهائي يسلم فيه الجانب الفلسطيني رسمياً بالتنازل عن القدس وبالتقاسم الوظيفي في الضفة، ثمناً للقبول الإسرائيلي بدولة غزة. والسؤال الآن: هل يمكن للطرف الفلسطيني المفاوض، ضمن التكوين القيادي الراهن لمنظمة التحرير وموازني القوى داخلها، أن يقبل بمثل هذه الصفقة بما تتطوي عليه من تنازل رسمي مطعن عن القدس وعن السيادة على الضفة؟ إذا افترضنا أن هذا ممكن فإن المحذور في هذه الحالة لا ينبع من

خطوة إعلان سيادة الدولة بحد ذاتها، بل من الاستعداد للقبول بما هو أقل من السيادة الكاملة على القمم وسائر الضفة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وعلى هذا الاستعداد للتنازل يجب أن تنصب المعارضة والرفض، وليس على إعلان السيادة كخطوة قائمة بذاتها خصوصاً إذا تضمن هذا الإعلان تحديداً واضحاً للأرض التي تطالب الدولة الوليدة بالسيادة عليها، بحيث تشمل هذه الأرض جميع المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعدوان حزيران بما فيها القمم. وفي هذه الحالة فإن علينا أن نبرز أن أي استعداد لقبول صفقة «حولة في غزة مقابل تقاسم وظيفي في الضفة» هو تنازل خطير عن إعلان السيادة وليس تطبيقاً له، هو تحريط يتناقض مع إعلان السيادة الذي ندعو له وليس نتيجة طبيعية لهذا الإعلان.

أما للخوف من أن تكون الدولة طربوشاً يستتر على واقع الحكم الذاتي، فهو يهمل المغزى السياسي لإعلان السيادة. إن مجرد صدور هذا الإعلان يعني أن الطرف الذي اصدره، أو شارك في إصداره، يطن أنه لم يعد ملازماً بولية قيود أو تعهدات أو التزامات تنتقص من هذه السيادة، بما في ذلك القيود والالتزامات المحجفة التي تفرضها الاتفاقات على سلطة الحكم الذاتي. إن إعلان السيادة هو، بالضرورة، إعلان عن التحرر من الالتزام بهذه القيود والتعهدات بقدر ما هي تنتقص من سيادة الدولة على أراضيها. هذه القيود قد تبقى على أرض الواقع بفعل سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود والطرق والأجواء والمياه ومساكنات هامة من الأرض. ولكن ثمة فرق جوهري. ففي ظل اتفاق الحكم الذاتي فإن الجانب الفلسطيني يرتضي هذه القيود والالتزامات ويوافق عليها ويتمتع باحترامها، وبالتالي يضمن عليها شرعية معينة، ولو لفترة مؤقتة. أما في حال إعلان السيادة فإن بقاء سيطرة الاحتلال، وما تفرضه من استلاب للسيادة بالقوة، يفقد شرعيته ويعود إلى وضعه الطبيعي كقوة احتلال غربية قائمة بالأمر الواقع على أرض دولة ذات سيادة. ثمة بلا شك فرق كبير بين إعلان السيادة، وبين ممارسة السيادة الحقيقية على الأرض. ولكن إعلان السيادة هو إعلان للعزم على استئناف الكفاح من أجل جلاء المحتلين والمستوطنين بما يمكن الدولة الوليدة من ممارسة سيادتها على أرضها فعلاً.

(ج)

إن إدراك هذا المفزى السياسي لإعلان السيادة يجيب على التساؤل الذي يردده البعض أحياناً، للتساؤل للقلل: ما هو الجديد في الأمر، فحن أعلننا عن الدولة في ١٩٨٨، فما الجديد الذي سيحصل إذا كررنا هذا الإعلان في أيار/مايو ١٩٩٩؟ إذا دققنا في الأمر جيداً، سنجد أن ثمة بالتأكيد شيء جديد. صحيح أننا أعلننا عن دولة في ١٩٨٨. ولكن بعد هذا الإعلان جاء إبرام اتفاق أوسلو. واتفاق أوسلو هو في الواقع تعليق لمفعول إعلان الاستقلال بقدر ما يتعلق الأمر بمرئياته على أرض الضفة وغزة. بموجب اتفاق أوسلو ارتضت منظمة التحرير (أو بالأحرى قيادتها الرسمية) أن يكون وجودها على الأرض الفلسطينية، خلال المرحلة الانتقالية على الأقل، بصيغة سلطة حكم ذاتي لا بصيغة دولة مستقلة. وبموجب اتفاق أوسلو أصبحت الأراضي التي استولت عليها إسرائيل بعدوان حزيران ٦٧، أو جزء رئيسي منها على الأقل، أرضاً متنازعا عليها يتقرر مصيرها بالمفاوضات بين الطرفين، لا أرضاً محتلة. إن إعلان للسيادة يعني أن م.ت.ف. - في غياب إمكانية للتوصل إلى حل دائم بنهاية المرحلة الانتقالية - تعلن أنها باتت في حل من هذا الالتزام. وهي بذلك تهيء تعليق لمفعول إعلان الاستقلال وتعود لاعتباره سارياً على أرض الضفة، بما فيها القدس، وقطاع غزة، بما يعني أن هذه الأرض تستعيد مكانتها كأرض محتلة لدولة ذات سيادة بعد أن حولها اتفاق أوسلو إلى أرض متنازع عليها.

لذلك، دون التقليل من أهمية هذه المخاوف، فإن المخاطر والمخاطر التي تطوي عليها خطوة إعلان السيادة لا تتبقي من احتمال أن تحو إسرائيل باتجاه التمايش مع هذا الإعلان، وهي للفرضية التي تتبقي منها المخاوف المذكورة أعلاه، بل على العكس من ذلك تماماً. إن خطوة إعلان السيادة على الأرض حتى حدود ٦٧ هي تجاوز للامتراطات المجحفة التي يفرضها اتفاق أوسلو ومدخل للتحرر من قيوده وإملاءاته، وهي بذلك تجنيد للاشتباك السياسي والنضالي مع

الاحتلال الإسرائيلي. وبدون دبلوماسية نستطيع أن نقول أنها في الواقع تجديد «لحالة الحرب». ورد الفعل الإسرائيلي عليها سيكون على الأرجح إعلان الحرب على الدولة الوليدة، لا التفاوض معها. ويبد إسرائيل رزمة من الخيارات العدوانية التي يمكن أن تلجأ إليها رداً على إعلان السيادة منها: ضم الضفة أو ضم المناطق (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بموجب الاتفاق، الإغلاق والحصار الاقتصادي للضفة وغزة وقطع لوصال الضفة بتطويق وعزل المناطق (أ)، وقف تحويل الأموال الممتنقة للسلطة الفلسطينية والتي تجنى عبر القنوات الإسرائيلية، وفي حالات متطرفة ربما قطع المياه و/ أو للكهرباء عن المناطق (أ)، وأخيراً الاجتياح العسكري لهذه المناطق أو لأجزاء حيوية منها.

(٥)

بسبب من ردود الفعل العدوانية الإسرائيلية المتوقعة، بما يتوفر لدولة الاحتلال من خيارات وأسلحة فتاكة قد تلجأ إليها لمحاولة وأد الدولة الوليدة قبل أن تعزز سيادتها، يخشى البعض من أن يقود إعلان السيادة إلى كارثة تحل بشعبنا. وهذا «البعض» هو من نوعين: الأول من الشرائع الطفيلية والكوبرادورية التي نسجت شبكة من الروابط المصلحية الوثيقة مع الإسرائيليين والتي يتوقف صون مصالحها على استمرار الوضع الراهن وتقادي أي صدام واسع النطاق مع إسرائيل يمكن أن يدمر أو يشل شبكة المصالح هذه. هذه الشرائع في الواقع تخشى من كارثة تحل بمصالحها الفئوية الضيقة لا بالشعب وقضيته الوطنية. والنوع الثاني هو من بعض الأوساط المعارضة والمتشككة بنوايا وممارسات السلطة، والتي يقودها هذا التشكك المشروع إلى حالة من البلبلة والارتباك تجعلها تتردد إزاء الخطوة المقترحة (خطوة إعلان السيادة).

مما لا شك فيه أن إعلان السيادة سيواجه برود فعل عدوانية إسرائيلية تقود إلى صدام واسع النطاق مع الاحتلال سينطوي بالضرورة على كم هائل من المصاعب والألام لشعبنا ويتطلب منه تضحيات جمة. والتخوف الشعبي واسع

النطاق من أن يكون الفضل نصيب هذه الخطوة، بما ينطوي عليه ذلك من كارثة، هو تخوف مشروع دون أدنى ريب، ولكن ما ينبغي أن يستخلص منه هو ضرورة التركيز بجدية على سبل تأمين مقومات النجاح لهذا الخيار الوطني، وتوفير مستلزمات الصمود الشعبي بما يقلص من حجم الصعوبات والألام والتضحيات المحتملة. وذلك هو برأينا ما ينبغي أن ينصب عليه تركيز واهتمام قوى المعارضة دون أن يكون لديها أدنى تردد إزاء ضرورة وأهمية خطوة إعلان السيادة باعتبارها الخيار الوطني الوحيد المتاح لمجابهة استحقاق الرابع من أيار ١٩٩٩. فإذا كان ثمة من يخشى أن يقود إعلان السيادة إلى كارثة، فإن عليه أن يتذكر أن الكارثة الأكبر التي يمكن أن تحل بشعبنا وبمقضيته الوطنية هي تكريس الوضع الراهن وتعميد ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية بما ينطوي عليه ذلك من خطر تحويلها إلى وضع دائم وحل نهائي مفروض بالأمر الواقع.

ودون التقليل من فعالية الخيارات الدبلوماسية الإسرائيلية المتاحة، وبالتالي دون التهوين من أهمية الأعداد الجاد لمواجهتها وتوفير مقومات الصمود إزاءها، فنحن نرى ضرورة الحذر من الوقوع في مطب تحويل هذه المخاطر إلى فزاعات تحبب الرعب وتنهذي التردد إزاء خطوة إعلان السيادة المطلوبة. إن اقدام إسرائيل على ضم الضفة، أو أجزاء منها، رداً على إعلان السيادة، سوف يشكل استفزازاً هائلاً وتحدياً كبيراً للرأي العام الدولي وخرقاً فاضحاً لقرارات الشرعية الدولية. وسوف يأتي هذا الإجراء في ظروف دولية مختلف تجعله أضعف الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بضم القدس أو الجولان، وهي إجراءات لم تستطع بعد رغم مرور الزمن أن تكتسب الصفة النهائية التي لا رجعة عنها، ولم تحظ بالقبول أو التسليم لا من قبل الأطراف العربية والمعنية ولا من قبل المجتمع الدولي (بل أن إسرائيل، فيما يخص الجولان على الأقل، وافقت من حيث المبدأ على إمكانية إعادة النظر بالضم مقابل شروط أمنية معينة).

وفي الظروف المحيطة، فإن إجراء ضم الضفة أو أجزاء منها سيكون أضعف مفعولاً وقل قدرة على الثبات والاستقرار. وإذا جربه هذا الإجراء بتصعيد

للنضال الجماهيري الفلسطيني المناهض للاحتلال، كما ينبغي أن يكون عليه الحال متوافقاً مع إعلان السيادة، فإنه سوف يؤدي على الأرجح إلى خلق شروط تملئ بإطلاق مفوضات على نار سلخنة لمعالجة وتطويق ثيوله كيلا يتحول إلى نقطة تفجير للوضع الإقليمي بأكمله. وبهذا المعنى فإن إجراء الضم سيكون مزعزع الركائز، غير قابل للاستقرار على الأرض، وسترتد نتائجه سلباً على السياسة الإسرائيلية. وفي جميع الحالات فإن إجراء الضم لن يكون سوى ترسيم قانوني لواقع الضم الفعلي للقيام الآن بالأمر الواقع دون إعلان عنه. أما إجراءات الإغلاق والحصار وعزل المدن وحجب الأموال واحتمالات الاجتياح أو للتحرش العسكري والأمني، فإن تجربة انتفاضة السنوات السبع تؤكد أن شعبنا يمتلك كل المقومات الضرورية للصمود بوجهها وإباطها، ولكن هذا يتطلب بالتأكيد برنامجاً شاملاً لتعبئة طاقات الشعب واستنهاض الحركة الجماهيرية واعداد متطلبات الصمود، على الصعيد الاقتصادي والأمني والتعوي، بما يساعد على تقليص الصعوبات والآلام والتضحيات. ولذلك تؤكد المبادرة التي تبناها المؤتمر العام الرابع للجهة الديمقراطية: «أن خطوة إعلان السيادة كتكتسيب مصداقيتها إذا استندت إلى استراتيجية نضالية تعتمد التعبئة للشعبية العامة لمواجهة العنف الإسرائيلي بتحريك جماهيري عارم يمتلك المصيرة التي شقت طريقها هبة الأقصى المجيدة (الول/سبتمبر ٩٦) نحو تجديد الانتفاضة الشعبية الشاملة بأشكالها الجديدة».

(٦)

إن الاتفاق على خيار إعلان سيادة دولة فلسطين، بما ينطوي عليه من تجاوز لشروط اتفاقيات أوسلو المحققة، يمكن أن يكون منخلاً لتخطي الانقسام الذي احده هذه الاتفاقيات في صفوف حركتنا الوطنية وإعادة بناء الأجماع الوطني واستعادة الوحدة. ولكن لا يكفي من أجل ذلك الاتفاق على الشعار، الذي يمكن أن يتحول إلى موقف كلامي لجوف ما لم يتم التوافق على خطوة وطنية شاملة تضع الضوابط لهذا الإعلان وتؤمن مقومات نجاحه. ذلك أن المخاوف من سياسة

التلويح الكلامي بهذا الخيار، وتوظيفه تكتيكاً للضغط على مجرى المفاوضات الرافعة، أو لتخدير الرأي العام المحلي، دون الجدية في الإعداد له وفي وضعه موضع التطبيق العملي عندما يحين موعد استحقاق ٩٩/٥/٤، هذه المخاوف هي بالتأكيد مشروعة، وثمة في السياسة الرسمية الممارسة ما يزيكها ويؤكداه، وهي برأينا المحذور للرئيسي الذي ينبغي أن ينصب الاهتمام والجهد على التحذير منه واستنهاض للضغط الشعبي لمواجهته.

إن تفادي هذا المحذور يتطلب أن يأتي إعلان السيادة في سياق خطوة وطنية شاملة، متفق عليها، تحدد الضوابط الوطنية لهذا الخيار، كما تحدد مقومات نجاحه. إن أبرز الضوابط التي نرى ضرورة التأكيد عليها هي:

١- أن يحدد إعلان السيادة بوضوح الحدود الجغرافية للمناطق التي تعتبرها الدولة الوليدة والقمة ضمن نطاق سيادتها. إن هذا التحديد هو بمثابة إعلان عن الخطوط الحمر وحدود الحد الأدنى التي لا تتأزل عنها ولا معاملة عليها في أي مفاوضات أو اتفاق مستقبلي للسلام. ونحن نرى أن إعلان السيادة يجب أن يشمل جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعدوان حزيران/يونيو ٦٧، أي الضفة - بما فيها القدس - وقطاع غزة. لماذا أراضي ١٩٦٧ لأن هذه الأراضي تحظى باعتراف المجتمع الدولي بها بصفتها أرضاً فلسطينية أولاً ومحتلة ثانياً، وهذا ما تؤكدته القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن، وبعضها اتخذ بالإجماع بموافقة الولايات المتحدة، في الفترة التي أعقبت اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧.

إن الاعتراف الدولي ليس بالتأكيد العنصر الحاسم ولكنه عنصر هام ومؤثر في ضمان مقومات للتجاح والظفر في المعركة التي سوف تدور من أجل تحويل السيادة المعلنة إلى سيادة ممارسة على الأرض. نحن نؤكد على أهمية هذه النقطة آخذين بعين الاعتبار أن ثمة العديد من الاجتهادات الأخرى بشأنها، منها الرأي القائل بضرورة التمسك منذ البداية بحدود التقسيم التي منحنا إياها القرار ١٨١، أو ضرورة الامتناع عن تحديد حدود الدولة المعلنة مسبقاً بذلك بما فعلته إسرائيل عند قيامها عام ١٩٤٨

عسى أن نستطيع الحصول على ما هو أبعد من حدود ٦٧، أو ربما كي لا يسجل علينا أننا تنازلنا عن حقنا للتاريخي في كمل تراب فلسطين. وأخيراً هناك الرأي القائل بأن علينا أن نعلن الدولة في حدود منطلق (أ) و(ب) حيث نستطيع أن نمارس سيادة فعلية. إن مخاطر للرأي الأخير واضحة، فهو ينطوي على التسليم بالأمر الواقع الاحتلالي على ما تبقى من منطلق ٦٧، حيث تنكسر الصفة التي اضافها اتفاق أوسلو على هذه المناطق باعتبارها أرضاً متنازعاً عليها ويكتسب مصداقية، وقبلأ دليلاً لكبر، أي إجراء اسرائيلي بضم هذه الأراضي. وبالتالي فإن خطوة إعلان السيادة على مناطق (أ + ب) هي في الواقع خطوة تكيف وتكلم وفك شفتيك مع واقع الاحتلال، لا خطوة تجديد للصراع من أجل جلته الكامل.

أما الرأي القائل بالامتناع عن تحديد حدود للدولة فهو - في واقعنا الراهن وفي المدى المرئي - لا يفتح أفقاً لنيل ما هو أبعد من حدود ٦٧، بل هو بالعكس يسقط الضوابط التي تقيد نمو النزعات التفريطية المستعدة للتنازل عن بعض مناطق ٦٧، خاصة أن خيار التمسك بحدود التقسيم لا يحظى - الآن - بالحد الأدنى من القبول الدولي مما يفقدنا أحد الأسلحة الفعالة في المعركة التي مستشب من أجل تجسيد إعلان السيادة على الأرض. ليس ثمة أساس للمقارنة بين وضعنا الآن، وبين وضع اسرائيل عند إعلان قيامها عام ١٩٤٨. إن الخيار الفعلي الذي نواجهه - ضمن الشروط الإقليمية والدولية وموازن القوى القائمة - هو ليس بين حدود ١٩٤٧ وحدود ١٩٦٧، بل هو في الواقع بين حدود ٦٧ وبين خارطة المصالح الوطنية لأريئيل شارون، أو خارطة المصالح الأمنية لمرسخاي، أو على الأقل مشروع ألون الذي لم يتخل عنه بعد رسمياً حزب العمل [نود أن نضيف هنا أن إعلان السيادة في حدود ٦٧ لا يسقط تلقائياً حقاً في المطالبة بحدود التقسيم. إن ما نقوله بهذا الإعلان هو أن الضفة، بما فيها القدس، وقطاع غزة هي أرض فلسطينية لا جدال في حقنا في السيادة عليها، ولا إمكانية للمسومة بشأنها، وهي غير خاضعة للتفاوض. أما المفاوضات بشأن الحدود، التي هي عنصر من عناصر مفاوضات الوضع الدائم، فيجب أن تجري على قاعدة التسليم للمسبق بسيادتنا على

أراضي ٦٧ وبعد ذلك يمكن المطالبة بإعادة رسم الحدود بما يأخذ بعين الاعتبار الحقوق التي منحنا إياها قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧].

٢- أن يقوم إعلان السيادة على أساس وثيقة إعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨، وأن يكون حصيلة توافق بين القوى والفصائل والفعاليات الوطنية والإسلامية، على أن تكون الجهة المعنية بإعلانه هي منظمة لتحرير فلسطين، من خلال مجلسها الوطني، أو من خلال المجلس المركزي الذي خولته دورة الجزائر لعام ١٩٨٨ بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، وذلك تأكيداً على مكانة المنظمة كممثل شرعي ووحيد لشعبنا ومرجعية عليا للبت في القرارات المتعلقة بقضيته الوطنية.

٣- أن يستند هذا الإعلان إلى تأكيد الإجماع الوطني الفلسطيني على أن قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل معاصاً بحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، ولن يكون ثمة التخلي عن هذا الحق. إن دولة فلسطين، وفقاً لإعلان الاستقلال، هي «دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق». إن قيام الدولة المستقلة بتجسيد سيادتها على الأرض سوف يشكل تعزيزاً للنضال المتواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق والعمل على تأكيد استمرار الالتزام الدولي بالقرار ١٩٤ الذي يكفله.

٤- أن يستند إعلان السيادة إلى توافق وطني شامل، واضح ومرسّم ومعلن، على الحدود الدنيا التي لا يمكن إیرام أي اتفاق الملح الدائم دون ضمانها وهي:
أ- الانسحاب الإسرائيلي للكل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب- إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي الرقم ٤٧٨ [الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠]، والاعتراف بها

عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج - تفكيك المستوطنات ورحيل للمستوطنين عملاً بالقرار الدولي الرقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة لفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

إن التوافق الوطني على هذه الضوابط والخطوط الحمراء قد لا يقطع دابر نزعت التفرط والتنازل، ولكنه على الأقل يطوقها ويقيدها ويساهم في بناء مناخ من الثقة بين القوى الوطنية يسمح بتعزيز عملها المشترك للنهوض بأعباء هذا الخيار.

٥- إن التوافق على خيار إعلان السيادة يجب أن يتوافق مع اتفاق بين القوى الوطنية على مبدأ إدارة المفاوضات مع إسرائيل واسمها، وبرأينا أن إعلان السيادة يجب أن يتضمن دعوة حكومة إسرائيل إلى إجراء مفاوضات لقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل العادل لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧ على أن تجري المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتسيق بين المسار الفلسطيني ومسار الممارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشراكاً دولياً جماعياً على عملية السلام يستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة ومسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة. إن هذا يعني إرساء العملية التفاوضية مع إسرائيل على أسس جديدة تماماً: مفاوضات بين دولتين، على أسس الشرعية الدولية، وتحت إشراف دولي جماعي.



يجب أن نؤكد هنا أن الحديث عن اعلان السيادة، والتحصير الجاد لهذا الإعلان بما يكفل مقومات نجاحه، لا يتسجم مع استمرار الرهان العقيم على المبادرة الأميركية^(١) ومواصلة المفاوضات الجارية الآن^(٢) على أسسها، وبخاصة بعد أن اتضحت للعيان الوظائف الخبيثة لهذه المبادرة. فهي من جهة مكنت نتنياهو، وما تزال، من كسب الوقت الثمين لمواصلة فرض الوقائع الاستيطانية والتوسعية على الأرض تحت غطاء استمرار المفاوضات، وهي من جهة أخرى نجحت في خفض سقف التفاوضي الفلسطيني فضلاً عن شل وتخدير التحركات والمبادرات العربية والدولية الأخرى التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط على إسرائيل [الدعوة إلى القمة العربية، المبادرة المصرية - الفرنسية^(٣) الخ...]. ويتأكد الآن أن الرهان على إمكانية الضغط الأمريكي على إسرائيل، أو أحداث شرخ في العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، من خلال القبول للفلسطيني من جانب واحد

(١) حول المبادرة الأميركية بصيغتها الأولى والمعدة، راجع الملحق ١ و ٢ (ص ٩٥ وص ٩٧).
(٢) المفاوضات الجارية في واي بلاتكشن والتي انضمت لاحقاً إلى «مذكرة واي ريلر» في ١٩٩٨/١٠/٢٣.

(٣) أطلقت المبادرة المصرية - الإسرائيلية في ١٨/٥/١٩٩٨، وطوالها طءاء من أجل السلام» أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى باريس وتضمنت تأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وإلى «المسؤولية المتكاملة لجميع القوى الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في مواصلة جهودها من أجل تفضي الطغرات التي تصوق معاودة صلابة سلام في الشرق الأوسط على كل المسارات وإجلائها». وقررت النداء «مكة مؤتمر للدول المصممة على قتل السلام. ومن شأن هذا المؤتمر إلقاء كل المبادئ والاتفاقيات للقمة وتكديدها وتوجيه الدعوة بعد ذلك إلى الأطراف المتنازعين لكي يسلوا لصاية سلام أملاً جديداً، وطلاقة جديدة».

وفي خطابه أمام مبارك قال شيرك: «دعوا إلى سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط يقوم على مبدأ الأرض مقابل سلام مع احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتطلع للشرعي إلى إقامة دولة. وعلى الأمن الذي تريده إسرائيل وتمتص به فرنسا. فلا سلام من دون أمن ولا أمن من دون سلام». وأوضح أن السلام يجب أن يرتكز «على احترام التهميدات ووقف الاستيطان ومواصلة إعادة الانتشار». وقال أن السلام يعني ضمان الاستقرار في كل المنطقة وصولاً إلى الخليج ومعالجة الإرهاب كما قررنا في شرم الشيخ.

للمبادرة الأميركية، هو رهان عقيم ينطوي على قدر كبير من السذاجة في أفضل الحالات.

وكما كان متوقفاً فإن الإدارة الأميركية، بدلاً من إعلان ميلادتها كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة نتنياهو، أقدمت في الواقع على إعلان وفاة ميلادتها بالصيغة التي وضعت فيها في مطلع العام ٩٨، وذلك بدعوتها الأطراف إلى العودة للتفاوض المباشر دون أن تحصل على موافقة مسبقة من نتنياهو على عناصر المبادرة كما صيغت في شهر ١/٩٨، وهكذا بدلاً من أن تكون هذه العناصر هي «الحل الوسط» المفترض بين الموقعين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد أصبحت الأفكار الأميركية في الواقع سقفاً جديداً للموقف للتفاوضي الفلسطيني وبات البحث يدور لإيجاد «حل وسط» بينها وبين الموقف المتمتع لصقور حكومة نتنياهو. وبالفعل فقد أظهر المفاوض الفلسطيني استعداده للتنازل عن العناصر الأصلية للمبادرة الأميركية، التي قبل عند الموافقة عليها أنها تشكل الحد الأدنى، وللقبول بتمثيلها لصالح الاقتراب من الموقف الإسرائيلي.



أين يكمن التناقض بين هذا المنهج للتفاوضي وبين التحضير الجاد لخيار إعلان السيادة في ١٩٩٩/٥/٤؟ إن أوساط السلطة تبقى هذا التناقض مستتدة إلى الادعاء بأن تنفيذ المبادرة الأميركية سيضمن توسيع مساحة المنطقة (أ) إلى ١٨,٢٪ من مساحة الضفة، ومساحة المنطقة (ب) إلى ٢١,٨٪ من الضفة [الآن أصبحت ١٨,٨٪ + ٣٪ محميات طبيعية] وإن هذا سيوفر أرضية جغرافية أكثر ثباتاً، وأوسع مساحة، لإعلان الدولة. ونظرياً تبدو هذه الحجة متمسكة. ولكنها في الواقع لا تصمد أمام النقد. ذلك أن أحد وظائف المبادرة الأميركية، بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، تتمثل في تسريع قبول التمديد للمرحلة الانتقالية بعد الموعد الزمني المحدد لها في اتفاق أوسلو، أي بعد ١٩٩٩/٥/٤. ربما يأتي ذلك عن طريق الضغط من أجل تضمين الاتفاق، الذي يجري طبعه الآن في واي

بلانتايشن، نصا واضحا يلزم الجانب الفلسطيني بعدم الإعلان عن الدولة في ١٩٩٩/٥/٤ باعتبار ذلك إجراء من طرف واحد. ولكن حتى لو لم يتم ذلك فإن الجدول الزمني الذي تعتمدة المبادرة الأميركية لتنفيذ عملية إعادة الانتشار سينقلنا إلى عشية موعد ١٩٩٩/٥/٤ ونحن نعيش في أجواء من الارتخاء والانفراج المؤقت [في العلاقة مع الإسرائيليين طبعاً] مما يمطي نقلاً وحافزاً إضافياً لجهاث نافذة ومؤثرة في مركز قرار السلطة الفلسطينية لكي تضغط بقوة أكبر باتجاه الأخذ بخيار التمديد [إذا افترضنا إن اتفاقاً أولياً قد أبرم اليوم في واي بلانتايشن، فإن نتيأهو سيطلب بضعة أسابيع للمصادقة على هذا الاتفاق في الحكومة، ثم في الكنيست. وبالتالي لن يبدأ تنفيذ الاتفاق عملياً، على الأرجح، قبل بداية العام ١٩٩٩، وحيث أن المبادرة الأميركية تحدد جدولاً زمنياً من ثلاثة أشهر لإنجاز النبضة الأولى والثانية من عملية إعادة الانتشار، فإن هذا يعني أن التنفيذ لن ينتهي قبل نهاية آذار/مارس ٩٩، ومع شيء من المماطلة الإسرائيلية يمكن أن يمتد إلى نهاية نيسان/أبريل أو مطلع أيار/مايو ٩٩. ولكم أن تتصوروا حينذاك الأصوات التي سترتفع لتسويغ التمديد للمرحلة الانتقالية بحجة أن الحصول على مزيد من الأرض لنمارس عليها السيادة فعلاً هو أجدى من إعلان سيادة «على الورق»!].

فضلاً عن ذلك فإن عناصر المبادرة الأميركية لا تقتصر على عملية إعادة الانتشار الإسرائيلية، بل هي تتضمن، ثلماً لذلك، سلسلة من الالتزامات الأمنية الفلسطينية التي تبدأ بتفكيك البنية التحتية لما يسمى بمنظمات «الارهاب»، وتمر عبر «تحرير التحريض» (١)، وصولاً إلى «تحرير الجماعات المتشددة والتي تحض على العنف واعتبارها خارجة على القانون»، وانتهاء بوضع السلطة الفلسطينية تحت الوصاية والرقابة الدائمة الأميركية - الإسرائيلية بحجة التحقق من مدى التزامها بهذه التعهدات. إن جوهر المبادرة الأميركية هو مقايضة نسبة هزيلة من الأرض مقابل جر السلطة الفلسطينية إلى مواجهة مع شعبها بحجة مكافحة الإرهاب ومنع التحريض. والآن كيف ينسجم الالتزام بهذه التعهدات، والذي ستترقب عليه متابعة إسرائيل لعملية إعادة الانتشار، مع متطلبات توحيد الصف

الوطني والإسلامي لمواجهة استحقاق ٩٩/٥/٤، أو متطلبات استنهاض الحركة الجماهيرية وتعبئة الشعب لاسناد إعلان السيادة بمواجهة شاملة مع الاحتلال؟ إن مجرد الإعلان عن اتفاق يتضمن هذه التعهدات الأمنية سيكون من شأنه رفع مستوى التوتر في العلاقات بين القوى الفلسطينية، بين السلطة والمعارضة، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني بدلاً من توحده، وتوسيع الفجوة بين السلطة والشعب بدلاً من ردمها. فما بالكم إذا تم تنفيذ هذه التعهدات ولو بشكل جزئي؟

إن التراجع، تحت الضغط الأميركي والابتزاز الإسرائيلي، عن طرح القرار الفلسطيني بإعلان السيادة عند نهاية المرحلة الانتقالية، على الجمعية العامة للأمم المتحدة وطلب تأييدها لهذا القرار^(١)، هو نموذج للممارسة السياسية التي تشتق من الزهان العميق على المبادرة الأميركية باعتبارها المخرج للمتح من مأزق أوسلو. إن ممارسات كهذه تستتفر الشكوك، وتستثير المخاوف، لدى أوسع قطاعات الشعب من أن يكون التلويح الكلامي بإعلان السيادة مجرد بالون اختبار، أو فزاعة تستخدم تكتيكياً للضغط على مجرى المفاوضات الراهنة. وهذه المخاوف، المشروعة بالتأكيد، تلحق ضرراً فاحشاً وتترك انعكاسات سلبية على مستوى التعبئة الشعبية ودرجة الاستعداد الكفاحي للجماهير لتحمل أعباء هذا الخيار الوطني والالتفاف حوله. فإذا كانت تعبئة الشعب للصمود والمواجهة هي الركيزة الرئيسية لإعلان السيادة والسبيل الأبرز لترجمته على الأرض، فإن هذا يوضح إلى أية

(١) كان من المفترض أن تلتى للفترة التالية في خطاب الرئيس عرفات بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٦، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «هذه اليوم (١٩٩٩/٥/٤) هو تاريخ له شريعته الفلسطينية والإسرائيلية والأميركية والروسية والعربية والأوروبية والدولية. ولا يمكن أن يمضي عام يوم آخر. يجب أن يكون هناك اتفاق قبل هذا اليوم وهذا خيارنا الأساسي وما نطمح تحقيقه ونواصل بذل كل جهودنا لهذا الغرض. وإما أن نكون مضطرين للإعلان من جانب واحد عن قيام دولة فلسطين على أرض فلسطين مدركين حتى الآن ما قد يترتب على ذلك من نتائج على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية والإسرائيلية والروسية والروسية».

وقد استبدل عرفات هذه الفقرة بأسقاط كل ما له علاقة بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤ ودعا بدلاً من ذلك المجتمع الدولي إلى دعم الفلسطينيين لالتماس دولتهم دون الإشارة على الإطلاق لاستحقاق ١٩٩٩/٥/٤.

درجة يتقلص التمسك الجدي بهذا الخيار والتحضير له مع الرهان على المبادرة الأميركية ومواصلة العملية التفاوضية على أساسها. نحن لسنا من الذين ينفصنا التخوف من التوظيف التكتيكي لشعار إعلان الميادة إلى التردد إزاء هذا الخيار أو التثنيك بضرورته. نحن نعتقد أن ولجب المعارضين لاتفاق أوسلو، تحديداً، أن يبادروا إلى تبني هذا الخيار والتمسك به والضغط من أجل الالتزام به، وفضع أي تراجع عنه، والدعوة إلى تحويله إلى ممارسة عملية جادة من خلال التحضير له واعداد مقومات نجاحه.

ولكن هذا يتطلب بالضرورة فضع النتائج السلبية لأي ميل نحو التوظيف التكتيكي لهذا الشعار، وتحويله إلى مجرد فزاعة كلامية، كما يتطلب تبين التعارض بين تبني خيار إعلان الميادة وبين نهج المراهنة على المبادرة الأميركية ومواصلة المفاوضات على أساسها.

(٩)

إن الجدية في تبني هذا الخيار، وبدء التحضير الحقيقي له، يتطلبان وقف المفاوضات الجارية على أساس المبادرة الأميركية، وسحب الموافقة الفلسطينية المبدئية عليها وبخاصة بعد أن اصطدمت بجدار التحت الإسرائيلي، ووقف سائر أشكال التنسيق والتعاون - وبخاصة الأمني - مع إسرائيل، وربط استئناف المفاوضات بتوقف الحكومة الإسرائيلية عن ممارستها واستجابتها لاستحقاقات السلام.

وينبغي المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل يتوجه لمعالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية لاستعادة الوحدة الوطنية والاتفاق على استراتيجية سياسية ونضالية تشق طريق الخلاص الوطني أمام شعبنا. إن توفير مقومات النجاح لخيار إعلان الميادة يستوجب في المقام الأول إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وإعادة بناء الوحدة الوطنية لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة ردود الفعل العدوانية المتوقعة من جانب إسرائيل، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي اللازم. إن التحضير الجاد لهذا الخيار الوطني يتطلب:

أ - تعزيز للتجربة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، داخل الوطن، بتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر الناجم عن الهمّة المتسعة بين السلطة والشعب، وذلك من خلال احترام الحقوق لديمقراطية للمواطنين وتحرير امتثال كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهات والتعذيب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحتلات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين، وصون استقلال القضاء، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي من مجلس بلدية وقروية، واحترام التعددية السياسية وحقوق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والإسلامية والقائمة العلاقات بين القوى السياسية، وبينها وبين السلطة، على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوطيد وحدة الصف الوطني والإسلامي في النضال المشترك ضد الاستيطان، دفاعاً عن الأرض وعن عروبة القدس، وضد الحصار والإغلاق، ومن أجل الإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط. إننا نشدد في هذا السياق، على الأولوية التي يحتلها إجراء الانتخابات البلدية والقروية فوراً، لما يتيحه هذا الإجراء من تدعيم للمركبات الشعبية لبسط السيادة.

ب - تأمين مقومات الصمود الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء بروتوكول باريس الاقتصادي المجحف وللتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة والمصوبية، وإلغاء امتيازات المسؤولين، واتخاذ سياسة نقشف تضمن وقف تبذير وأهدار المال العام على النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي متضخم، وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة للنمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

يحق لنا أن نتساءل كيف ينسجم للتوجه نحو إعلان السيادة مع ترسيم الفساد

وتحويله إلى مؤسسة رسمية، وهو في الجوهر ما ينطوي عليه أسلوب معالجة مسألة التشكيل (أو بالأحرى: للتوسيع) الوزاري^(١) الأخير؟ كيف ينسجم هذا التوجه مع اعتماد موازنة من نمط تلك التي اعتمدت في حزيران/يونيو ١٩٩٨، موازنة تعتمد في ثلثي مواردها على ما يسمى «أموال المقاصة» التي تتحكم بحفائتها اسرائيل وتخصص ثلثي نفقاتها (تقريباً) لمرتبات الموظفين؟ إن مراجعة هذا النهج الاقتصادي هو حاجة ملحة لتعطى الأولوية لتأمين مستلزمات صمود المواطنين على الصعد المعيشية والتموينية والخدمية والصحية.

ج - استنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات، تأكيداً لوحدة الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده، وذلك في إطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين تشكل ركيزة أساسية من ركائز ائتلاف م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، والتصدي للمحاولات الهادفة إلى تبيح الالتزام الدولي إزاء هذا القرار، بما في ذلك رفض المساس بمكانة المخيمات أو محاولات تقليص وتصفية خدمات وكالة الغوث أو إحالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، نظراً لما تجسده الوكالة من التزام دولي سياسي وقانوني تجاه قضية اللاجئين، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتجهير والمطالبة بإقرار وصون الحقوق المدنية والإنسانية والاجتماعية للاجئين باعتبار ذلك هو الضمان لافئال تلك المخططات.

د - تعزيز التواصل والالتحام للمصريي مع جماهير شعبنا داخل حدود ٤٨،

(١) تشكلت الحكومة الجديدة (٩٨/٨/٥) من (٣٤) عضواً منهم (١٠) أعضاء جدد إلى جانب الأعضاء الـ(٢٤) القدامى. ضمت الوزارة الجديدة (٢٤) عضو مجلس ائتراري من اصل (٨٨) هم مجموع أعضاء المجلس من بينهم (٩) أعضاء جدد في الوزارة. نالت الحكومة الثلثة يوم ٩٨/٨/٩ بأغلبية (٥٥) صوتاً وتغيب عضو واحد عن التصويت.

شكلت الوزارة بعد أن قدم أعضاء السابقة استقالاتهم لرايس السلطة، إثر صدور تقرير الهيئة العامة للرقابة وقد اتهم عدد كبير من الوزراء بالفساد. جميع الوزراء المتهمين بالفساد عادوا إلى مواقعهم السابقة مما أثار حاشفة من الانتقادات وخيبة أمل في صفوف الشارع.

باعتبارها جزء لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الواحد الموحد، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز والتهجير والهضم القومي ومن أجل حقها في المساواة وصون انتمائها الوطني والاعتراف بهويتها وحقوقها القومية، ولتكون رافعة رئيسية من روافع استنهاض المعارضة للمساكن العدوانية العنصرية التي تنتهجها حكومة نتنياهو اليمينية، وتطوير العلاقة مع قوى السلام الإسرائيلية ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية.

هـ - إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الوطني وتكويّلها الائتلافي الشامل الذي يجب أن يتسع لجميع قوى شعبنا الوطنية والإسلامية الفاعلة داخل الوطن وخارجه، بما يعزز مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وضمان استقلال مؤسساتها عن أجهزة السلطة، وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تضمن المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني.

إن السبيل الرئيسي إلى ذلك هو إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني، اننا ندعو إلى التملطي مع هذه المهمة بالجدية التي تستحقها، وباعتبارها أحد أبرز مرتكزات التحضير للديمقراطي لإعلان السيادة كي يأتي تعبيراً عن الاختيار الطوعي الحر لجمهور الشعب. اننا على قناعة أن إمكانية إجراءات انتخابات المجلس الوطني، على الأقل داخل الوطن، وفي بعض بلدان الشتات، هي إمكانية واقعية. فإذا ما اتخذ قرار سياسي جاد بشأنها، فإن توفير وسائلها الإجرائية وآلياتها فإن الجزء المنتخب من المجلس نفسه هو الذي يمكن أن يقرر كيفية أسس تمثيلها بما يراعي معايير الديمقراطية والتعددية وللممثل الشعبي الحر.

إن ترتيب البيت الفلسطيني وإعادة بناء وحدة الشعب وحركته الوطنية، وفقاً للتوجهات المذكورة اعلاه، هو الذي يشكل القاعدة لنجاح التحرك على الصعد العربية والدولية، لضمان الدعم اللازم لخير إعلان السيادة. وينبغي أن تولى اهتماماً خاصاً، في هذا السياق، مهمة تصحيح وتعزيز العلاقة بين منظمة التحرير

وبين مآثر الدول العربية وبخاصة تلك التي ما تزال أراضيها محتلة مما يشكل حافزا لتعزيز الروابط الكفاحية المشتركة معها. إن المبادرة الفلسطينية للدعوة إلى إعادة بناء الترابط والتسويق بين المسارات العربية المعنية بالحل هي خطوة مفيدة بهذا الاتجاه وتدعيم للموقف التفاوضي الفلسطيني في مواجهة الاستفراد الأمريكي - الإسرائيلي. وهذا لا يعني فقط موريا ولبنان، بل هو يعني أيضا تعزيز العلاقات مع مصر، وكذلك مع الأردن، والمعنى الحثيث إلى قمة عربية شاملة تعيد بناء التضامن العربي وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمة القاهرة (عام ١٩٩٦) والمجلس الوزاري للجامعة العربية بشأن وقف التطبيع مع إسرائيل، وتعليق المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، والعمل على تطوير هذه القرارات باتجاه تفعيل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل والضغط على الولايات المتحدة للحد من تحيزها للموقف الإسرائيلي، وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي في مواجهة الأخطار المترتبة على التفاهم الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي الذي يحظى بالدعم والرعاية الأميركية.

وأخيرا ينبغي مواصلة الهجوم على الصعيد الدولي بهدف تأمين الدعم للخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنفاذا للشق الثاني من القرار ١٨١. إن إعلان السيادة ينبغي أن يكون مشفوعا بنداء ملح يتوجه إلى المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل إسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، وتفكيك مستوطناتها، وتمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها على أرضها، باعتبار ذلك المخرج الوحيد لإنقاذ جهود السلام من المأزق الذي انتهت إليه مسيرة أوسلو في ضوء اقتراب انتهاء الفترة الزمنية المحددة لترتيبات المرحلة الانتقالية ■

(2)

نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة^(١)

تيسير خالد



حددت اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تم التوقيع عليها بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل الرابع من أيار ١٩٩٩ موعداً زمنياً ليس فقط لنهاية المرحلة الانتقالية بل وكذلك لوصول مفاوضات الوضع الدائم إلى نهايتها باتفاق حول الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة بحلول ١٩٩٧. هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بلوؤاضع اللاجئين وبالحدود والمعابر والمياه والمستوطنات وغيرها.

عن هذا الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية وللإتفاق حول القضايا التي تم تأجيلها لمفاوضات الوضع الدائم لم يعد يفصلنا غير بضعة شهور، ولا تلوح في الأفق إمكانية جدية لتنفيذ ترتيبات تم الإتفاق بشأنها في الاتفاقية المرحلية وما تبعتها من إتفاقيات مثل بروتوكول الخليل ومذكرة واي ريفر. أما المفاوضات حول الوضع الدائم فإنها لم تبدأ بعد وليس من الواقعية في شيء الاعتقاد بأن قضاياها الشائكة والمعقدة ستجد حلاً خلال ما تبقى من عمر مفترض لاتفاقية المرحلة الانتقالية. بحسابات بسيطة يمكن لجميع من يتعامل في السياسة أن يقيم معادلة سهلة، وهو يراجع تجربة المفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية عمالية كانت أم يهودية، تمكنه من رسم صورة للأوضاع التي نعيشها واحتمالاتها. فإين كانت المفاوضات حول تنفيذ اعدالت الانتشار التي تم الإتفاق عليها في بروتوكول

(١) نشرت في مجلة السياسة الفلسطينية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية / نابلس (العدد ٢١ - شتاء ١٩٩٩).

الخليل قد استغرقت عاماً ونصف من المفاوضة والمماطلة التي انتهت بالاتفاق على جدولتها زمنياً على امتداد ثلاثة أشهر في «وادي ريفر»، فإن المفاوضات حول الوضع الدائم، وخاصة مع حكومة الائتلاف اليمني الحاكم في إسرائيل، سوف تستغرق أعواماً عديدة. لا أحد في مركز صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية أو في السلطة الفلسطينية يستطيع في ضوء التجربة، سواء مع حكومة العمل أم مع حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، أن يقنع الرأي العام الفلسطيني أو يشجع أولهها في صفوفه بأن مفاوضات الوضع الدائم سوف تُجز جدول أعمالها قبل الرابع من أيار/مايو ٩٩. فإذا كانت المواعيد أو التواريخ غير مقدّمة في زمن حكومة العمل، فإنها لا قيمة لها في زمن حكومة الليكود وحلفائه الذين يقفون بتطرف على يمينه.

في سياق مباحثتها في البحث عن حل إقليمي وسط يأخذ بالاعتبار مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى، والتي لا تخطو من أطماع توسيعية، كانت حكومة حزب العمل تبدي استعداداً للبحث في حجم ومدى الأطماع للتوسعية في إطار الدور الإقليمي لإسرائيل في المنطقة. وكانت تلك الحكومة ترن بميزان دقيق مدى استعدادها لتقليص أطماعها التوسعية في الأرض الفلسطينية بحدى استعداد الجانب الفلسطيني للتنازل في القضايا الجوهرية وبمدى استعداد الدول العربية للتسليم بدور إسرائيل المركزي في المنطقة وبمدى استعدادها للتقدم خطوات جادة وواسعة على مستوى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. كانت حكومة العمل وهي تتفاوض مع الجانب الفلسطيني تركز أنظارها على مساحة للشرق الأوسط وتحفظ بورقة الأطماع للتوسعية في جيبها لتسلم على حجمها ومداها فحسب. وفي كل هذا لم تكن المواعيد أو التواريخ في أجندة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني مقدّمة، ولهذا بقي الكثير من ترتيبات المرحلة الانتقالية دون تنفيذه، مثل إعادة الانتشار من مدينة الخليل على سبيل المثال لا الحصر.

حكومة الليكود والأحزاب الدينية واليمينية لا تعينها المواعيد والتواريخ، فهذا ثابت من أسلوب تعاملها مع المفاوضات على جميع المسارات، فلمسار السوري - اللبناني مجعد ويمكن أن يبقى كذلك لأجل طويل، وما تم الاتفاق عليه في بروتوكول

الخليل في مطلع ١٩٩٧ بالنسبة لاعادة الانتشار بنضبتها الثلاثة تم تجميده لأكثر من عام ونصف، حيث كان من المفترض أن تبدأ النبضة الأولى في آذار ١٩٩٧ وتنتهي النبضة الثالثة في آب ١٩٩٨. هذه الحكومة لا تبحث حتى الآن عن حل لليمني وسط مع الجانب الفلسطيني بحصة أكبر من الأطماع التوسعية من تلك التي تمكسها سياسية حزب العمل، وهي تريد انتزاع اعتراف بدور إسرائيل المركزي في منطقة الشرق الأوسط دون أن تكون هذه الأطماع للتوسعية عنصراً من عناصر المساومة في التسوية مع الجانبين الفلسطيني والعربي. ولذا ينبغي ألا يقلج أحد إذا ما أعلنت هذه الحكومة أن مساحة النبضة الثالثة في إعادة الانتشار لن تتجاوز واحد بالمئة (١٪) من مساحة الضفة الغربية ولجأها ستكون «خاتمة أحزان» سياسة «للتنازل عن أرضنا» حسب منطق بنيامين نتنياهو، كما ينبغي ألا يقلج أحد إذا ما أعلنت هذه الحكومة أن جوهر مفوضات الوضع الدائم هو شكل ومحتوى السيطرة الفلسطينية على المناطق التي نقلتها جميع الاتفاقيات إلى الجانب الفلسطيني أو إلى السلطة الفلسطينية، فضلاً عن شكل ومحتوى العلاقة بين هذه السلطة ودولة إسرائيل. وفي هذا الإطار سوف تسعى حكومة نتنياهو إلى دمج المسائل للعلاقة في ترتيبات المرحلة الانتقالية مع المسائل المؤجلة لمفوضات الوضع الدائم بأولوية للأولى على الثانية باعتبارها الأساس في ترتيبات التسوية الدائمة. هذا يعني أن الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩ لن يكون أكثر من يوم عادي بالنسبة لحكومة بنيامين نتنياهو، وقد يأتي ذلك اليوم دون أن تكون هذه الحكومة قد نقلت أصلاً للنبضة الثالثة في إعادة الانتشار، والتي تشير المواقف الرسمية الإسرائيلية إلى أنها سوف تكون هزيلة على كل حال، هذا إذا افترضنا أنها سوف تنفذ النبضة الثانية كما اتفق على ذلك في «وأي ريفر» بعد أن ضاعت النبضة الأولى في دوامة المروعة والمماطلة الإسرائيلية.



هل هذا الاحتمال وارد وواقعي، وما هو الرد الفلسطيني عليه على أبواب الرابع من أيار /مايو ٢٠٠٠ لاشك أن هذا الاحتمال واقعي، إلا إذا افترض أحد أن حكومة إسرائيل بزعمه بنيامين نتنياهو تسعى إلى السلام أو حتى تفكر به، لو إذا افترض أن

الإدارة الأميركية سوف تلعب دوراً محورياً يدفع بمفاوضات المرحلة الانتقالية وبمفاوضات الوضع الدائم نحو نهاية ناجحة في الأسابيع والأشهر القليلة التي تفصلنا عن الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية التي تتزامن حسب الاتفاقية مع نهاية المفاوضات حول الوضع الدائم.

للتجربة والمؤشرات جميعها تؤكد أن حكومة نتنياهو حكومة استيطان وأطماع توسعية معادية للسلام، كما تؤكد أن الإدارة الأميركية لن تنضم إلى الأمم لانتقاط الكسب من نار الاستيطان والأطماع للتوسعية الإسرائيلية لتقدمها إلى الجانب الفلسطيني، فذلك لم يحدث على امتداد السنوات السابقة، ولم يحدث في مفاوضات «وادي ريفر» وإن حدث في الأسابيع والأشهر القليلة القادمة. وعليه، فإن الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩ سوف يضع الجانب الفلسطيني أمام احتمالات وخيارات عدة من بينها وربما من أهمها:

١- التمديد كالمزق أو نتيجة اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، استناداً إلى وساطة تقوم بها الإدارة الأميركية أسما، للمرحلة الانتقالية بسيناريوهات قد يخفف بعضها من وطأة مثل هذا التمديد دون أن يلغي مفاعيله السلبية والخطرة على مجمل الوضع الفلسطيني الرسمي والشعبي.

٢- التعامل مع الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩ بالاستناد إلى استراتيجية سيامية وطنية وتفاوضية فلسطينية جديدة تنطلق من ضرورة تجاوز القيود التي فرضتها الاتفاقيات السابقة على الجانب الفلسطيني بعد أن أخذت هذه الاتفاقيات بتطبيقاتها على الأرض فرصة كافية لاختبار مدى استعداد حكومات إسرائيل للمسير في طريق تسوية تفاوضية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وأساس هذه الاستراتيجية السياسية الوطنية والتفاوضية هو إعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ عملاً بإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨ وعملاً بقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي أعطى الشعب العربي الفلسطيني حقه في دولة مستقلة، وإعادة بناء العملية التفاوضية بين دولتين هما دولة الاحتلال الإسرائيلية

ودولة فلسطين التي تخضع أراضيها للاحتلال، والتوجه في الوقت نفسه إلى الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز وجميع دول العالم ودعوتها للاعتراف بحق دولة فلسطين في بسط سيادتها على أراضيها وبحقها في احتلال مكائنها كدولة ذات سيادة في الأمم المتحدة.

(٣)

مثل هذه الاستراتيجية لا ينبغي أن تختصر إلى حدود قرار يسهل التغلب عليه أو أن تختصر إلى حدود مبادرة سياسية أو ورقة ضغط لتحسين مواقع تفاوضية أو مواقف سياسية، فذلك ينطوي على خطورة بالغة وعدم مسؤولية، بل يجب أن تأتي في سياق تعبئة شعبية واسعة تستهدف استبعاد الشعب لمواجهة ردود الفعل الإسرائيلية المحتلة واحتوائها وفي سياق سياسة جادة ومسؤولة لإعادة بناء البيت الفلسطيني من الداخل تنظم العلاقة بين السلطة والمعارضة وتستوعب دور جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية لضمان التناقل حول هذه الاستراتيجية الوطنية وانخراطها في الدفاع عنها. هذا فضلا عن إعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاعتبار لبرنامجها الوطني الكفاحي.

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طرحت هذه الاستراتيجية السياسية الوطنية في وقت مبكر على جدول أعمالها حيث لخصتها للنقاش في صفوف منظماتها وأقرتها في مؤتمرها الوطني الرابع الذي انعقد في أيار/سبتمبر ١٩٩٨، وبادرت إلى طرحها على القوى السياسية والوسط واسعة من الرأي العام الفلسطيني في سلسلة من الحوارات التي تتدرج في سياق إعداد للجهة الداخلية الفلسطينية لحمل هذه الاستراتيجية على أكتاف أوسع للقوى السياسية والقطاع للشعبية باعتبارها الخيار الوطني الحقيقي في مواجهة استحقاق شرف المرحلة الانتقالية على نهجتها. وتدرك الجهة الديمقراطية أن هذا الخيار الوطني الحقيقي سوف يصطدم بردود فعل إسرائيلية تتدرج في عدد من الاحتمالات التي يجب العمل على احتوائها والتغلب عليها، اعتماداً على الطائفت الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى دعم الدول العربية والإسلامية ودول

عدم الانحياز والمجتمع الدولي كذلك. وقد أصبحت ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة واضحة، فهي تتراوح بين احتمالات العدوان العسكري على مناطق السلطة الفلسطينية واحتمالات الإغلاق والحصار الاقتصادي ولاحتمالات ضم المناطق التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة. ردود الفعل الإسرائيلية هذه ينبغي ألا تخيف الجانب الفلسطيني أو حتى تشكل قيداً على حركته الحزمة والجدلة في هذا الاتجاه.

(٤)

إن احتمال العدوان العسكري يهدف إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية احتمال وارد، غير أنه خطوة من جانب إسرائيل لا تغلق ملف الاستقلال الوطني الفلسطيني بقدر ما تفتح على مصراعيه بعد أن ثبت لقادة إسرائيل السيسيين والعسكريين أن الحل مع الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يكون حلاً عسكرياً. الم يكن هذا هو أحد الدروس التي استخلصتها المؤسسات السياسية والعسكرية في إسرائيل من الانتفاضة الشعبية؟

احتمال الحصار والإغلاق الاقتصادي هو كذلك احتمال وارد وكبير، غير أن الحصار والإغلاق سيف ذو حدين، خاصة إذا ما جرت مواجهته بجهة وطنية فلسطينية عريضة ومتمدة. صحيح أن الجانب الفلسطيني سوف يتضرر من اقدام إسرائيل على خطوة كهذه، وسوف تؤثر الاضرار على مصالح جميع الطبقات والفتات الاجتماعية الوطنية، غير أن على الجميع أن يتذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وبين إسرائيل يتجاوز ثلاثة مليارات دولار هي في الأساس صادرات إسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، وأن يتذكر أن أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة هي ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية بعد السوق الأميركية، وأن الاضرار الناجمة عن الإغلاق سوف تنفع بقطاعات اقتصادية صناعية ومالية وتجارية إسرائيلية للضغط على حكومتها ليس حبا للجانب الفلسطيني وخياراته السياسية بل لدفاعاً عن مصالحها بالدرجة الرئيسية، هذه المصالح التي لن تتأثر فقط من خسارة الأسواق الفلسطينية بل وكذلك من احتمالات التراجع في علاقات

إسرائيل مع عدد من الدول العربية وعدد من دول العالم.

كما أن ضم إسرائيل للمناطق التي تخضع لسيطرتها الأمنية الكاملة لا يغير من الوضع القانوني لهذه المناطق، فهي وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية أراض فلسطينية محتلة. لقد سبق أن أعلنت إسرائيل عبر الكنيست عن ضم الجولان السوري المحتل، غير أن قرار الكنيست عام ١٩٨١ لم يحل دون انطلاق مؤتمر مدريد ١٩٩١ ومفاوضات واشنطن بين الحكومتين السورية والإسرائيلية على أساس التطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الجولان باعتباره أراض سورية محتلة. إن لقدام إسرائيل على خطوة كهذه من شأنه أن يخلق على الأرض وضعاً معقداً ومتداخلاً يعطي الشعب الفلسطيني مزيداً من الحق للتصدي له بكل أشكال المقاومة دون أن تتمكن أية حكومة في إسرائيل من وصف هذه المقاومة بالإرهاب وسوف تجد رأياً عاماً في إسرائيل وفي الدول العربية والمجتمع الدولي يندد بها ويضغط عليها للترجع عن خطوة كهذه ليس لها ما يسندها في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ذلك كله لا يعني التقليل من الأخطار المترتبة على ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة على مصالح الشعب الفلسطيني، بل إن ردود الفعل هذه سوف تزيد من معاناته بكل تأكيد. غير أن الخيارات المفتوحة أمام الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ليست واسعة ومتعددة، فهو بين خيارين رئيسيين: إما التمسيد لترتيبات المرحلة الانتقالية لم سنوات بكل ما ينطوي عليه ذلك من تمديد للمعاناة وإما دفع العلاقة مع إسرائيل نحو أزمة حادة تترتب عليها معاناة شديدة ولكنها وحدها تفتح الطريق أمام فك الارتباط مع الاحتلال وأمام الحرية والاستقلال والتحرر ■

تشرين ثاني (أكتوبر) ١٩٩٨

حول التحويلات الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل

داود تلحمي

تحول رأسمالي متسارع وتعزز الاصطفافات الاثنية

شهدت إسرائيل في المبعينات تحولات واسعة، نلجئة، بالأساس عن ململة من لللورل الاللية واللاللية اللى لزامن لللعل بلآلال إلال لللور في لللورل الاالاالا - الااماع اللى بنل علله للولة الإسرائللة في لوالر الأربلنل وطلوال اللللنل والمسلنل.

لقل اللل أن لللورل المرلرل علل الصللل الاالاالا، واللى كان الالر المومل للولة (الرب مابال، اللى أصلل لاحقاً بلعرف بللم الال لللل) قلل االل أنه للللل من الأفكار الاالركلة، الال لللورل للل يصطلل بلللمل شلللة من بلرورلطة للولة ومومسللها للالة مقلاللة ومقلاللة مع شلللة مقلاللة الال من مقلول ومسللرل القلاع الللل المشلل من قبل اللولة نفسها، لها مصللة في لللورل الللل الرأسمالل الملقل، علل صلل أوام للللل الاالاالا للللل اللام واللللة لللر لللللللللل في اللال لللراعل والمشارلل الصلللة. واسلللل الال لللللة من للللل الاالاالا الاالاالا الإسرائلل في أوائل السبللنل، بالرغم مما شكلله السللرلة علل الأراضل الللسللللة الملللة لام ١٩٦٧، من مالل للللل لاسلللل الألل للاللة للللللة نسلللاً ومن مسوق للللل ولام لاسللللك الملقللل الإسرائلللة علل مقلل أنوالها.

ولللل الال للللل بعد الالر نللرل (الللرل) ١٩٧٣ وارللال أسملر الللل اللاللة، وما للللل للل من ألاله للللللة رأسماللة في اللالل كانل قلل للللل مالمها الأولة نللرل في لللة اللل مع ألاله لللر الأملرلل.

ألاله الللورل الاالاالا للالر مابال - الللل

فللما كان ملل نمو اللللل الللل الااللل في إسرائلل اللل ١٠ بالمللة قبل لام ١٩٧٣، للللل إلى اللل من ٥ بالمللة بلل علمل ١٩٧٣ و ١٩٧٩ وللى اللل من

٢ بالمئة خلال العامين ١٩٧٦ و ١٩٧٧. في حين ارتفعت نسبة للتضخم من أقل من ٦ بالمئة قبل عام ١٩٦٧ إلى ٥٦,٢ بالمئة عام ١٩٧٤ وحوالي ١٠٠ بالمئة عام ١٩٧٩. كما تنفق في المقد ذاته المعجز في ميزان المدفوعات، والذي لم تعد تغطيه أموال الجباية اليهودية في الخارج والتحويلات المالية للخدمة، فجاءت الهبات والمساعدات الأميركية المتزايدة في تلك الفترة لتغطي هذا العجز وتتقذ الاقتصاد الاسرائيلي من أزمة عملة متقلبة، خاصة على ضوء تزايد الائتلاف العسكري بعد حرب ١٩٧٣ ليشكل ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، مقابل حوالي ١٠ بالمئة في الفترة السابقة (المساعدات الأميركية لاسرائيل، من هبت وقروض، كانت أقل من ١٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٠ وأقل من ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٢ وتجاوزت ٢٦٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٤ ووصلت إلى ٣٨٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٦، وبقيت حتى الآن بحدود الثلاثة مليارات دولار سنوياً بصيغة هبت، علاوة على ضمانات القروض التي قدمت في مطلع التسعينات).

كل هذه العوامل، بالإضافة إلى الخضة العامة التي أحدثتها حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، فتحت الباب أمام وصول اليمين القومي المتطرف إلى سدة الحكم في العام ١٩٧٧ بقيادة مناحيم بيغن، زعيم ومؤسس حزب حيروت الميثاق عن حركة أرغون تمساي لنومي (تسل) الراهلية في الاربينات، وزعيم ومؤسس الليكود بعد ذلك. وكان برنامج الليكود الاقتصادي يدعو إلى التحول إلى اقتصاد السوق وتسمية القطاع الخاص مثلاً بالفكر الليبرالي (وخاصة حزب الاحرار، الذي تحلف ثم اندمج في الليكود)، وبالعداء التاريخي بينه وبين التيار الذي يرفع شعارات الاشتراكية الديمقراطية (مباي ثم العمل).

وزن العامل الأخني - الطائفي

ومن التبسيط اعتبار حزب العمل حزباً اشتراكياً ديمقراطياً في تكوينه الاجتماعي على غرار الأحزاب الشيئية في الدول الرأسمالية المتطورة. كما من التسطيح اعتبار الليكود حزب الرأسمالية الليبرالية والبورجوازية الكبيرة في اسرائيل. فكلتا الحزبين لديهما خصوصية مرتبطة بالمشروع الصهيوني وبالتكوين

الاتشي للدولة الاسرائيلية. فحزب العمل الذي حمل أفكار الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية كان بالأساس وما زال، إلى حد كبير، حزباً للأشكناز (اليهود الغربيين) الذين يتحكمون بمفاصل الدولة واقتصادها منذ نشأتها، في حين تشكل حزب حيروت ثم الليكود كحزب شعبي يعتمد بالأساس على قاعدة شعبية هي في أدنى السلم الاجتماعي ويطلب عليها، في العقدين الأخيرين خاصة، الطابع اليهودي الشرقي (المفارديم). ولا يغير من حقيقة الأمر كون عدد بارز من قيادات هذا الحزب من أصول يهودية عربية (مؤسس الحزب مناحيم بيغن وخليفته اسحق شامير من أصل بولندي، وبنيامين نتانياهو من أصل ليتواني وتربية أميركية).

وحقيقة الأمر أن التكوين الاتشي من جهة والمواقف الايدولوجية من جهة أخرى تلعب دوراً مؤثراً في صياغة السياسات الاسرائيلية وفي الانتماءات الحزبية (حتى في إطار الأحزاب الدينية التي كتفت، بالأساس، نتائج التيارات الأصولية الاشكنازية، ثم اندفع للشرقيين إلى تمييز أنفسهم في الثمانينات بتشكيل حزب شاس الخاص بهم عشية انتخابات ١٩٨٤، وقد حصل على ١٠ مقاعد في انتخابات الكنيست في العام ١٩٩٦، وهو ما يوازي تقريباً ما حصلت عليه الأحزاب الدينية الغربية التقليدية، الحزب القومي الديني - للمقدال - وتيار اغودات ישראל الاصولي).

تناقضات التجربة الليكودية

وكان ملفاً للنظر أن الليكود الذي حكم إسرائيل بمفرده (أي دون حزب العمل) بين عامين ١٩٧٧ و ١٩٨٤، وإن كان مع شركاء صغار آخرين، لم يستطع (ولم يشأ) أن يشق طريق سياسة قسصلية ليبرالية على غرار تلك التي بدلت معالمها تتضح، في تلك الفترة، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة في ظل ادارتي مارغريت تاتشر ورونالد ريغن. للقيادات الليكودية، التي كانت تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي والليبرالية، اضطرت، في النهاية، إلى اتباع سياسة لرضا للقاعدة الشعبية والاتية الحزب من خلال المحافظة على نظم الضمانات الاجتماعية، لا بل وزيادة الاتفاق بدون حساب لكسب ولاه. مكونات الائتلاف الحكومي (الأحزاب الدينية وغيرها) وولاء للتأخيين، خلسة عشية لحصلات الانتخابية (في عامين ١٩٨١ و ١٩٨٤). وإذا أضفنا إلى ذلك كله حملة الاستيطان

المسورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري، وما تخيه من أعباء مالية إضافية، لأنركنا مسبب تدهور الوضع الاقتصادي الاجمالي في ظل حكم الليكود وتلقم نسبة للتضخم التي وصلت في العلم ١٩٨٤ إلى ٤٥٠ بالمئة. وقد أدى هذا الوضع، بالإضافة إلى القتل للزريع في محولة احتلال لبنان وحادثة قوى منظمة للتحريير الفلسطينية علم ١٩٨٢، إلى عودة جزئية لحزب العمل إلى الحكم من خلال صيغة شراكة مع الليكود يتلوب فيها زعيما للحزبين (شمعون بيريس واسحق شلمير آنذاك) على رئاسة الحكومة وينفذان سياسة اقتصادية صارمة لضبط التضخم وتدهور قيمة العملة الاسرائيلية ولترشيد عملية الافتتاح الاقتصادي وتطوير نور لقطاع الخالص مع بقاء حجم أساسي من الاقتصاد الاسرائيلي تلبعا لمؤسسات السلطة والنقابة العلية (المستدروت)، بدءا بالصناعات العسكرية التي تطورت كثيرا تلك الفترة وتطورت نسبة الصناعات منها في إطار لجمالي الملح المصدرة، وهي صناعات كفت مرتبطة ارتباطا كاملا بالدولة، وتحت إشرافها المباشر.

وقد حققت حكومة العمل - الليكود نتائج ملموسة على صعيد تخفيض نسبة التضخم التي انحدرت بسرعة شديدة خلال عام واحد من ٤٥٠ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة وقد ساعد على نجاح هذه السياسة الاقتصادية تراجع أسعار النفط في أواسط الثمانينات وانخفاض سعر الدولار والدعم المالي الاستثنائي من قبل الادارة الاميركية، التي قدمت حبة إضافية لدعم عملية الترشيد هذه.

تقدم الالكترونيات والصناعات العسكرية

وحققت اسرائيل في تلك الفترة تقدما ملموسا على صعيد تطوير اقتصادها وصناعاتها العسكرية والالكترونية الحاسبة التي سرعان ما تحولت إلى مكونات رئيسية من صادراتها إلى جانب صادراتها التقليدية (الماش، المواد الزراعية، والصناعات الغذائية). ومع تطور البحث العلمي التطبيقي والهندسة الزراعية شهدت الزراعة والصناعة تطورا تكنولوجيا وتحديثا ملموسين، بالرغم من تخلف بعض قطاعات للزراعة والنسيج والبناء، التي بقيت تستفيد من توفر اليد العاملة الرخيصة نسبيا (العمال الفلسطينيين ثم الأجانب المعتمدين، ومن ثم سياسة نقل

بعض هذه الصناعات إلى الأردن اثر المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية في العام ١٩٩٤، على غرار ما تفعله الولايات المتحدة، مثلاً، التي تصدر بعض صناعاتها التقليدية إلى المكسيك وبلدان أخرى في أميركا اللاتينية والعالم الثالث).

لقد شارك كلا الحزبين، الليكود والعمل، سواء أثناء حكمهما المشترك بين العلمين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ أو أثناء حكم الليكود منفرداً (١٩٩٠ - ١٩٩٢) أو أثناء حكم العمل بالتحالف مع اليسار الصهيوني (ميريتس) بين الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ في عملية لتطوير الاقتصادي المتسارع التي شهنتها إسرائيل في العقدين الماضيين، والتي جعلتها دولة صناعية متطورة (بالرغم من تقلدها لبعض المواد الأولية الحيوية مثل النفط وبعض المعادن الرئيسية) ذات اختصاص تكنولوجي عال، ويقرب فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من مستويات دول أوروبا الجنوبية، لا بل يتفوق على بعضها. وقد نمت خلال هذه العملية طبقة رأسمالية خلصة ذات ثراء واسع ونفوذ متزايد وحجم متسع، تتعايش وتتعاون مع الشريحة الليبرالية ذات التوجه الرأسمالي في مؤسسات الدولة والهيئات، وتحقق هذا التطور، إلى حد غير قليل، باستغلال قوة العمل الفلسطينية الأقل كلفة من اليد العاملة الاسرائيلية، كما بالاستفادة من مساحات وثروات الأراضي المحتلة والسوق الذي تشكله للسلع الاسرائيلية.

بين التكيف مع العولمة الرأسمالية.. ومتطلبات السياسات الداخلية

لكن الطابع الخاص للدولة الصهيونية ذات الوظائف الاستراتيجية الأهم من الاستثمار الاقتصادي البحث. ووجود الكتل الواسعة المضاعفة ذات المصلحة في ابقاء نظام الامتيازات والخدمات الناشئ مع الدولة، جعلاً عملية التطور الاقتصادي محكومة بحسابات التوازن بين ضرورات التحديث الرأسمالي من جهة (الخصخصة) وضرورات الحفاظ على دور الدولة ومؤسساتها الزراعية للهجرة والحامية للمهاجرين من مساوئ النظام الاقتصادي الليبرالي المنفتح بالكامل. وهكذا تعايش، ومازالت، قطاعات الاقتصاد الثلاثة، قطاع الدولة وقطاع الهيئات والقطاع الخاص. وقد تضمن برنامج حزب العمل عشية لانتخابات حزيران ١٩٩٢ تبني صيغة «الاقتصاد المختلط التنافسي» المشار إليها، مع تعهد بتنشيط عملية

الخاصة للقطاع الحكومي، وهو ما لم يتم تنفيذه تماماً. ومن مفارقات التركيبة السياسية للحكم، أن ذلك، أن الطرف الثاني في الائتلاف الحكومي، ميريتس، تشكل من ثلاثة أحزاب يجمعها حرصها على الطابع العلماني للدولة ومزاجها المعتدل بشأن تسوية المسألة الفلسطينية، في حين ينتمي أحد هذه الأحزاب الثلاثة، وهو ماهايم، إلى المدرسة المدافعة تاريخياً عن التأميم والقطاع العام، بينما ينتمي حزب آخر، وهو شينوي، إلى التيار الليبرالي الانفتاحي في مجال الاقتصاد. وهذا التناقض الداخلي موجود أيضاً، بشكل آخر، في إطار حزب العمل نفسه. ويرى بعض المحللين أن الصراع الكامن في البنية الاقتصادية الاسرائيلية بين التيار المتمسك بالقطاع العام والخدمات والضمائم الاجتماعية التقليدية في المجتمع الاسرائيلي، من جهة، والتيار الانفتاحي الأقرب إلى الانسجام مع الليبرالية الاقتصادية الجديدة الصاعدة في الدول للرأسمالية المتطورة (ابتداءً من الولايات المتحدة وبريطانيا) من جهة أخرى، دفع قادة حزب العمل لتبني استراتيجية تصدير المشكلة من خلال فتح أسواق وإمكانات جديدة أمام الرأسمالية الانفتاحية عبر عملية التسوية التي بدأت في مدريد وتجسدت لاحقاً في صفقة أوسلو والمعاهدة الأردنية - الاسرائيلية والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية - الدولية في الدار البيضاء والقاهرة وعصان (والمؤتمر المحدود المحصور في قطر).

وعملية التصدير هذه، التي حققت نجاحات ملموسة، قبل أن تنتكس جزئياً مع مجيء التحالف الليكودي اليميني للسلطة في أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٦، تسمح عبر تصدير ضغط التيار الانفتاحي إلى الخارج بالبقاء على البنية الممرزة للاقتصاد الاسرائيلي الداخلي وعلى نظم الخدمات الاجتماعية الذي يساهم في اندماج المهاجرين الجدد وتسهيل حياتهم في إطارها الجديد، كما يساهم في تخفيف حدة التناقضات بين مختلف مكونات المجتمع، طبقات وشرائح وكثلاً اثنية.

وعندما حاول بنيامين نتنياهو ابن المدرسة الليبرالية الجديدة الاميركية على الصعيدين الاقتصادي والداعي إلى الانفتاح الاقتصادي الكامل، أن يسرع عملية الخصخصة مع تخفيض الخدمات والضمائم الاجتماعية في موازنة الدولة، ووجه

بحركة اضطرابات واسعة شلت إسرائيل طوال عدة أيام في أواخر العام ١٩٩٧، كما ووجه بمعارضة داخلية في إطار الائتلاف الحكومي نفسه أرغشته على التراجع عن بعض هذه التوجهات، وإن دفعت بوزير خارجيته وزعيم حزب «غيشر» اليهودي الشرقي المنشق عن الليكود دافيد ليفي إلى الانسحاب من الائتلاف. فحساس نتياهاو للانحماج في الاقتصاد الرأسمالي للمعول يحد منه سعي الليكود وبعض حلفائه في الائتلاف الحكومي للحفاظ على ولاء القاعدة الشعبية، التي هي، إلى حد كبير، قاعدة ثنية، يهودية شرقية بالنسبة لليكود وشاس، وروسية وأوروبية شرقية بالنسبة لحزب نأتان شارانسكي المسمى «يسرائيل بعالميا».

وكان النظام الانتخابي الجديد، الذي طبق لأول مرة في انتخابات أيار ١٩٩٦، والذي يقضي بانتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر وبمعزل عن انتخاب أعضاء الكنيست، كان قد دفع إلى التصويت الإيديولوجي والاثني بشكل أوسع من السابق، حين كان رئيس الحكومة، في الغالب، هو رئيس الحزب أو الكتلة الأكبر أو الأقدر على تجميع أغلبية برلمانية. فبينما كان العديد من الناخبين يتجهون في الماضي للتصويت لقائمة الحزب للرئيسي الذي يرغبون في إيصاله إلى قمة الحكم، أصبحوا، بعد فصل انتخاب رئيس الحكومة، يشعرون بحرية أكبر في التصويت للحزب أو التيار الذي يحبر عن تطلعاتهم ومعتقداتهم أو التزامهم الديني والاثني، وهو ما يفسر تضخم أصوات الأحزاب الصغيرة (بما في ذلك وخاصة الأحزاب الدينية) وتراجع حجم الأصوات التي صبت لصالح الحزبين الكبيرين، العمل والليكود. حيث حصل حزب العمل على ٢٦,٨ بالمئة من الأصوات في العام ١٩٩٦ مقابل ٣٤,٦ بالمئة في العام ١٩٩٢، في حين حصل الليكود على ٢٥,١٪ عام ١٩٩٦ وهي تقريباً نفس النسبة التي أخرجته من الحكم في العام ١٩٩٢، وكلفت بالتحديد ٢٤,٩ بالمئة. أي أن أصوات كلا الحزبين الكبيرين تكاد لا تتجاوز نصف مجمل أصوات الناخبين، وهو وضع جديد تماماً. بالمقابل، ارتفعت نسبة كل من الحزب الديني القومي (الغدال) وحزب شاس الديني للشرقي من ٤,٩ بالمئة لكل منهما في العام ١٩٩٢ إلى ٧,٨ و ٨,٥ بالمئة على التوالي في انتخابات عام ١٩٩٦. وظهر إلى السطح حزب مهجري

أوروبا الشرقية «يسرائيل بعليا» مسلحاً بنسبة ٥,٧ بالمئة من الاصوات. وفي السباق ذاته، صبت الاصوات العربية بشكل أكبر لصالح للقوائم المسماة عربية، وهي تشمل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وهي في الواقع قلقة ذات غالبية عربية وبمشاركة يهودية) وللتجمع الوطني للديمقراطي المونلف معها في قلقة واحدة حصلت على ٤,٢ بالمئة من علم ١٩٩٦ مقابل ٢,٣ بالمئة فقط لقلقة حداش عام ١٩٩٢، كما تشمل للقلقة الحربية الموحدة المشكلة من الحزب الديمقراطي الحربي (دراوشة) وحركتين اسلاميتين وقد نالت ٢,٩ بالمئة عام ١٩٩٦ مقابل ١,٥ بالمئة فقط للحزب الديمقراطي الحربي عام ١٩٩٢. وقد ترجع للتصويت «العربي» لصالح الاحزاب الصهيونية بشكل ملموس، فاندردت الاصوات لصالح حزب العمل من مجمل الاصوات الحربية من ٢٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٢ إلى ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٩٦ ونسبة لليكود من ٨,٨ بالمئة إلى ٢,٢ بالمئة.

هل هناك حقاً تحول نحو اليمين؟

هل يعني كل ذلك أن هناك تحولاً ثابتاً نحو اليمين لدى يهود اسرائيل؟

العملية في الواقع أكثر تعقيداً، وهي تتعلق بجملة من العوامل والظروف التي تدفع تارة بهذا الاتجاه وتارة بالاتجاه المعاكس. وكما ذكرنا، لا يعكس العامل الاقتصادي - الطبقي نفسه بشكل مباشر على المستوى السياسي دائماً وهو، في كل الأحوال، متداخل مع عوامل اثنية وايدولوجية وظرفية تفرض حضورها الثقيل في مجتمع لعبت الايدولوجيا (لصهيونية بتلاونها المختلفة) فيه، ولا زالت، دوراً تكوينياً أساسياً يخلط حقيقة المشروع وجوهره بالنسبة لغالبية جمهوره.

وإذا كان العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم، في نهاية المطاف وفي التحليل الأخير، كما تؤكد ذلك المادية التاريخية، فإنه ليس، بالضرورة، العامل المقرر والمحدد المباشر في كل لحظة وفي كل منطف، وللزوع نحو تفسير كل الظواهر السياسية والاجتماعية وكل الاحداث والمواقف الآتية بأسباب وجذور اقتصادية وطبقية هو تشويه وابتذال للماركسية وانحراف باتجاه النزعة المعروفة في الايديات الماركسية باسم النزعة الاقتصادية.

ففي الوضع الاسرائيلي (كما في اوضاع اخرى)، يتأثر الناخب الاسرائيلي بجملة من العوامل في تقرير خياراته الانتخابية، منها ما يتعلق، بالتأكيد، بوضعه المعيشي وبمضايقات الاجتماعة الخاصة، ومنها ما يتعلق بالمخاوف التي يثيرها لديه هذا الطرف السياسي للصهيوني أو ذلك من تطورات أو اوضاع محتملة، ومنها ما سيتعلق حتى بالأشخاص الذين يقومون برامجهم املهم. ففي عصر الصورة والصوت المنقولين بسرعة هائلة، عصر التلفزيون، جاء للنظام الانتخابي الاسرائيلي الجديد ليخصص للصراع السياسي، خاصة في انتخابات رئيس الحكومة. ومن الواضح ان نتائجه الذي تشرب مناحات الاعلام والعلاقات العامة في الولايات المتحدة حيث عاش طويلاً، واستفاد من اقامته هناك لتطوير استخدامه لوسائل الاعلام العصرية، وخاصة التلفزيون، كان أكثر قدرة من خصمه في انتخابات العام ١٩٩٦ شمعون بيريس في الاستفادة من الطابع الجديد للمشخص للسلطة الانتخابية. حيث أن بيريس درج على الدخول في انتخابات للقوائم الحزبية، وهي انتخابات يتراجع فيها عنصر للشخص الأول بعض الشيء، وإن يكن، بالطبع، ليس بشكل كامل. فتجربة بيريس الشخصية، حتى في ظل للنظام الانتخابي السابق، كانت تجربة غير مشجعة، حيث لم يتمكن من كسب أية معركة انتخابية نيابية منذ أن تولى رئاسة حزب العمل، عشية انتخابات أيار ١٩٧٧ أولاً، ثم بعد ذلك في انتخابات الكنيست للأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٤ و ١٩٨٨، حيث فشل وتحول حزبه نحو المعارضة في الدورتين الاوليتين، واضطر من أجل المشاركة في السلطة إلى الائتلاف مع الليكود في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٨. وليس صنفه أن تكون الانتخابات الوحيدة التي فاز فيها حزب العمل منذ العام ١٩٧٧ هي تلك التي تنحى فيها بيريس عن رئاسة الحزب وترك صدارة قائمة الحزب لغريمه التاريخي اسحق رابين، الذي حظى بشعبية وثقة الناخبين التقليديين للحزب أكثر منه.

وهناك، بالطبع، عوامل عديدة أخرى لعبت دوراً في فشل حزب العمل في البقاء في السلطة في العام ١٩٩٦، بعضها له علاقة بالوضع الأمني والشعور بالقلق إزاء تجربة جديدة غير مرئية العواقب، هي التجربة الناجمة عن صنفه

أوسلو وقيام سلطة للحكم الذاتي الفلسطيني في بعض مساحات قطاع غزة وعدد من مدن الضفة الفلسطينية. وقد لعب نتنياهو وأحزاب اليمين المتطرف بقوة على وتر الخوف والقلق هذا لدى الناخب الإسرائيلي المتراجع، ومن الواضح أنه حقق، مع حلفائه اليمينيين والدينيين نجاحاً ملموساً في استدراج غالبية الناخبين اليهود للتصويت لصالح المالوف ولغير صالح المجهول، وهي ردة فعل معروفة في بلدان أخرى.

تقاطعات متزايدة بين خيارات العمل والليكون

إن تخلي حزب العمل الإسرائيلي عن البرقع الشفافة للاحتراكية المزعومة التي كان ينادي بها في بدايات نشأته وسيطرته على الحكم، لصالح تطور رأسمالي منفتح مرتبط بالنظام للرأسمالي العالمي ومتجه نحو مزيد من خصخصة القطاع العلم، مع استمرار وجود جسم غير بسيط من هذا القطاع، سواء ملكاً للدولة أو للمجتمع النقابي المعروف باسم لهستدروت، واستمرار نظم واسع للضمانات الصحية والاجتماعية، إن هذا التطور جعل حزب العمل يتجه، على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي، نحو الوسط. إذا صح التعبير، في الوقت الذي تعلم فيه الليكون، خلال تجربته في الحكم، إن نظاماً رأسمالياً ليبرالياً وحرّاً من أي قيود، وهو النظم الذي كان يدعو اليه بعض زعمائه، لا يلائم المجتمع الإسرائيلي ولا يتناسب حتى مع تركيبة الليكون الاجتماعية ومع مصالح قاعدته الانتخابية. وبذلك تقترب الحزبان الكبيران في إسرائيل من بعضهما البعض على الصعيد الاقتصادي (كما ذكرنا، مارساً معاً سياسة اقتصادية مشتركة بين العامين ١٩٨٤ و ١٩٩٠)، وبالتالي، في الجوهر، مصالح شرائح مختلفة ومتداخلة من الرأسمالية الجديدة والبرجوازية الليبرالية، ويجزان معهما قاعدة انتخابية متعددة التكوين الطبقي، ويطلب عليها، كم شرنا اعلاه، التكوين الاتشي. حيث إن جمهور حزب العمل هو، في الغالب، جمهور اشكنازي ومدني ليبرالي للزعة بالمعنى السياسي للكلمة، وبالتالي أكثر تفهماً لمبدأ تسوية ما مع الشعب الفلسطيني (وهناك، كما هو معروف، ثلاثين مختلفة في إطار الحزب بشأن مضمون هذه التسوية). أما جمهور الليكون، على المستوى القاعدي، فهو جمهور سفاردي أقل

ثراء وأقل مستوى ثقافياً وأكثر انقياداً إلى الفكر المتطرف القومي الصهيوني والعنصرية الفجة تجاه العرب (عنصرية الصهينة الغربيين أقل بروزاً وفجاجة، وهي مخلفة في الغالب بطلاء سميك من النفاق).

وإذا كان من المؤكد أنه لازالت هناك بعض الفوارق في المفاهيم الاقتصادية للحزبين الكبيرين، إلا أن تمايزهما الاسمي ليس في هذا المجال، وإنما في المجالات السياسية - الأيديولوجية (وخاصة في القضايا المتعلقة بتسوية الصراع الاسرائيلي - للفلسطيني والعربي ومصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث تقل الميثولوجيا الدينية التي تغلف النزعة للتوسعية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديداً، أكبر في الليكود منه في حزب العمل، وما يتعلق بهذه التسوية من رؤية لمستقبل اسرائيل وعلاقتها بالمنطقة المحيطة بها).

نفي حين يرى، الآن، قادة حزب العمل وفقاً لمالكاً لتطور الرأسمالية الإسرائيلية ودورها الامبريالي الاقليمي من خلال ما بات يعرف باسم المشروع الشرق اوسطي (الذي كان شمعون بيريس ابرز المنظرين له، والذي حاولت ان ترجمه المسارلات متعددة الاطراف بعد مؤتمر مدريد ثم المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية - الدولية المتعاقبة منذ مؤتمر الدار البيضاء في العام ١٩٩٤)، يرى بعض قادة الليكود (وعلى رأسهم نتنياهو نفسه) ان مصالح اسرائيل تليي اعتماداً على تلوقها التكنولوجي المتطور وقررتها، بالتالي، على فتح اسواق عالمية اسلم صناعاتها هذه، وان علاقتها بالمحيط العربي لا يمكن إلا ان تكون علاقة «ردعية»، تفرض فيها اسرائيل ارادتها ومصالحها من خلال التهريب وضمحل لتفوق العسكري - التكنولوجي الدائم على هذا المحيط بحيث تفرض، بالتالي «سلاماً ردعياً».

ويظهر اليمين الإسرائيلي، هكذا، وكأنه يريد تلييد وادامة استراتيجية إسرائيلية تقليدية مورست عملياً منذ نشوء الدولة (على يد حزب العمل وسلفه حزب مباي) دون استيعاب المستجدات المحلية والاقليمية والدولية التي تجعل ذلك أصعب وأقل قبولاً في عالم اليوم، حتى في الدول الغربية التي كانت أو ما زالت تدعم إسرائيل تاريخياً. ومن المنطقي أن يصطف مع الليكود وقيادته

الحالية كل المدارس المتزمتة والمتعصبة دينياً وصهيونياً وذات النزعة الفاشية المفضوحة في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

وإذا كان حزب العمل هو الذي بدأ بسياسة الاستغناء عن العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية في إطار نظرية الفصل التي أطلقها اسحق رابين - أول فوج كبير من العمال الآسيويين والأوروبيين الشرقيين بدأ بالوصول إلى إسرائيل في أيار (مايو) ١٩٩٣ بعد إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة في آذار/مارس من العام ذاته، وكان عدد العمال المهاجرين من هاتين المنطقتين لا يتجاوز السبعة آلاف حتى ذلك الحين، في حين وصل العدد إلى ٦٠,٠٠٠ في نهاية العام ١٩٩٤ وأكثر من ربع مليون في أوائل العام ١٩٩٨ - فلن سياسة الليكود الحالية، التي لم تتراجع عن عملية الفصل البشري التي فرضها حزب العمل، لا تعتبر الفصل، خاصة في الضفة الفلسطينية، فصلاً جغرافياً وتمهيداً لقيام كيان فلسطيني محدد الصلاحيات ومنقوص السيادة على أجزاء من الضفة والقطاع كما كانت توجهات حزب العمل، وإنما تتعامل معه كفصل بشري ذي طابع أمني بالدرجة الأولى أقرب إلى صيغة المعازل (البانتوستانات) للشهيرة في ظل نظام جنوب إفريقيا العنصري السابق.

إن إفشال هذه السياسة الليكودية من جهة وتجاوز للصيغة المطروحة من قبل حزب العمل للتصوية من جهة أخرى (وسقفها ما عبر عنه الجناح الحمائي في الحزب في وثيقة بيلن - أبو مازن الشهيرة حول تصور «الحل الدائم») وقف على إعادة بناء الوضع الذاتي الفلسطيني وتصليب الوضع العربي واستقلالتهما من المناخ الدولي الواسع المتعاطف مع المطالب الفلسطينية والعربية الأساسية، بما يساهم في تنمية تيار السلام داخل إسرائيل، التيار المعتدل لتجاوز تصوية تاريخية تأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، كما ومصالح وحقوق بقية الشعوب العربية المحتلة لأراضيها ■

خريف ١٩٩٨

في الأساس القانوني والسياسي لإعلان السيادة

فتحي الوحيدي

سلافة حجاوي

تقديم..

يضم هذا المحور أجزاء رئيسية، هي الأهم، من مطالعتين ذات طابع قانوني وسياسي في مسألة اعلان السيادة، تضيئان عدد من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، وتقدمان اسهاماً مفيداً في الاحاطة به بشكل أفضل.

وغني عن القول أن هاتين المساهمتين انما تعبران عن وجهة نظر كاتبها..

(1)

نحو قيام دولة عربية فلسطينية^(١)

سلافة حجاوي

(١)

مناقشة قانونية لمسألة إعلان الدولة الفلسطينية

في ضوء القرار الدولي بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ هي «أراضي محتلة» وتطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة، فمن المسلم به أن هذه الأراضي لا تخضع للسيادة الاسرائيلية ولا لأية سيادة أخرى، وذلك في ضوء أن الأردن قد تخلى عن ادعائه للسيادة على الضفة الغربية، فضلاً عن أن المجتمع الدولي لم يعترف للأردن بالسيادة على الضفة الغربية منذ عام ١٩٥٠^(٢). كما أن مصر لم تدع السيادة على قطاع غزة في يوم ما، ولذلك فإن القانون الدولي ينص على أن السيادة في الأراضي المحتلة تكون «كلمنة» في سكان هذه الأراضي.

ونظر إسرائيل بأن هذه الأراضي هي أراضي محتلة^(٣). كما أن اتفاقيتي لوسلو والقاهرة للموفقين بين الحكومة الاسرائيلية ومثقف. في ١٣/٩/١٩٩٣ و ٤/٥/١٩٩٤ تضمنان على أن الأراضي التي شملتها الاتفاقية هي أراضي محتلة وتظل خاضعة للحكم

(١) ورقة عمل صادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني في شهر ٨/١٩٩٨.

(٢) فقط بريطانيا اعترفت بشم الأردن للأراضي الفلسطينية، واعتبرت الجامعة العربية الأراضي المحتلة وديمة لدى الأردن.

(٣) إسرائيل أثرت في الإعلان رقم (٢) لعام ١٩٦٧ الطابق اتفاقية جنيف على الأراضي المحتلة. نظر قطران ملاحظ ص. ١٠.

العسكري الاسرائيلي على الرغم من انصاح قيادته العسكرية إلى دلفل اسرائيل^(١)، إلى أن يتم استكمال المفاوضات النهائية التي من شأنها أن ترسم الحدود الدائمة بين كيانين سياسيين منفصلين، حيث ينتهي الحكم العسكري تلقائياً بتحقيق هذا الفصل، وتتسلم م.ت.ف. مسؤولية السيادة على الأراضي التي ينحصر عنها الحكم العسكري، وذلك بفعل أن اتفاقات أوسلو قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ويقبل أن للقانون الدولي يقرر بأن السيادة تظل «كامنة» في السكان الذين يتعرضون للاحتلال، وبمن يقررون بأن يمثلهم، وهو في هذه الحالة م.ت.ف. التي اختارها السكان ممثلاً لهم في انتخابات ١٩٩٦.

وفي ضوء تعثر المفاوضات في إطار اتفاقات أوسلو التي وضعت تاريخاً محدداً لانتهاه المفاوضات النهائية في ١٩٩٩/٥/٤، الأمر الذي أصبح يعني استحالة التوصل إلى اتفاق نهائي حول الحدود بين الكيانين الاسرائيلي والفلسطيني، فإن اتفاقات أوسلو تصبح منتهية، كمرحلة على طريق تنفيذ القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨، وإن ما تحقق خلال تنفيذها يصبح بمثابة محطة على طريق تنفيذ هذين القرارين، وخاصة أن الوضع الذي تمخض عن كل تلك التطورات يشمل الآتي:

- ☆ حكم ذاتي فلسطيني فريد من نوعه، حيث أنه لا يخضع للسيادة الاسرائيلية.
- ☆ عدم وجود أي طرف يدعي السيادة على هذه الأراضي باستثناء السكان، حيث السيادة كامنة فيهم، وفقاً للقانون الدولي.
- ☆ حدوث خلطة كبيرة في الحكم العسكري الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بحيث فقد الاحتلال، وفقاً للقانون الدولي، شرعيته.
- ☆ فشل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في الوصول بالمفاوضات بين الطرفين إلى نهايتها العادلة.

(١) المادة ٦ من الملحق II / المادة III - I / المادة XXXIII - V.

المادة ٥ من الفقرة ٢ من اتفاق أوسلو تنص على الحدود والعلاقات الخارجية والتعاون مع الجيران.

ما العمل؟ هناك ثلاثة خيارات تتمثل بما يلي:

أولاً: استمرار الوضع الراهن على حاله، وهذا مستحيل، إذ أن هذا يعني العودة للسياسة الاسرائيلية السابقة للقائمة على ذلك.

ثانياً: للتوصل إلى اتفاق مكمل لاتفاقات أوسلو، بحيث يتم وضع سقف زمني جديد للمفاوضات، وينص على أن هدف المفاوضات النهائية هو قيام دولة فلسطينية. غير أن هذا الخيار يتعرض لرفض الحكومة الاسرائيلية للنص على ذلك الهدف، ولذلك فإن الجانب الفلسطيني سيرفض اتفاقاً جديداً لا ينص على ذلك.

ثالثاً: ممارسة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة حقه في ممارسة السيادة الكامنة فيه وفقاً للقانون الدولي. ويتطلب هذا الخيار إجراء استفتاء شعبي جديد لتمكين م.ت.ف. الممثل الشرعي للسكان وفق انتخابات عام ١٩٩٦، من اعلان الدولة.

غير أن هذا الخيار سوف يتعرض للصلف الاسرائيلي الذي تمثل دائماً في رفض الاتصياح للقانون الدولي وللشرعية الدولية، وسوف تسعى الحكومة الاسرائيلية إلى فرض قيود عديدة تحول دون تمكن الدولة من ممارسة سيادتها على الصعيد الفعلي. ولذلك لا بد من أن يكون هذا الخيار مقترناً بتحريك آخر هو اللجوء إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية تحت بند «الاتحاد من أجل السلام». فما هو البند وما هو تاريخه؟



بند الاتحاد من أجل السلام

في سياق عودة الأمم المتحدة لممارسة دورها في حل القضية الفلسطينية بعد تعثر اتفاقات أوسلو، يبرز سؤال: ما هو الأسس القانوني لقضية فلسطين؟ هل يمكن تطبيق النموذج القانوني لعملية استقلال ناميبيا على عملية استقلال فلسطين؟ وما هو الدور الذي تلعبه السياسة في دعم تطبيق أو تعطيل الطول على قاعدة القانون؟

انطلاقاً من أن قضيتي فلسطين وناميبيا متطابقتان في الأساس، فإنه يمكن حقاً العمل من أجل فرض تطبيق نموذج ناميبيا على فلسطين، وبخاصة أن استقلال دولة فلسطين له الأهمية على استقلال ناميبيا قانونياً، وإن الفارق الوحيد في عملية تطبيق القانون هو فارق سياسي تمثل في التعاون التام بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن ناميبيا، فيما يتعارض الموقفان بشأن فلسطين بسبب الموقف السياسي الأمريكي المعرقل.

فهل يمكن قانونياً التغلب على هذه المعارضة الأميركية؟ الجواب هو نعم. ولكن ذلك يتطلب توفر أمرين، الأول: تولف التأييد العالمي لقضية فلسطين إلى حد الاستعداد للوقوف إلى جانب القانون في مواجهة الولايات المتحدة. والثاني: استعداد فلسطين لرفع سلاح القانون في وجه الولايات المتحدة.

١. الأساس القانوني

اعتبرت الأمم المتحدة لدى إنشائها ورثة عصبة الأمم واستمرار لها، وبخاصة في مجال نظام الانتداب، وأنشئ نظام وصاية جديد بدلاً من نظام الانتداب حيث نصت المادة ٧٧(١) من ميثاق الأمم المتحدة على تطبيق نظام الوصاية على الأقاليم المشمولة بالانتداب وعقد اتفاقات بشأنها كجديد للاتفاقيات

الدولية السابقة، وفي حالة عدم حدوث ذلك، يبقى الانتداب واتفاقاته الدولية سارية المفعول، ولا يمكن تجاوز هذه الاتفاقات بنية اتفاقات خارج مجلس الوصاية، ولا خروج أو تاويل لأي نص على نحو يغير بطريقة ما حقوق الدول أو الشعوب أو شروط الاتفاقات الدولية القائمة، وذلك وفقاً للمادة ٨٠ (١) من الميثاق. ضمن هذا الاطار يكون الأساس القانوني لاقامة دولة فلسطين من قبل الأمم المتحدة هو:

✧ المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم، وفقرتها ٢٢ (٤) التي اعتبرت فلسطين أهلة للاستقلال شرط مساعدتها بانتداب - فئة أ - بينما اعتبرت ناميبيا (مسماء آنذ جنوب غرب افريقيا) غير أهلة من فئة ج.

✧ المعاهدات الدولية المعقودة بين العصبة والدول المنتدبة، والتي نصت على أن أي نزاع بشأن تفسير الانتداب يجب أن يحال إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي سلف محكمة العدل الدولية الحالية، واستمرار سريان هذه المعاهدات حتى الآن بموجب الفقرة التحفظية في المادة ٨٠ (١) من الميثاق.

✧ المادة ١٠٣ من الميثاق التي تنص على أن الالتزام بنصوص الميثاق يعلو على أي التزام آخر .

✧ خلاصة هذه المبادئ هي أن فلسطين مازالت مشمولة قانونياً بنظام الانتداب والمعاهدات الخاصة به وذلك بسبب أن فلسطين لم توضع تحت نظام الوصاية ولم تعقد اتفاقية دولية جديدة بشأنها، وأن قرار التقسيم ١٨١ لم يتم تطبيقه من قبل الأمم المتحدة. وفي ضوء أن اتفاقات العصبة والأمم المتحدة الخاصة بالانتداب تعلو على أي اتفاق أو اجراء، فإن كافة الاجراءات أو الاتفاقات الخاصة بإقليم دولة فلسطين، تعتبر اجراءات واتفاقات لا قيمة قانونية لها، وأن الاقليم الفلسطيني مازال يعتبر مسؤولية أممية من مسؤوليات الأمم المتحدة، التي يتحتم عليها نقل الاقليم للوصاية ثم اقامة الدولة الفلسطينية فيه.

٢- نموذج ناميبيا

كانت فلسطين وناميبيا هما الاقليمان الوحيدان المنتدبان للذان لم يتم شمولهما بنظام الوصاية أو عقد اتفاقات دولية بشأنهما بعد قيام الأمم المتحدة. ففي ناميبيا،

ظل انتداب جنوب أفريقيا، بسبب رفض جنوب أفريقيا عقد اتفاقية تمهيداً لإعلان استقلال الاقليم.

في عام ١٩٥٠، أوصت محكمة العدل الدولية بأن للجمعية العامة حقاً قانونياً لممارسة الاشراف على ناميبيا بموجب انتقال سلطات العصبة إلى الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٦٦ أصدرت الجمعية العامة قرار ٢١٤٥ الذي نص على انتهاء الانتداب وعدم حق جنوب أفريقيا في الاستمرار في إدارة الاقليم، وان ناميبيا قد أصبحت تحت الاشراف المباشر للأمم المتحدة. وبالتالي أصبح بقاء جنوب أفريقيا في ناميبيا يعتبر احتلالاً. كما تم عام ١٩٦٧ تشكيل مجلس مختص لإدارة الاقليم، وصدرت العديد من القرارات التي تدعو جنوب أفريقيا للتسحب من ناميبيا، وتم وضع نظام قانوني كامل يلزم كافة الدول بعدم الاعتراف بأي سيادة لجنوب أفريقيا على ناميبيا.

وفي عام ١٩٧١ أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها بشأن ما يمكن أن يترتب من نتائج جراء استمرار احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا فأقرت أن تواجد الأخيرة في ناميبيا غير قانوني.

كما أكدت المحكمة أن قرارات الجمعية العامة، باعتبارها وريثة مجلس العصبة، ليست مجرد توصيات، وإنما قرارات أمرة فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالانتدابات.

وفي عام ١٩٧٣ اعترفت الجمعية العامة بسوابو ممثلاً لشعب ناميبيا ودعتها في عام ١٩٧٦ للمشاركة كمراقب في جلساتها، وأقرت أن أية محادثات حول الاستقلال يجب أن تتم بين سوابو وحكومة جنوب أفريقيا تحت اشراف الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٧٧ أقر مجلس الأمن فرض الحظر على بيع السلاح لجنوب أفريقيا، وفي ١٩٧٨/٩/٢٩ أصدر مجلس الأمن القرار ٤٣٥ الذي نص على وضع آليات استقلال ناميبيا.

هذا من الجانب القانوني، أما من الجانب السياسي، فإن عودة الحرب الباردة، وتراجع دور الأمم المتحدة، ابتداء من عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠، قد عطل تنفيذ القرار حيث عمدت الولايات المتحدة إلى عرقلة أعمال الجمعية العامة، وذلك بسبب رغبتها في ربط استقلال ناميبيا بمسألة النظام السياسي في انغولا والقوات الكوبية المتواجدة فيها.

وقد تطلب استقلال ناميبيا انتهاء الحرب الباردة، والوصول إلى اتفاق سوفيتي - أميركي قائم على مبدأ الربط، حيث ما لبثت ناميبيا أن حصلت على استقلالها بعد نحو عشر سنوات من صدور القرار ٤٣٥.

ولا تكمن العبرة في نموذج ناميبيا في القرار ٤٣٥، وإنما في الأسس القانونية التي استند إليها هذا القرار، والتي جعلت استقلال ناميبيا أمراً محتماً مهما طال الزمن. غير أن إصدار القرار المذكور كان حاسماً.

٣- حالة دولة فلسطين

إن كالة الأسس القانونية التي استندت إليها عملية إصدار القرار ٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا، هي نفس الأسس التي يجب أن تقف وراء إصدار قرار مماثل بشأن فلسطين، وذلك بدءاً بالمادة ٢٢ من عهد العصبة والفقرة ٤ من المادة المذكورة واتفاقية الانتداب. والمواد ٧٧ (١) و ٨٠ (١) و ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى مسؤولية الأمم المتحدة بتسليم الاقليم الفلسطيني من الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق قرار التقسيم ١٨١. والفارق الوحيد هو عرقلة الولايات المتحدة لإصدار قرار مماثل للقرار ٤٣٥ وللتهديد باستخدام الفيتو.

ولكن ميثاق الأمم المتحدة وقرارات أخرى مثل قرار «الاتحاد من أجل السلام»، تتضمن القدرة على تجاوز الفيتو الأميركي في حالة تولفد لرادة الدول الأخرى لتحقيق. ويتطلب ذلك العمل أولاً في مجلس الأمن، ثم في الجمعية العامة.

٤- الخطوات في مجلس الأمن

لأجل قيام الجمعية العامة بتسليم مسؤولياتها أزاء الاقليم الفلسطيني وإصدار قرار استقلال دولة فلسطين، لابد من صدور توصية بذلك من قبل مجلس الأمن ولأجل إبطال مفعول الفيتو الأميركي، تتم الخطوات التالية:

☆ تقوم إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن بتقديم مشروع قرار ينص على قبول دولة فلسطين - المعلن قيامها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني - عضواً في الأمم المتحدة، استناداً إلى المادة ٤ (٢) من الميثاق.

☆ في حالة استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة، يمكن لدولة أخرى أن تعتبر أن «نزاعاً» قد نشب داخل المجلس «وذلك وفقاً للمادة ٣٥ من الميثاق، وإن النزاع يهدد الأمن والسلام الدوليين، وبذلك لا بد للمجلس أن يوصي باتخاذ الإجراءات المناسبة لفض النزاع، وذلك وفقاً للمادة ٢٦ (١).

☆ في هذه الأثناء، تقوم دولة أخرى بطرح مشروع جديد ينص ثانياً على الاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً في الأمم المتحدة.

☆ يتحتم على الولايات المتحدة وفقاً للمادة ٢٧ (٣) من الميثاق، الامتناع عن التصويت وذلك لأنها طرف في النزاع. وحتى لو حاولت التصويت فإن رئيس المجلس مخول باتخاذ إجراء يعتبر التصويت للمذكور لاغياً أو لا يشكل فيتو على الأقل، وذلك وفقاً لنفس المادة.

☆ قد تحرض الولايات المتحدة على الإجراء الأخير، غير أن الإجراء يظل سارياً فيما إذا توفرت تسعة أصوات في المجلس إلى جانبه، وذلك وفقاً للمادة ٢٧ (٢) من الميثاق.

☆ هكذا يمكن لمجلس الأمن التوصية بالاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً في الأمم المتحدة ولحالة التوصية إلى الجمعية العامة.

٥- الخطوات في الجمعية العامة

☆ يطلب أي عضو في الجمعية العامة النظر في توصية مجلس الأمن تحت بند «الاتحاد من أجل السلام»، الذي كانت الولايات المتحدة نفسها قد صلت على إصداره بهدف الالتفاف على الفيتو السوفييتي المتكرر بشأن التدخل في كوريا خلال الخمسينات.

☆ يتطلب اتخاذ القرار تأييد ثلثي أصوات الجمعية العامة.

☆ إذا ما توفرت هذه الاصوات تصبح التوصية قراراً، حيث يشير هذا القرار إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

☆ تكون صيغة قرار الجمعية العامة متضمنة الآتي: التأكيد على أن الجمعية هي وريثة عصبة الأمم بشأن الاعتراف على اقليم فلسطين الخاضع للانتداب، وبذلك تعتبر أن الاحتلال الاسرائيلي للاقليم الفلسطيني يشكل خرقاً للمادة ٢٢ و ٢٢ (٢) من عهد العصبة وللقرار ١٨١ وللقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، تقوم الجمعية بإنشاء نظام قانوني خاص بدولة فلسطين، وتطلب من كافة الدول الامتناع عن الاعتراف باحتلال اسرائيل لدولة فلسطين.

☆ كذلك وتحت بند «الاتحاد من أجل السلام» تطلب الجمعية العامة من كافة الدول أن تقوم من جهتها بغرض حظر جزئي أو كلي على اسرائيل بسبب رفضها الانسحاب وذلك وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق.

☆ في الآن ذاته، يمكن للجمعية العامة التي أصبحت مسؤولة مسؤولية كاملة عن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي، ان تشكل قوة الدفاع عن فلسطين وحفظ السلام فيها. وذلك وفقاً للمادة ١٧ من نظام معاهدة الانتداب، كما تصبح الجمعية ملزمة بتوفير أقصى الدعم للشعب الفلسطيني، كما يحق للجمعية العامة أن تسمح لدولة فلسطين بأن تحضر وتمارس حقوقها كاملة داخل الأمم المتحدة، أو أن تمنحها صفة دولة مراقب إلى حين تحقيق الانسحاب الاسرائيلي.

ومن المسلم به ان كل هذه الخطوات سواء داخل الجمعية أو مجلس الأمن تفترض قيام الجانب الفلسطيني بالاعلان المسبق عن قيام دولة فلسطين وتشكيل الحكومة والقرار تعريف عام للاقليم للدولة، واصدار قانون الجنسية.

كما أنها تتطلب في الأساس تأييداً مطلقاً من قبل دول الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه الخطوة، التي من شأنها أن تقيم دولة فلسطين وتجبر اسرائيل على الاعتراف بها ■

آب / أغسطس ١٩٩٨

(2)

الأسس القانونية والسياسية لقيام دولة فلسطين

د. فتحي الوحيدي

جامعة الأزهر / غزة - كلية الحقوق



ملاحم الشخصية الدولية لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني

لا نستطيع في هذه الورقة إلا أن نبحث في الوضع الدولي لفلسطين من تاريخ قريب هو تاريخ الانتداب البريطاني لفلسطين: ١- لأنه التاريخ الذي تبلورت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية. ٢- كما أنه بداية للفترة الذي صدر فيها وعد بلفور الذي وإن لم يمنحنا أية حقوق سياسية إلا أنه في نفس الوقت لم يسلبنا هذه الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بمقتضى القانون الطبيعي في الحرية والاستقلال. ٣- كما أن هذه الفترة هي التي لفر فيها مجلس عصبة الأمم المتحدة صك الانتداب على فلسطين، ذلك الصك الذي كان الأسس للسياسات التي تبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة على فلسطين إلى سنة ١٩٤٨. ٤- والحققة أن أهمية هذه الفترة في التاريخ للمستوري والسياسي لفلسطين لا ترجع فقط إلى أنها المقدمة الطبيعية للتطورات المختلفة التي تلاشت بعد ذلك بل أيضاً لأنها تشمل نهائية نوع من النفوذ تمثل في انتهاء النفوذ التركي لفلسطين كما تشمل بداية نوع آخر من النفوذ الأجنبي تمثل في احتلال فعلي للجيش البريطاني لفلسطين.

إن السنوات من ١٩١٧ إلى الآن يمكن النظر إليها كفترة ذات معالم محددة في تاريخ فلسطين سواء من حيث الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بها أو من حيث التطورات المحلية النوعية التي حدثت فيها. فبنهاية للحرب العالمية الأولى خضعت فلسطين مثل معظم الاقاليم العربية لأول تنظيم دولي للأقاليم التي لا تبث سر سيادتها، وهو نظام الانتداب البريطاني، الذي لم يؤثر على استمرار الشخصية الدولية لفلسطين وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تنص بأن «بعض الجصاصات التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى، والتي بلغت درجة من الرقي والتقدم يمكن الاعتراف باستقلالها...».

ولقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية في ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصية الدولية لفلسطين حيث جاء به أنه (منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية - ومنها فلسطين - ولاية تلك الدولة أصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى) وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها.. وإذا لم تكن مكنت من تولى أمورها، فإن عهد عصبة الأمم في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه إلا على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجود فلسطين واستقلالها الدولي من ناحية للشرعية الدولية أمر لا شك فيه ويؤكد الشخصية الدولية لفلسطين إبرامها للمعاهدات الدولية خلال فترة الانتداب البريطاني. ونكتفي بالإشارة إلى الاتفاقية المصرية - الفلسطينية التي صادق عليها مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٦ بشأن تبادل عربات الركاب بين مصلحتي سكك الحديد المصرية والفلسطينية، والاتفاقية المصرية - الفلسطينية بتاريخ ٢١/١٢/١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين.

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الانتداب جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب وهذا ما أشارت إليه صراحة المادة السابعة من وثيقة الانتداب التي قضت (بأن تقوى إدارة فلسطين من قانون الجنسية، ويجب أن يشمل ذلك القائلون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذي يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم...).

وتبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة الشخصية الدولية للفلسطينية ووحدة اقليمها بالنص على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنزّل عن أي جزء من اقليم فلسطين إلى حكومة دولة اجنبية.. وعدم تأجيله إلى تلك الحكومة ووضعها تحت تصرفها بآلية صورة أخرى.

والإشارة هنا إلى الجنسية الفلسطينية لها أهميتها القانونية وكفي هنا أن نشير إلى موقف القضاء الانجليزي من الجنسية الفلسطينية كما يتضح من قضاء المحكمة العليا في فلسطين وحكم محكمة الاستئناف الدائرة المتباينة في إنجلترا في قضية شهيرة هي قضية Ketter الصادر عام ١٩٤٠ الذي أشار إلى الجنسية الفلسطينية المتميزة حيث دارت وقائع النزاع حول كون الطاعن ولد في فلسطين عام ١٩١١ وظل بها حتى عام ١٩٣٧ عندما حضر إلى إنجلترا بجواز سفر صادر عن المكتب السامي البريطاني في فلسطين.

وفي عام ١٩٣٨ أصدر وزير الداخلية البريطاني أمراً بطرده ولكنه لم ينفذ الأمر مما أدى إلى تقديمه للمحاكمة حيث حكم عليه بالسجن والطرده. وقد استأنف الحكم على أساس أنه لا يعتبر اجنبياً بل رعية بريطانية ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقررّة أن الاثر الحقيقي للانتداب هو أن الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارسه نيابة عن عصبة الأمم.. وأن أعمال قانون الاختصاص الأجنبي الصادر عام ١٩٨٠ والذي صدر بموجبه عام ١٩٢٥ قرار الجنسية الفلسطينية يكون الطاعن مواطناً فلسطينياً.



أسس إعلان قيام دولة فلسطين والمتغيرات الدولية

ظهرت الحديد من الآراء والاتجاهات على ساحة القانون الدولي تؤيد إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بهذه الدولة الفلسطينية خصوصاً وأن هذا الإعلان يجد سنده في التغيرات والتطورات التي حدثت بالنسبة لقواعد القانون الدولي في الحقبة الأخيرة نتيجة تعظم تأثير حركات التحرر الوطني والانتشار الواسع لمبدأ تقرير المصير، وهذه التغيرات والتطورات أدت بالعرف الدولي إلى أن يقبل فكرة الاعتراف بحركات التحرير، ويسبغ عليها أوصافاً قانونية، بل ويقرر بوجود حركات ومنظمات تعمل باسم شعب وتكافح من أجل الحصول على حق تقرير المصير والقامة دولتها المستقلة برغم أنها لا تسيطر على إقليم الدولة. وفي حالة فلسطين فبأنه يمكن الاكتفاء بالقاعلية التي أحدثتها الانتفاضة في زعزعة الاحتلال وإخراجه من جزء من الأراضي التي احتلت في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ والمثل الحي هو استقلال غينيا بيساو في ١٩٧٣/٩/٢٤. حيث بدأت فيها حرب التحرير ضد الاحتلال البرتغالي في سنة ١٩٦٦ ولم تكن حركة التحرير تسيطر إلا على قدر ضئيل جداً من أراضيها يكاد يقترب من ٧٪ بينما الاحتلال البرتغالي يضع يده على الباقي الذي يصل إلى ٩٣٪، ومع ذلك اعتبرت الأمم المتحدة وكثير من الدول هذه السيطرة البسيطة لحركة التحرير ممارسة كافيّة للسيادة تؤهل للاعتراف بها وأدانت الأمم المتحدة البرتغال لاحتلال غينيا بيساو وأعلن قيام هذه الدولة المستقلة واعترفت بها دول العالم.

ومن ناحية أخرى نرى أن هناك أسساً قانونية يركز عليها إعلان قيام دولة فلسطين منها ما يتعلق بقرارات صادرة عن اجتماعات القمم العربية (الرباط

١٩٤٧، عمان سنة ١٩٨٧) لوصت بقيام دولة فلسطين على أي جزء يتحرر من القليم دولة فلسطين المحتلة.

ومن حق الشعب الفلسطيني في الميادة على ارضه والتي حجبت عنه منذ سنة ١٩١٧ تاريخ بده الاحتلال الانجليزي لفلسطين ووضعها تحت الانتداب الذي لا ينقل السيادة إلى سلطنة الاحتلال وإنما تنظر ثابتة لشعوبها وحدها وبخاصة أن نظام الانتداب ومن بعده نظام الوصاية الدولي إنما يهدفان في مفهوم الماكتين (٢٢) من عهد عصبة الأمم والفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة الأخذ بالشعوب الموضوعة تحت الانتداب والوصاية والعمل عل الوصل بها إلى مرتبة الاستقلال.

كما أن هناك اسما من القانون الدولي تؤيد قيام دولة فلسطين أخصها أنه بزوال الدولة العثمانية وفناتها يكون من حق الدول التي كانت تنظم عقد هذه الدولة من بينها فلسطين أن تسترد هويتها وأن تقيم دولتها على أرضها وفقاً لما تقتضي قواعد الاستخلاف كما وأن قيام هذه الدولة إنما يرتكز على حق تقرير المصير الذي هو في رأينا حق قانوني وإلى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ (القرار رقم ١٨١) بالاضافة إلى المبدأ القانوني الراسخ في كل الموائيق الدولية وهو عدم شرعية الاحتلال.

أن ندخل هنا في التفاصيل وإنما نشير فقط لأبرز مدى اخلال بريطانيا بمسؤوليتها الدولية - إلى مشروعها المعروف باسم خطة بيغين BEVIN PLAN - وأصررت عليها بريطانيا ولم تعلن انسحابها من فلسطين لتغير كلية وجه المشكلة. وهي الخطة التي أعلنتها بريطانيا في شباط / فبراير ١٩٤٧ وكانت تقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات يتم خلالها الاعداد لاستقلال فلسطين ويتم ادارتها بتقسيمها اداريا خلال هذه المدة طبقاً لأغلبية السكان على أن تدعى جمعية تأسيسية بالانتخاب بعد أربع سنوات لإقرار اتفاق بين العرب واليهود يعلن على اثره استقلال فلسطين، وفي حالة تعذر التوصل إلى هذا الاتفاق يترك الأمر لمجلس الوصاية. وعندما رفض العرب واليهود هذه الخطة قررت بريطانيا في

١٢/٤/١٩٤٧ عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية كانت الأولى وصدر فيها القرار رقم ١٠٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٧ هو يترجم الوضع المضطرب الذي كان يسود فلسطين ويدعو السكان إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يخلق جوا ضاراً بالتسوية. وقد صدر هذا القرار بالاجماع حيث تصادف مع انتهاء لجنة الأمم المتحدة لفلسطين من اعداد تقريرها ومع اعلان بريطانيا اتمام انسحابها من فلسطين في ١/٨/١٩٤٨، الأمر الذي مهد إلى صدور قرار التقسيم.

في ٢٩/١١/١٩٤٧ صدر القرار ١٨١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو من أطول قرارات الأمم المتحدة ويتكون من عشر صفحات وينقسم إلى ثلاثة أجزاء ومقدمة تشير إلى مبرراته القانونية. وبلي المقدمة خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية يربطهما اتحاد اقتصادي. وتنقسم هذه الخطة إلى الجزء الأول ويتضمن دستور فلسطين وحكومتها والوضع القانوني للأماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية وحقوق الأقلية وخطوات الاعداد للاستقلال والمواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية وأحكام متنوعة تنصرف إلى الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين وقبولهما في عضوية الأمم المتحدة.. الخ. أما الجزء الثاني فإنه يتضمن بياناً دقيقاً بإقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة. والجزء الثالث يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس باعتبارها كياناً منفصلاً تخضع للإدارة الدولية بإشراف الأمم المتحدة. ويأتي الجزء الرابع حيث تدعو الجمعية العامة الدول التي تتمتع بنظم الامتيازات إلى التخلي عنه في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس.

وقد يكون حل التقسيم في تلك الفترة مع ضعف الاساس القانوني له هو أحد الحلول التي احتلت مكاناً بارزاً بعد الحرب العالمية الثانية، كما يدل على ذلك انشاء دولتين في كل من ألمانيا، وكوريا، وفيتنام، وشبه القارة الهندية. ومع ذلك فإننا نؤمن بأن هذا الحل لم يكن عادلاً في قضيتنا الفلسطينية ومجالياً للحقائق التاريخية والبشرية.

ولن ندخل في تفاصيل قرار التقسيم ولا في ما يشوبه من بطلان قانوني، إلا أننا نعتقد أن جزءاً من القرار مازالت له أهميته للقانونية وهو الخاص بحدود الحقوق الاقليمية الفلسطينية في قرار التقسيم وذلك لمسببين، أولهما: ما تدعيه اسرائيل دائماً من ضرورة الاتفاق على هذه الحدود. وثانيهما: لما لهذا الموضوع من أهمية لفهم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وكما يعرف الجميع انتهت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى بعدة آثار قانونية هامة على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني أهمها:

أولاً: احتلال اسرائيل لأجزاء هامة من اقليم الدولة العربية في فلسطين كما حددته خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة. ويغيب عن بال الكثيرين أن ضم هذه الأجزاء إلى اسرائيل لم تعترف به قط الأمم المتحدة، لأن اسرائيل حددت اقليمها وبينت حدودها وإن لم ترسم على الطبيعة في خطة التقسيم، كذلك تشير إلى أن قرار الأمم المتحدة بقبول اسرائيل عضواً بها يؤكد أن المنظمة لا تعترف لاسرائيل إلا بالاقليم الذي حدده لها قرار التقسيم.

ثانياً: بعد نهاية الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى اتحدت الضفة الغربية مع الأردن وبذلك تكون هذه المنطقة خلال هذا الوضع للقانوني من حق الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: أنت نهاية الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى إلى اخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، وبذلك بقيت إقليماً فلسطينياً كما هو كذلك في قرار التقسيم يعود إلى الدولة الفلسطينية عند اعلانها.

رابعاً: كنتيجة للأوضاع العسكرية بعد حرب ٤٨ استولت اسرائيل على القدس الجديدة أو الغربية وألقت بالقدس القديمة إلى الأردن وأعلنتها بعد توحيد الضفة الغربية بإقليمها المعاصرة الثغنية للمملكة الأردنية الهاشمية. ولم تعترف الأمم المتحدة ولا أي من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولا الغالبية

من دول العالم بهذين الوضعين، وبالتالي لا يحق لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتخذ من القدم - مقسمة أو موحدة - مقراً لبعثاتها الدبلوماسية في إسرائيل.

هكذا كانت الأوضاع القانونية الدولية للسيادة الإقليمية للشعب الفلسطيني حتى حرب ٦٧ حيث احتلال إسرائيل لكامل إقليم فلسطين، وبمساعدة مظلة الحماية السياسية في الأمم المتحدة من جانب أنصار إسرائيل جاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يعتبر أساس البحث المعاصر في الحقوق الإقليمية للأمة العربية عامة والشعب الفلسطيني بصفة خاصة إلى جانب عدد كبيرة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كذلك تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة منها الاعتراف العربي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير والاعتراف العالمي بهذه الصفة ثم الاعتراف بالمضيوية الكاملة لفلسطين في جامعة الدول العربية، وهذه التطورات الهامة تحققت منذ عام ١٩٧٤ إلى الآن وهي مرحلة مليئة بالأحداث السياسية والعسكرية والتطورات القانونية التي تترك آثارها المباشرة على فلسطين.

إن إصرار الولايات المتحدة الأميركية على مجرد وقف لقتال بدون الإشارة إلى الانسحاب في الفترة من حزيران / يونيو إلى تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٧ منزوعة بعدم معرفة للطرف المعادي في حرب ١٩٦٧، يطعنا الإشارة إلى ما يحدث الآن حيث تجسدت هذه الإشارة في التهديد من جانب الولايات المتحدة باستعمال الفيتو لاسقاط سائر الاقتراحات التي تقدم بها أعضاء مجلس الأمن المتضمنة بإدانة إسرائيل وإرغامها على الانسحاب الفوري مثل مشروع القرار الهندي الذي قدم إلى مجلس الأمن في ١٩٦٧/٦/٦ ومشروع القرارين السوفييتيين في ٨ و ١٣/٦/١٩٦٧ ومشروع القرار الباكستاني في ١٤/٦/١٩٦٧. وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تعمد وتكتم لفلس مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من شهر ٦ إلى شهر ١١/١٩٦٧ أي حوالي ستة أشهر كلمة كلت لازمة وضرورية لكي يثبت الاحتلال الإسرائيلي لقدامه في الأرض العربية ويصدر أخطر القرارات التي ينوي عن طريقها التأثير في الهوية والمستقبل القانوني لهذه الأقاليم. وعندما عاد مجلس الأمن في تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٧ للنظر في الحنوان الإسرائيلي حرصت الولايات المتحدة على إسقاط سائر المشاريع التي تكين بصراحة سلوك إسرائيل

وتتصف بالصرامة في الصياغة والدعوة للتسحب إلى حدود ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧. ولقد اقترن التصدي الأمريكي لمشروع القرارات الجدة بلخلاف مجلس الأمن في ماتهات لصياغة المبهمة المتعندة وهو الاسلوب الذي تلتشى بعد ذلك في بلود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حيث بدأ مشروع القرار الأمريكي بتأكيد التزام الدول بلحترام ميثاق الأمم المتحدة دون تحديد ثم تلقت بريطانيا المشروع لتقدم مشروعاً يوفق في صياغة بين المشريع المتعارضة، وهكذا ولد القرار رقم ٢٤٢ الذي يركز على عدم جواز الاعتراف بلكتساب الاقاليم بالحرب وتسحب اسرائيل من الاقاليم أو لاقاليم تحتتها في نزاع ١٩٦٧ وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم لتتمكن سائر دول المنطقة من العيش بسلام.

وفي نهاية القرن نجد تكليف الأمين العام بالعمل على تنفيذ القرار ولقد صار الخلاف حاداً بين الدول والشراح حول الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢ وعن سنده من ميثاق الأمم المتحدة، فحسب وجهة نظرنا وقد صدر القرار بالاجماع فإنه أقرب إلى الفصل السابع من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فالقرار واجب التنفيذ بالقوة في نطاق نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة. في حين قامت وجهة نظر أيدتها الولايات المتحدة ترى في القرار مجرد خطة للتفاوض على أساسها بين أطراف النزاع ولا يمكن فرضها قسراً والمقصود بذلك في المنطق الأمريكي حماية اسرائيل والترديد لمفهومها من حيث ضرورة إبرام معاهدات صلح بينها وبين الدول العربية.

ويلاحظ أن للقرار ٢٤٢ يد واحدة غير قليلة لالتقصام بمعنى أن انتهاء حالة الحرب وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى أمور أساسية لحل النزاع نهائياً بما في ذلك الاعتراف المتبادل واحترام حقوق السيادة وحدود كل دولة في المنطقة. ولا فرق في ذلك بين الدول العربية واسرائيل والمقصود هنا الاعتراف القانوني الكامل بالوجود والعيش في سلام.

ولا يغيب عن المشتغلين بالقانون أن القانون الدولي المعاصر ينظر إلى الاحتلال العسكري على أنه واقعة وليس وضعاً قانونياً كما يستفاد ذلك صراحة من

ملحق اتفاقية لاهاي الرابع ١٩١٧ واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ بحيث صارت نظرية الاحتلال العسكري تقوم على مبدئين أساسيين هما:

أولاً: أن الاحتلال لا ينقل السيادة بمعنى أن الميادة القانونية وما يتفرع عنها من اختصاصات تبقى للدولة صاحبة الميادة على الاقليم أي الدولة المهزومة.

ثانياً: لا يعترف القانون الدولي لمسلطات الاحتلال إلا بالقيام بالاجراءات الضرورية لادارة الاقاليم المحتلة، دون أن يؤثر ذلك في الميادة الاقليمية وما يتفرع عنها من اختصاصات قانونية.

ولا تحترم اسرائيل للمبدئين السابقين كما أنها تغير في المعالم الديموغرافية والبشرية لهذه الاقاليم بإشياء المستوطنات أو بالضم وتطبيق الادارة المدنية على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٨١/١١/١، أو الادعاء بأن عرب هتتين المنطقتين ليس لهم سوى الوضع القانوني للاقليات في مفهومها لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومن ثم فإنها لن تعطيهن إلا مجرد الحكم الاداري لذاتي... الخ من مصطلحات. وهذا الوضع فضلاً عن مخالفته لقرار التقسيم فإنه بكل تأكيد باطل ومخالف لقواعد القانون الدولي.

وإذا نظرنا إلى ضم اسرائيل للقدس فإن الأساس القانوني الوحيد الذي استندت إليه اسرائيل كان مبدأ العودة إلى الاوضاع السابقة على معارك سنة ١٩٤٨، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تقضي بطلان سائر الاجراءات الاسرائيلية في القدس وفي سائر المناطق التي احتلت بعد حرب سنة ١٩٦٧.

ومن هذه القرارات على سبيل المثال قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٦ الذي أدان الاعداد لقيام اسرائيل بعرض عسكري في القدس وقراره رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢ الذي استنكر فيه قيامها فعلاً بهذا العرض والقرار رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ الذي قضى بعدم مشروعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس والقرار الصادر عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٨ في ١٤/١١/١٩٧٠ الذي أعلن بوضوح وجلاء أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني شرط لا غنى عنه لإقامة للسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

والمضمون القانوني لهذه القرارات وأن نصب على مدينة القدس بالذات إلا أنه ينصرف إلى سائر الاجراءات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني في سائر المناطق التي يعطيها لنا قرار التقسيم ١٩٤٧. ومنذ عام ١٩٧٢ إلى الآن اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات هامة منها القرار ٣٢٣٦ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٤ أكدت فيه أن حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها وأن هذه الحقوق تقع في فلسطين وليس في مكان آخر تحدد المفاوضات وأن هذه الحقوق تشمل على الحق في تقرير المصير بدون وصاية أجنبية والاستقلال والسيادة الوطنية.

كذلك أصدرت للجمعية العامة سنة ١٩٧٥ القرار رقم ٣٤١٤ الذي طالبت فيه مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات الضرورية التي تكفل التنفيذ السريع والكامل لسائر القرارات التي أصدرتها في نطاق حل شامل يتم التوصل إليه مع سائر الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد حاول مجلس الأمن أن يقتفي أثر الجمعية العامة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بالمعنى الذي تفهمه الجمعية العامة حيث عكف المجلس في حزيران / يونيو سنة ١٩٧٣ على مشروع قرار يدين الاحتلال الاسرائيلي للأقاليم العربية سنة ١٩٦٧ وأن الحل العادل لمشكلة للشرق الأوسط يقتضى بالتزام السيادة الوطنية وسائر الحقوق الاقليمية لسدول المنطقة والحقوق المشروعة للفلسطينيين، إلا أن هذا المشروع سقط في الجلسة رقم ١٧٣٥ بتاريخ ٢٦/٧/١٩٧٣ باستعمال الولايات المتحدة حق الفيتو. وقد علل ممثلها موقفها من مشروع القرار بأنه متحيز وغير متوازن ويشكل عقبة أمام مفاوضات جادة بين الأطراف، وهذا الاسلوب الأميركي ما زال قائماً في مجلس الأمن حتى الآن.

كذلك أسقطت الولايات المتحدة في كانون ثاني/ يناير ١٩٧٦ مشروع قرار يدعو إلى إنشاء دولة فلسطين.

وهكذا، فإن الأمم المتحدة تمسكت بالسيادة الفلسطينية وجميع الحقوق الأساسية المتفرعة عنها بالقرارات التي تعد المند القانوني الصحيح لأنها صادرة عن المنظمة العالمية التي تضم الغالبية العظمى لسلطات دول العالم. ولقد حرصت سائر قرارات الجمعية العامة على أن تضع حقوق الشعب للفلسطيني في إطار المحافظة على السلام والأمن الدوليين بالإشارة الصريحة فيها إلى أن احترامها يعد شرطاً أساسياً ولازماً لاحتلال السلام العادل في الشرق الأوسط.

ويكفي للدلالة على الأهمية القانونية لموقف الأمم المتحدة أن نتذكر جيداً أن إسرائيل تمسكت بوثيقة دولية باطللة قانونياً لاقتناع العالم بحقها في الوجود ونقص ذلك وعد بلفور ١٩١٧، ثم أنها ذاتها نشأت بقرار من الجمعية العامة ١٩٤٧ من ذات الطبيعة القانونية لقرارات ذات الجهات بخصوص السيادة للشعب الفلسطيني.

وإذا كان البعض رأي أن اعلان قيام دولة فلسطين سنة ١٩٨٨ في دورة المجلس الوطني في الجزائر كان بدون جدوى ولا يحقق أية فائدة من الناحية العملية لأنه لم يكن بقادر على استكمال عناصر الدولة الفلسطينية ولا هو بقادر على خلق شخصيتها القانونية الدولية التي تؤهلها للتمتع بحقوق الدولة المستقلة ذات السيادة لأنه من المسلم به أن الاعتراف لا ينشئ دولة ولا يوفر لها مقوماتها وأن دوره قاصر على كشف وجودها ومقرر له، فإن التطورات التي حدثت واصبحت فيها السلطة الفلسطينية تسيطر على جزء من أراضيها تؤهل لقيام دولة فلسطين واعتراف دول العالم بها سيكون له معنى.

(٣)

التكيف القانوني لإعلان قيام دولة فلسطين والاعتراف بها

إن قيام الدولة موضوعياً يتوقف في القانون الدولي التقليدي على توافر الأركان الرئيسية الثلاث وهي: الشعب والإقليم والسلطة السياسية. وقد لحق بهذه الفكرة التطور كما لحق سائر نظريات القانون الدولي حيث اتجه الفكر الحديث إلى تطوير بعض أركان الدولة بما يلائم للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصابت النظام العالمي. وبالمناسبة إلى فلسطين فإنه بالنسبة لاركن الأول للشعب: فإن جميع المؤشرات تؤكد أن الفلسطينيين إنما ينطبق عليهم وصف الشعب في مفهوم القانون الدولي فهم بلا شك جماعة من الناس تربطهم روابط مشتركة أثبتت إقامتها بصفة مستمرة ودائمة على إقليم محين (فلسطين). ولا يؤثر في هذا المبدأ أن يكون إقليم هذه الجماعة قد خضع كله أو جزء منه لمسيادة دولة أخرى نتيجة للحرب، حتى ولو فرضت جنسية دولة الاحتلال على شعب هذا الإقليم ما داموا لم يتنازلوا عنه اختياراً وهو ما ينطبق على الشعب الفلسطيني في علاقته بدولة إسرائيل.

ويرجع رأينا هذا إلى ما يسمى في القانون الدولي المعاصر بحق الاستقلال الوطني الذي أصبح معروفاً بحق تقرير المصير ومعناه العام حق كل أمة في أن تكون مستقلة وأن تجدد لنفسها نظام حكمها. وقد اكتسب هذا الحق حيويته في الحرب العالمية الثانية ولأخذ مكانة في ميثاق الأطلسنطي الذي نص على عم إجراء التغييرات الإقليمية إلا طبقاً لرغبات الشعوب المعنية التي تفصح عنها بحرية، كما تبناه ميثاق الأمم المتحدة وسيطرت روحه على الأحكام الخاصة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد أبرزت العديد من قرارات الجمعية العامة للهيئة

العالمية وإعلانها الاعتراف العالمي بحق تقرير المصير بل ولأخذ هذا المبدأ وضعه في العهد للحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعكس قرارات الأمم المتحدة وجهة نظر غالبية أعضاء الجماعة الدولية وهي إن كانت لا ترقى إلى مرتبة قواعد القانون الدولي في الفكر القانوني التقليدي إلا أن التطورات التي أنشأت النظام العالمي الجديد في العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين جعل من هذه القرارات بمرتبة قواعد للقانون الدولي من شأنها أن تسهم في بلورة للقواعد الدولية التي تحكم النظام العالمي الجديد.

أما عن المهدين الدوليين فهما يرقيان إلى مستوى المعاهدات الجماعية بما يتطلبانه من توقيع وتصديق وهما مظهران من مظاهر الالتزام بالقواعد التي جاءت بها. وقد أصبحت هذه الوثائق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في كانون ثاني/ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تعتبر مصدراً أساسياً لفرع جديد من فروع القانون الدولي وهو القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ثم فما جاء بهما قد اعتبر بسبب التطورات التي لحقت بالقانون الدولي التقليدي في حكم القواعد القانونية الدولية الواجبة الاحترام.

كما أنه من الثابت أن الاحتلال الحربي لا يضيء حقاً قانونياً لدولة الاحتلال لا على الأقاليم المحتلة ولا على الجماعة البشرية التي كانت تعيش فوق أرضه قبل وقوع الاحتلال، ويصبح كفاح هذا الشعب في سبيل تحرير أرضه كلفاً مشروعاً يحميه القانون الدولي تأميساً على حق تقرير المصير التي تدل الممارسات الدولية حالياً على تأييده عالمياً. ففكرة تحرير الشعوب تستند في مشروعيتها القانونية على هذا الحق وبالتالي تتمتع حركات التحرير والمنظمات التي تقودها بالتأييد خاصة لو كانت تمثل شعباً أو جزءاً واضحاً من هذا الشعب.

وهذا التأييد الدولي لحركات التحرير الوطنية يمثل ظاهرة حديثة صاحبت النظام الجديد في المجتمع الدولي ويستند إلى اعتبارات متعلقة بالعدالة الاجتماعية

والسياسية نشأت بسبب عجز هذا المجتمع وافقاره إلى قوة مركزية أو جماعية قادرة على إعادة الحقوق السلبية للشعوب المقهورة.

أما بالنسبة للركن الثاني فهو الإقليم فإنه ينصرف إلى تلك الرقعة الجغرافية الثابتة التي تعيش في جموع من الأفراد على نحو مستقل ومستمر وتمارس فيها نشاطها اليومي بشكل دائم. على أن الإقليم لا يقف عند الحد اليابسة بل يمتد كذلك إلى البحر الإقليمي وإلى الطبقات الجوية التي تعلو اليابسة والبحر الإقليمي. وقد انتهى الفقه القانوني وجرى العمل بين الدول وقضت المحاكم الدولية وهيئات التحكيم من أنه لا يشترط في الوحدة محل البحث أن تكون حدودها معينة بشكل قاطع، كما لا يشترط أن تكون حدودها غير متنازع عليها حتى يمكن اعتبارها دولة، فحدود دولة إسرائيل نفسها لم يتم الاتفاق عليها إلى اليوم ومع ذلك فقد اعترف بوجودها كدولة.

إذ لا يكفي لتمييز الدولة عن غيرها من الجماعات أن يكون لها شعب وإقليم، وإنما يتطلب الأمر أن يكون لها سلطة سياسية تتمتع بالقدرة على حفظ النظام وسيادة القانون في حدود الإقليم الذي يقيم فيه. ولا يشك أحد أن السلطة الفلسطينية تمارس نوعاً من السيادة القانونية والسيادة الفعلية على الأرض المحررة، ومن ثم فقد توافر الركن الثالث اللازم لإعلان الدولة مثلما توافر الركن الأول وهو الشعب والركن الثاني وهو الإقليم. خصوصاً وأن فلسطين لم تفقد شخصيتها القانونية الدولية وظلت شخصاً من أشخاص القانون الدولي لها حق ممارسة ما تمارسه الدول من حقوق ومن قدرتها الالتزام بما تستطيع الدول المستقلة ذات السيادة الالتزام به من واجبات، فهي في وضع يسمح لها بإبرام المعاهدات الدولية والتفاوض مع الدول على قدم المساواة وبتبادل التمثيل الدبلوماسي وتعامل معاملة أشخاص القانون الدولي المكتملة للشخصية.

وفي نهاية البحث لمدى توافر الأركان والشروط التي يتطلبها القانون الدولي في الوحدة المراد إطلاق وصف الدولة عليها والتي خلاصنا - بعد تطبيقها على حالة إعلان قيام الدولة الفلسطينية الجديدة في ١٩٩٩/٥/٤ وفي أعقاب انتهاء

المرحلة الانتقالية - إلى توافر الأركان الثلاثة اللازمة لقيام دولة فلسطين من الناحية القانونية والسياسية. بل إن هذه الدولة تم الاعتراف بها مسبقاً حيث قامت غالبية أعضاء الجماعة الدولية بإجراءات أعلنت بمقتضاها قبول فلسطين كشخص من أشخاص القانون الدولي للدول المستقلة ذات السيادة ودخلت فلسطين في علاقات عادية ومنظمة بينها وبين الدول التي صدر عنها الاعتراف المسبق، وهذه العلاقات لا تكون إلا بين الدول المستقلة ذات السيادة المستقلة للأركان الثلاثة.

فالسطة الفلسطينية تقوم الآن على أساسقليمي بحيث تمتد سلطتها ورقابتها لتشمل كل الأشخاص والأشياء الموجودة داخل حدود هذا الجزء من فلسطين، وأصبح الممثلون للدبلوماسيون والقناصل يمارسون مهمتهم على الأرض الفلسطينية. وأصبحت المعاهدات والاتفاقات بين دولة فلسطين وبين سائر دول العالم تنفذ على أجزاء من أرض فلسطين، الأمر الذي أظهر جدوى الاعتراف المسبق بدولة فلسطين حتى قبل أن تستقر السلطة الفلسطينية على جزء من إقليم فلسطين، لذلك نرى أن قيام الدولة بالأركان الثلاثة المشار إليها وبالمفهوم السابق قد تحقق بمجرد عودة السلطة الفلسطينية إلى الإقليم الفلسطيني سنة ١٩٩٤ وأن الاعلان عن هذا القيام ما هو إلا كشف لحقيقة الشخصية القانونية لدولة فلسطين الموجودة بالفعل في الواقع الدولي، ولا يحق لأي دولة وعلى وجه الخصوص إسرائيل وللولايات المتحدة المجادلة في مشروعية دولة فلسطين لأنها موجودة ومعترف بها في ذات الوثيقة التي استمدت منها إسرائيل وجودها. وقد لاحظنا خلال العرض السابق تطور الشخصية القانونية الدولية لفلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واستخلصنا أن هذه الشخصية القانونية الدولية شبه الكاملة كانت قائمة عند صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ وعند اعلان قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأن هذه الشخصية بقيت تعبر عنها حكومة عموم فلسطين، ولا يؤثر في ذلك قيام إسرائيل لأنها عملية تشبه حالات الانفصال كما حدث مثلاً بين باكستان وبنغلادش، فالدولة المنفصلة هي التي تكون في حاجة إلى الاعتراف، أما الدولة الأم فشخصيتها القانونية مستمرة وإن كانت رقعة إقليمها قد نقصت بقدر ما تسمح به

الشرعية الدولية للدولة الجديدة التي انفصلت عنها، ولا يؤثر في ذلك بتاتاً كون هذه الدولة المنفصلة والمشكوك في شرعيتها قد اغتصبت بعض أو كل ما تبقى من إقليم الدولة الأم عن طريق استعمال القوة غير المشروعة ثم بسطت احتلالها تحت حجة ادعاءات دينية ومزاعم تاريخية باطللة.

كما أن غالبية دول العالم تعترف بفلسطين وإن لفلسطين تمثيل يرقى لدى بعض الدول لمرتبة السفارات، الأمر الذي يعد اعترافاً صريحاً وجماعياً بالدولة الفلسطينية المستقلة، خاصة إذا تذكرنا أن جميع الدول التي وافقت على القرار رقم ١٨١ سنة ١٩٤٧ ملتزمة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة لأن قرار ١٨١ يعد القرار الدستوري المنطقي لدولتين في فلسطين، فلا يمكن إلغاؤه أو تعديله أو الحد من نطاقه الإقليمي لكلا الدولتين، لأن إلغاؤه يترتب عليه تلقائياً سحب قرار إنشاء إسرائيل وزوالها وهو مبدأ مستقر في القانون العام وهذا ما يتفق مع ما أعلنه السيد فرانسوا جوليا في المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٨٨/١١/١٥ من أن القرار رقم ١٨١ لا يزال قائماً وساري المفعول، فإلغاؤه يؤدي إلى زوال السند القانوني لإسرائيل ويؤثر في شخصيتها القانونية بل وشرعية وجودها لكنه لا يؤثر من الناحية القانونية البحتة على الشخصية القانونية الدولية لفلسطين التي كانت ثابتة قبل صدوره ■

خريف ١٩٩٨

فهرس

☆ قبل القراءة ٥

☆ بسط سيادة دولة فلسطين: المقدمات السياسية ٧

● مقدمة ٩

● الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال ١٥

● المبادرة الأميركية ٢١

● السلطة الفلسطينية ٢٧

● الحوار الوطني المعطل وشلل مؤسسات مجتمع ٣٧

● الاستراتيجية المزدوجة للخيار البديل ٤١

● سياسة حكومة ائتلاف اليمين في إسرائيل ٤٧

● الجماهير الفلسطينية العربية في مناطق الـ ٤٨ ٥١

● حركة اللاجئين في الوطن والشتات ٥٥

● التطورات الإقليمية والدولية ٦٥

● الدولة المستقلة والسيادة الوطنية ٧٩

● ملاحق ٩٣

١- المبادرة الأميركية (١٩٩٨/٢/١) ٩٥

٢- المبادرة الأميركية (١٩٩٨/٦/٤) ٩٧

٣- مذكرة التفاهم الأمني (١٩٩٧/١٢/٧) ١٠١

٤- رسالة عرفات إلى كلنتون (١٩٩٨/١/٢٢) ١٠٥

٥- حول مساحة القدس المنقطعة ١٠٧

٦- السير على حافة الهاوية (يونيل زينغر) ١٠٩

- ☆ المبادرة الوطنية للشاملة لتجاوز ملزق أوسلو واستعادة الوحدة الوطنية ١١٥
- نص المبادرة ١١٧
- ملحق ١٢٥
- ١- قرارات الشرعية الدولية الواردة في المبادرة ١٢٧
- ٢- اعلان الاستقلال ١٥١
- ☆ في قضايا إعلان المبادأة الوطنية ١٥٧
- المفزى السياسى لإعلان المبادأة ١٥٩
- نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان المبادأة ١٨١
- ☆ حول التحولات الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل ١٨٩
- ☆ في الأساس القانونى والسياسى لاعلان المبادأة ٢٠٣
- نحو قيام دولة عربية فلسطينية ٢٠٧
- الأساس القانونية والسياسية لقيام دولة فلسطين ٢١٧
- ☆ الفهرس ٢٣٥



هذا الكتاب

يتناول الكتاب مجموع الاحتمالات المتعلقة باستحقاق الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩ حيث يقف الفلسطينيون أمام انتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو دون أن يكونوا قد توصلوا مع الجانب الإسرائيلي إلى اتفاق حول الحل النهائي. فهل يتفق الطرفان على تمديد المرحلة الانتقالية، بكل ما يحمله هذا الخيار من آثار سلبية، أم يعلن الطرف الفلسطيني دولة على مناطق الضفة والقطاع والقدس؟ وما هي ردود فعل الطرف الإسرائيلي المحتلة؟ الكتاب يدعو في السياق إلى مبادرة وطنية لمواجهة هذا الاستحقاق بإعلان السيادة الوطنية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ بما فيها القدس بكل ما يتطلبه هذا الموقف من تحضيرات، واستحضار لكل عوامل القوة الذاتية والعربية والإقليمية والدولية.

الناشر

تحت إشراف د. هادي زكي